

النظام العربى

٩

«النظام الشرق أوسطى»

صراع الأهداف والمصالح

صلاح زكى احمد

دار العالم الثالث



صلاح زكى احمد

النظام العربى، والنظام الشرق اوسطى،
صراع الاهداف والمصالح

دار العالم الثالث

«النظام العربى، والنظام الشرق الأوسطى»
صراع الاهداف والمصالح

صلاح زكى أحمد

الطبعة الأولى ١٩٩٥

جميع حقوق النشر محفوظة

الناشر :
دار العالم الثالث
٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

الإهداء

الى اذاعة «صوت العرب» فى عصر التحدى والكبرياء ..
الى ذكرى «محمد عروق» ..

صلاح زكى أحمد

المحتوى

٦	المقدمة : صراع الأهداف والمصالح
١٣	الباب الأول: تفكير إسرائيلي للمنطقة
١٥	١ - الأمن الإسرائيلي .. محور النظام الشرق أوسطى
٢٠	٢ - شمعون بيريز ومشروعه الشرق أوسطى
٢٥	٣ - العقل الإسرائيلي يفكر
٣١	❖ الباب الثاني: العرب وإسرائيل وصراع جديد.
٣٣	١ - الاقتصاد والسلام وإسرائيل
٣٨	٢ - العرب وإسرائيل وأوهام المشاريع المشتركة
٤٤	٣ - الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية
٤٩	٤ - النظام الإقليمى الجديد والمقاطعة العربية لإسرائيل
٥٤	٥ - إسرائيل ومعركة ابتلاع الاقتصاد الفلسطينى
٥٩	❖ الباب الثالث: إسرائيل وفلسطين صراع من طراز جديد
٦١	١ - قوة العمل الفلسطينية وضرورات التنمية المستقلة
٦٧	٢ - الاقتصاد الفلسطينى .. بين واقع التبعية وآمال التنمية
٧٣	٣ - الرؤية الإسرائيلية لقيام «نافنا» شرق أوسطية
٧٧	❖ الباب الرابع:- إسرائيل ومشروعات السيطرة الاقتصادية
٨١	١ - النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية
٨٦	٢ - الأهداف الاقتصادية للسلام الإسرائيلى
٩٢	٣ - إسرائيل ونظرية الردع الاقتصادى
٩٨	٤ - إسرائيل من حلم السيطرة الاقتصادية إلى آفاق الهيمنة الإستراتيجية
١٠٥	❖ الباب الخامس:- مشروع عربى للمقاومة
١٠٧	١ - تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى
١١٢	٢ - مشروع مقترح للنهضة العربية
١١٧	❖ الملاحق:-

المقدمة

صراع الأهداف والمصالح

النظام العربى والنظام الشرق اوسطى .. صراع الاهداف والمصالح،

فى بعض لحظات التاريخ تشهد المفاهيم والقناعات التى شاعت بين الناس تحولاً جذرياً وتغيراً فى غير وجهتها وما تواضع عليه الفكر الانسانى واستقر عليه عقوداً بعد عقود ...

فالنظام السوفيتى الذى حمل لواء الاشتراكية وبشر بصياغة مجتمع جديد يناقش المفاهيم الرأسمالية، شهد تحولاً حثيثاً فى منتصف الثمانينات، سرعان ما تحول الى زلزال فى نهاية العقد نفسه، وفى مطلع التسعينيات تحول إلى كارثة انتهت بانهيار الدولة السوفيتية وغياب مقوماتها ...

بعض من هذه التحولات، وتلك الكوراث، تثيرها بصورة ما، ما نشهده، ونسمع به عن تغيرات وتبدلات تشمل مفاهيم النظام الاقليمى القائم فى عالمنا العربى، فثمة اتجاهات تسعى بقوة الى إرساء مفهوم «النظام الشرق اوسطى» بديلاً عن «النظام الاقليمى العربى»، وهو تغير لن يشمل المفاهيم عند مستواها النظرى وحدودها الاكاديمية فحسب، ولكنه يستهدف تغييراً وتبدلاً فى خريطة المنطقة بكل ما تعنيه وتحتويه من علاقات قوى، وتحالفات قائمة، ومصالح متشابكة، وتطلعات محمولة للسيطرة والنفوذ والهيمنة ...

«التطور التاريخى لمفهوم الشرق الاوسط»

فبعد ما يقترب من أربعة عقود من غياب مفهوم «الشرق الاوسط» عن الخطاب السياسى العربى، عاد لي طرح نفسه بقوة ...

فمنذ دعا عبد الناصر عام ١٩٥٤، فى أول اجتماع لرؤساء الحكومات العربية بمقر الجامعة العربية، الى «بناء نظام أمن عربى» يقوم على تضافر جهود الشعب العربى وحده، دون تحالفات مع دول خارج المنظومة العربية، فان مفهوم الشرق الأوسط منذ ذلك الحين، بات مناقضاً لمفهوم ومصطلحات النظام العربى، وفى الوقت الذى يقوم فيه النظام الشرق اوسطى على تحالفات مختلطة بين دول

ومصالح متناقضة لتحقيق أهداف الدول الغربية الكبرى، فإن النظام العربى جعل هدف وحدته هو الغاية النهائية للشعب العربى، واقام أسسه على عناصر وقوى عربية خالصة، تتحدث بلسان عربى قويم، وترتبط بمصالح عربية مترابطة، وأهداف انسانية وسياسية مناقضة للمشروع الاستعمارى الغربى ...

ولذلك تبدو الضرورة ملحة فى البحث عن حقيقة النظام الجديد الذى يفرض نفسه بقوة بديلاً عن نظامنا العربى ولا نجد معيناً وسنداً فى رحلتنا سوى فى التاريخ، ليتبين لنا أن المصطلح والمفهوم هما من نتاج الفكر الغربى، بقدر ما كانت الأهداف هى من صميم المشروع الاستعمارى .. مصطلح الشرق الاوسط ارتبط ذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجى الانجليزى، واستخدام التعبير لأول مرة عام ١٩٠٢ بواسطة ضابط غربى أمريكى هو الكابتن «الفريد ماهان» صاحب نظرية «القوة البحرية فى التاريخ» وذلك فى مقال له صدر فى لندن، بعنوان «الخليج الفارسى فى السياسة الدولية»، وفى العام نفسه كتب فالتاين شيرويل مراسل جريدة التايز الانجليزية سلسلة مقالات امتدت حتى ابريل عام ١٩٠٣ بعنوان «المسألة الشرق أوسطية»، تم جمع هذه المقالات فى كتاب صدر فى نفس العام - أى عام ١٩٠٣ - وقد كرست هذه المقالات - للبحث عن المقومات الاستراتيجية المتوفرة فى المنطقة من أجل تأمين الدفاع عن الهند، ذرة التاج البريطانى، وجوهرة المستعمرات البريطانية ...

وتساعد التعبير فى وفق استخداماته، المرتبط بالمصالح البريطانية، فقبل أن ينقضى العقد الأول من القرن الحالى، صدر كتاب «هاملتون» بعنوان «مشاكل الشرق الأوسط» فى لندن عام ١٩٠٩، كما أشار اليه اللورد كيرزون الحاكم العام للهند عام ١٩١١، حيث يتحدث عن الشرق الاوسط باعتباره مدخلاً للهند.

وهكذا استقر فى المفاهيم الغربية عند نهاية الحرب العالمية الأولى، ثلاثة مصطلحات تدور حول الاهداف الاستراتيجية البريطانية تجاه مستعمراتها فى الشرق وفى مواجهة القوى المناوئة لها ... فمصطلح الشرق الأدنى تركز حول السبل الكفيلة باحباط الدولة العثمانية وتدمير مشروعاتها، أما الشرق الاقص فقد أخذ الصين محوراً له، وظل مفهوم الشرق الاوسط يتركز حول الدور الوظيفى لترسيخ الوجود البريطانى فى الهند والحفاظ عليها ...

وعشية الحرب العالمية الثانية أصبح التعبير السياسى «للشرق الأوسط» هو محور الخطاب السياسى الاستعمارى الموجه للمنطقة، ففى أول مارس ١٩٢١ أنشأ

ونستون تشرشل- وزير المستعمرات البريطاني آنذاك - إدارة الشرق الأوسط، لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، فانشئ مركز قنوين الشرق الأوسط، وقيادة عمليات الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محدودة من الأقطار والمساحات تزداد وتقل تبعاً لتطورات الحرب، فايران اضيفت اليها عام ١٩٤٢، وارتيريا اسقطت منها في سبتمبر عام ١٩٤١، ثم اضيفت بعد ذلك بخمسة شهور...

وفى خضم الحرب الثانية وعنفها أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض بشأن فلسطين، فقننت موجات الهجرة اليهودية الى الوطن المقدس بهدف شراء صمت العرب وتحالفهم فى المعارك المشتعلة ضد النازي.

لكن ما إن شارفت الحرب الثانية على الانتهاء حتى إنقلبت السياسة البريطانية، واطلقت للمنظمات الصهيونية العسكرية والمدنية العنان فى أضواء الطابع اليهودى على فلسطين، مما خلق واقعاً جديداً كان على اثره قيام الدولة العبرية فى قلب الوطن العربى، وهو ما خلق مبرراً صهيونياً واستعمارياً فى نفس الوقت يتمسك بمفهوم التعدد العرقى والاجناس المختلطة فى خريطة الشرق الأوسط .. فقد أشرفت سلطات الانتداب البريطانية فى فلسطين على إستحداث أساس فى البنية الديمغرافية للبلاد، مكنت الحركة الصهيونية من السيطرة الفعلية على غالبية فلسطين، فبعد فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن اكثر من ثلاثة أرباع أراضيهم، وقد تشتت معظمهم لاجئين عبر أراض البلدان العربية المجاورة

ولذلك بدأ مفهوم الشرق الاوسط فى مطلع الخمسينات انه يقوم على الادعاء الغربى الذى يرى فى منطقة الشرق الأوسط بأنها تتكون من خليط من الأجناس والشعوب والجماعات الثقافية والقومية المتعددة، أى انها اشبه بالفسيفساء أو ما اصطلح عليه «بالموزاييك» .. أما فى مطلع الستينات فقد بدأ الهدف الغربى من تمزيق أوصال الوطن العربى هو الهدف الاكثر وضوحاً من وراء نشر مفهوم الشرق الأوسط وذيوعه، نقد تعامل الخطاب السياسى الغربى مع الوطن العربى باعتباره لا يمثل أى شكل من أشكال الوحدة المتميزة، فالفكر الاستعمارى يدخل باستمرار دولاغير عربية فى النطاق الجغرافى للمفهوم الشرق أوسطى، فنجد دولا مثل تركيا وقبرص واثيوبيا وافغانستان وباكستان وايران واسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول

المغرب والجزائر وتونس وأحيانا ليبيا والسودان، بل أخرجت مصر من المنطقة عند أحد المفكرين الغربيين!!

«الشرق الأوسط فى الفكر السياسى الاسرائيلى»

على نفس الدرب الذى سارت فيه المدرسة الاستعمارية، فقد اتخذ الفكر الصهيونى من هدف تمزيق أوصال الوطن العربى هدفاً له. ففى مقابل شيوع الخطاب السياسى العربى فى منتصف الخمسينات ومطلع الستينات والمؤكد على عروبة المنطقة وتوافر مقومات وحدتها، فقد طرحت اسرائيل ما يسمى بنظرية الدوائر الثلاثة للشرق الأوسط، فبحسب الزعم الصهيونى فإن الشرق الأوسط يشتمل على ثلاثة دوائر مركزية من الدول تعرف بأنها: القلب والمحيط والاطار الخارجى، وكان المستهدف من تعبير المحيط أو الهامش وضمه الى الشرق الأوسط، بان المنطقة ليست عربية أو اسلامية بصورة خالصة، بل منطقة متعددة الأديان والثقافات والأعراف والقوميات ..

وقد بدا هذا المفهوم يطرح على استحياء فى الدوائر الاكاديمية على يد «روفيد شيلواح» أحد خبراء وزارة الخارجية الاسرائيلية ومؤسس معهد الابحاث السياسية الذى يحمل اسمه .. وسرعان ما تلقفه دافيد بن جوريون - مؤسس الدولة العبرية - وأسبغ عليه أبعاداً سياسية واكسبه مكانة نظرية شبة رسميه معتمدة لدى دوائر الحرب والسياسة الاسرائيلية ..

فقد وصف بن جوريون الشرق الأوسط بأنه ليس منطقة عربية خالصة، بل على النقيض من ذلك، فإن أغلبية سكانه ليسوا عرباً، فالأتراك والايرانيون واليهود، أكثر عدداً من العرب فى الشرق الأوسط» ويحدد بن جوريون هدفه من هذا التفسير قائلاً: «انه لمن اليسير، من خلال الاتصالات مع عرب القطاع الخارجى فى المنطقة، أن نحقق صداقة مع شعوب القطاع الداخلى وهم جيراننا المباشرين».

أما أبا ايان - وزير الخارجية الاسرائيلية الأسبق - فقد أخذ المفهوم الذى جاء به شيلواح فألبسه درجة عالية من الوضوح، عبر عنها فى كتابه «صوت اسرائيل»، فقد اعترض على الافتراض القائل بأن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وأن على اسرائيل ان تتكامل مع هذه الوحدة، ويوضح اباايان نظريته: إن فترات الوحدة القصيرة التى قامت بينهم كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة

السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن ان تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية». وعاد ابا اييان ليوضح مفهومه في دراسة شاملة عن المنطقة وسكانها، جاء على ذكر تفاصيلها المفكر الأمريكي مايكل بيرتشر في دراسته عن السياسة الخارجية الاسرائيلية. يقول ابا اييان: «.. من الحيوى أن نذكر ان الشرق الاوسط والعالم العربى ليسا شيئين متساويين أو متطابقين، الشرق الأوسط يسكنه حوالى ٦٠ مليون عربى اذا اخذنا اللغة كأساس و٧٥ مليوناً من غير العرب» - ووضح من احصاءات ابا اييان انها تنطوى على مغالطات صارخة أو معلومات معبرة عن السنوات الأولى من الخمسينات، فتعداد الوطن العربى يقترب من الثلاثمائة مليون نسمة، مما يهدد إدعاءاته ويكذبها على نحو بالغ الوضوح ...

ويتجه ابا اييان ليشكك في دعائم السيادة العربية على المنطقة، ليجد ضالته في التفسير الجغرافى، قائلاً: «.. هناك شرق أوسط غير عربى يمتد من تركيا وإيران عبر اسرائيل الى اثيوبيا، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل افغانستان وباكستان، فان ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعرب الغالبة على المنطقة ...».

« مفهوم الشرق الأوسط والمرحلة الراهنة »

على هذا النحو يبدو الهدف واضحاً من وراء اشاعة مفهوم الشرق الأوسط في الفكر السياسى الغربى، فالغاية الثابتة في الفكر الغربى عند مطلع القرن الحالى هي إلغاء الوجود العربى وانهاء النظام الاقليمى العربى، والقضاء على الفكرة القومية، تحت دعوى أن العرب شأنهم شأن باقى القوميات والاعراق هم أحد جوانب الفسيفساء التى تشكل ملامح منطقة الشرق الأوسط .. ومن ثم فليس هناك ما يدعو للتمييز أو الوحدة العربية، فالمنظومة الشرق أوسطية - كما يزعم الخطاب السياسى الغربى- هي البديل الوحيد لأمة عربية واحدة وقوة عربية جديدة ..

تلك المزاعم التى ظل الغرب متمسكاً بها فى خطابه السياسى وخططه الاستراتيجية، وجد الفكر الصهيونى فيه ضالته، فمن خلال الترويج الدائم لمقولة الشرق الأوسط يغدو الوطن العربى والشعب العربى نفسه على قدم المساواة مع باقى الأجناس والاعراق والقوميات، ويصبح التعاون والتنسيق بين اسرائيل والوطن العربى بدلاً عن مقولات ومفاهيم النظام الاقليمى العربى، ويتحول النظام

الاسرائيلي والفكرة الصهيونية قريناً لافكار العروبة والنظام العربى لافرق بينهما .
حتى يغدو المشروع الصهيونى يعد أقل من عقد من الزمن هوالمشروع القائد والنموذج
المحتذى !!؟

إن الخطر الصهيونى فى مرحلته الجديدة، هو أشد تأثيراً عن كل ما عهدناه
طوال المراحل السابقة، ويتعين علينا وضع الحدود الفاصلة، فى مرحلة اشتد فيها
الاضطراب، واختلطت المفاهيم، وغابت الحقائق وراء حجب كثيفة من الغيوم ..، ولذلك
بدت ضرورة موضوعية لمعالجة هذه الاخطار، بالتصدى مبكراً لعواصفها العاتية
التي تهدد النظام العربى بكل ما يشتمله من قيم، وهوية، ودور، فليس خافياً
على أحد أن قيم العروبة ومفاهيمها مستهدفة من قبل أعدائها، وأصبحت الهوية
العربية التي تميز الشعب العربى عن باقى شعوب عالمنا، هى الحصن والقلعة التي
تحاصرها موجات التشكيك الغربى والصهيونى، أما إلغاء الدور العربى تجاه الحاضر
والمستقبل، فهو الغاية المنطقية التي سيحققها أعداء الوطن والأمة عندما يقضون
على قيم عروبتنا وهويتنا الوطنية والاسلامية ..

وهكذا تبدو المعركة الراهنة للنظام العربى، هى المعركة الاخيرة، التي سيتحدد
بعدها شكل الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة، هل ستكتب شهادة الوفاة لأمة
العرب؟ أم تنهض أمتنا من جديد، تنفض عن كاهلها غبار المعركة، وتتطهر باللهب
والنار، وتعيد بشبابه، همته وقدرتها، على المقاومة، كما أعاد حورس الحياة
لاوزوريس في تراثنا الفرعونى القديم؟

إن ثقتى في الجيل العربى الجديد، قماثل ثقة امتنا فى قدرتها على صياغة
المستقبل، لكن هذه القدرة لن تتوفر دون اكتمال مقوماتها، وأولها التبصر بمخاطر
الحاضر الذى يحيط بنا، وربط معاركنا بأفاق المستقبل الرجبة، انطلاقاً من حقائق
استراتيجية وتاريخية معاصرة ..

ولذلك فقد حاولت فى هذا الجهد المتواضع أن استكمل ماغاب عنى من
جوانب معركتنا الراهنة، بالعودة الى التاريخ القريب ودروسه الحية، بقدر ما وسعنى
الجهد، وسمحت به الطاقة، واتاحت لى بعض جوانب المعرفة بعض من شعاع ضوء
مهما كان خافتاً ... وحسبى فيما قدمت، أن صدق الهدف، وسلامة القصد كان
غايته فيما كتبت، ولعل ملاحظات بعض الاصدقاء، وما سطروه من جهد، هو
الرصيد الباقي للمراجعة والتصحيح واليقظة .. ولذلك فمن نافلة القول، التأكيد بان

جوانب القصور التحملها وحدى، أما الجهد العقلى والفكرى الذى بذلته اجيال متلاحقة
من مفكرى امتنا، فهى ضالة كل صاحب فكر، ونبراس الهداية للاجيال المقبلة،
وبوصلة الحقيقة لمن ضاع فى الطريق واختلطت عليه الرؤى ...،

٢٢ مايو ٩٥

صلاح زكى أحمد

«الباب الأول»

تفكير إسرائيل للمنطقة

الفصل الأول: - الأمن الإسرائيلي .. محور النظام الشرق
أوسطى

الفصل الثاني: - شيمون بيريز ومشروعة الشرق أوسطى

الفصل الثالث- العقل الإسرائيلي يفكر

«الامن الاسرائيلى .. محور النظام الشرق اوسطى»

برغم الصخب الاعلامى الذى يثيره دعاة «النظام الشرق اوسطى»، فانه يقف على النقيض من حقيقة النظام الاقليمى العربى ..، ففى الوقت الذى يمثل فيه المفهوم الاول مجموعة من التناقضات العرقية والثقافية فان النظام العربى يجسد تكوين عرقى واحد وبنية ثقافية متماثلة ..

واذا كان النظام الشرق اوسطى يحقق حدوداً جغرافية تتسع حيناً فتمتد من ليبيا حتى الباكستان، وتتقلص أحياناً فتستبعد دولاً مركزية فى المنطقة، فان النظام العربى ذو حدود واضحة ومعالم جغرافية ثابتة ...

ولذلك فنحن فى حاجة الى تحديد ملامح هذا النظام الذى يجسد الطموحات العربية، حتى لو أحاطت به حملات التشكيك وموجات من الدعاية السوداء، وأغراض ومصالح قوى خارجية وحسابات صغيرة لبعض قوى الداخل ...

النظام العربى الذى نشير إليه يمتد من موريتانيا فى أقصى الغرب وحتى الخليج العربى فى الشرق، والذى يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى العديد من المكونات اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية ...

وبما أن النظام العربى، هو نظام حى وفعال وذو طاقات كامنة داخل شعوبه وبعض مؤسساته، فأنه من اليسير تطبيق المناهج الثلاثة الرئيسية فى تعريف النظام الاقليمية، وهى: التواصل الجغرافى والتماثل وحجم التفاعلات بين أعضائه ...

فمن الناحية الجغرافية تمثل البلاد العربية (باستثناء الصومال وجيبوتى وجزر القمر) اقليماً ممتداً، ومن ناحية التماثل تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية التفاعلات فإن هذه البلاد تشهد تدفقاً مستمراً وكثيفاً فيما بينها ...

وقد أضاف كل من على الدين هلال وجميل مطر عاملاً رابعاً، فى كتابهما «النظام الاقليمى العربى» ألا وهو - فكرة وفلسفة القومية العربية - فيذكرا: إن النظام العربى ينفرد عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى فى العالم بعامل معنى ونفسى له نتائج سياسية مهمة، وتعنى بذلك القومية العربية التى تتبلور فى تيار فكرى من ناحية، وفى حركة سياسية من ناحية أخرى، ويترب على ذلك بأن النظام

العربى ليس نظاماً اقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافى. ولكنه نظام اقليمى قومى ...

«الامن الاسرائيلى ومفهوم الشرق الأوسط»

لهذه الاعتبارات مجتمعة تبدو مسألة بقاء واستمرار النظام العربى حقيقة سياسية وتاريخية ليست موضعاً للشك لدى أصحابها، أو عند المناوئين لها .. لكن هذه الحقيقة يمثل بقائها خطراً، ويجسد صعودها تهديداً للمصالح الغربية عامة والصهيونية على وجه خاص. ومجرد استعراض لمراحل المعركة الممتدة بين حركة القومية العربية فى سنوات صعودها فى الخمسينات والستينات، وبين التحالف الاستعمارى الصهيونى تكفينا دليلاً على حقيقة النظام العربى، بل لا نبالغ إذا قلنا أن عملية الصعود العربى كانت تمثل تناقضاً وخلافاً بين حركة الوحدة العربية وبعض القوى الدولية الصديقة، والعودة الى الصراع الذى تفجر بين القاهرة وموسكو عام ١٩٥٨ حول طبيعة الوحدة العربية والقومية العربية تبرهن على توافر خصوصية النظام العربى فى مواجهة نظم اقليمية وقوى دولية ومعسكرات عالمية تباعدت بينها المسافات والعقائد ووجدت بينها ما يجسده النظام العربى من أخطار على أهدافهم ومصالحهم وخططهم ...

لكن التاريخ القريب بتنوع صوره وتعدد أهدافه يصل بنا الى واقع راهن، تتشكل ملامحه منذ أكثر من عقد من الزمن، وأفرغ على ساحة المنطقة صياغة شرق أوسطية جديدة، لا يؤدى فيها التحالف الغربى دوراً مركزياً كما كان يطمح خلال عقدي الخمسينات والسينيات، ولكن يبرز خلالها الدور الاسرائيلى على نحو بالغ السفور والوضوح والقوة ...

ولذلك فنحن على أعتاب مرحلة جديدة، يحتل فيها التفوق العسكرى الاسرائيلى عنوانها الرئيسى، وتبدو مقولات الامن المطلق هى محور الخطاب السياسى الاسرائيلى الراهن من أجل صياغة خريطة جديدة للمنطقة، ففى قلب مصطلح «الشرق الاوسط» يقع مفهوم الأمن الاسرائيلى ...

ومجرد إلقاء نظرة سريعة على تطور هذا المفهوم فى الفكر الصهيونى سي تبين على الفور مدى ترابط الأمن الاسرائيلى بمصطلح الشرق الأوسط، فقد تطور مفهوم الأمن الصهيونى فى الخمسينات. واستندفى البداية إلى عدة أسس محددة منها: تكوين قوة درع عالية الكفاءة، وعدم إتاحة الفرصة أمام ائتلاف عربى معادٍ، والمبادرة

بشن الهجوم، ونقل القتال بأسرع وقت إلى «أرض العدو» والحرب الخاطفة .. وبعد حرب ١٩٦٧، أدخلت فيه مصطلحات جديدة مثل «العمق الاستراتيجي» و«حدود يمكن الدفاع عنها» وهي مصطلحات غامضة لا تحوى مدلولات محددة وتختلف باختلاف موقع طرحها، وموضوع هذا الطرح، لكنها ترتبط بجوانب جغرافية وسياسية وعسكرية تعكس بصورة جلية مفاهيم التوسع والاستيلاء على أراض عربية يزعم استيعاب أى هجوم عربى، ويوضح المفكر الأسرائيلى «يهودا فالخ» - استاذ التاريخ العسكرى فى جامعة تل ابيب- هذا المفهوم قائلا: «.. لا يوجد تعريف قاطع لمصطلح حدود يمكن الدفاع عنها، فالتفسير الذى يعطى لهذا المصطلح حتى يومنا هذا، يرتفع بالاتجاه السياسى والايدولوجى لمستخدمه» .. (انظر محسن عوض: الاستراتيجية الاسرائيلية) وقد تطور مفهوم الأمن الاسرائيلى مرة أخرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، وسلسلة الاتفاقات العسكرية التى أعقبتها، فحدث تحول من مفهوم الأمن القائم على السيطرة على الاراض والحدود فى البلدان العربية الى مفهوم «السيطرة الكيفية والاستراتيجية للاراضى فى ظل حدوث تسوية سياسية»، وبحيث تكون المناطق المعادية - أى البلدان العربية- مفرغة من السلاح الاستراتيجى، وأن تكون هناك فجوة استراتيجية فى التسليح بينها وبين اسرائيل، وليس ثمة شك أن اسرائيل خلال هذه المرحلة وصلت - قبل البلدان العربية- الى الحد الكمى بنمو قواتها، ومنذ ذلك الوقت وهى تركز على النمو الرأسى لقواتها المسلحة، بتحسين نوعية القوات، وتحسين مستوى التدريب والروح المعنوية، ويظهر ذلك أساساً فى شراء وانتاج اسلحة جديدة -كما يبدو فى تحسين قدرات الدبابة «ميركافا» وانتاج ذخيرة متطورة ضد المدرعات بعد تجربة حرب اكتوبر، وصناعة جيل جديد من طائرات «كفير» و«لاقى» بمعاونة مادية وتقنية من الولايات المتحدة، اضافة إلى تزويد واشنطن اسرائيل بطائرات «أف - ١٦ تى»، على أن أهم التطورات الكيفية للقوات الاسرائيلية، تظهر فى انتاج الأسلحة النووية ووسائل ابصالها إلى اهدافها، وبخاصة صواريخ «أريحا - ٢» وتدريب الطيارين على مناورات قذف القنابل النووية ...

« حقبة الثمانينات وتطور مفهوم الامن »

فى مطلع الثمانينات، طرح أرييل شارون -وزير الدفاع «اسرائيلى آنذاك- صياغة جديدة لمفهوم الأمن تصادر الخيارات العربية فى الدفاع، وتبسط الاهتمام الأمنى الاسرائيلى على مساحة جغرافية مذهلة فى الاتساع، فقد حدد شارون الخطوط الحمراء للأمن الاسرائيلى فى ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الاولى، وهى منطقة القلب وتضم بلدان المواجهة العربية المحيطة باسرائيل، والثانية: تقع فيما وراء بلدان المواجهة التقليدية لاسرائيل، والتى تضيف قدراتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة، سواء بارسال قوات مقاتلة الى منطقة المواجهة، أم بواسطة عمليات اعتراضية جوية أو بحرية لخطوط مواصلات اسرائيل، أما الدائرة الجغرافية الثالثة للاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية فتشمل الدول الخارجية التى تؤثر مكانتها وتوجهاتها الاستراتيجية على الامن الاسرائيلى -فيما وراء البلدان العربية فى الشرق الأوسط، وعلى سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر -وتشمل دولاً مثل: تركيا وايران وباكستان، ومناطق مثل الخليج العربى وافريقيا الشمالية والوسطى ...

وطبقاً لهذا المفهوم، تستهدف اسرائيل منع الحروب بواسطة صمود رادع ضد أى تهديد لوجودها، وتأمين قدرة عسكرية متطورة للحفاظ على حدودها وأراضيها فى حال انهيار الردع ونشوب حرب ..

ورغم أن صياغة شارون لمفهوم الأمن الاسرائيلى على هذا النحو الخطير - لاقى كثيراً من الانتقادات لدى بعض المعلقين العسكريين الاسرائيليين، ووصفه بعضهم بأنه نوع من جنون العظمة، وفقدان الواقعية، غير أنه فى حقيقة الأمر لم يكن بعيداً عن الممارسات الاسرائيلية حيال المنطقة طوال حقبة الثمانينات ومشارف التسعينات ..

فقد لوحظ أن الميزان العسكرى الاسرائيلى استهدف، خلال العقد الماضى، تحقيق كل من التفوق العددي والنوعى على كل بلد عربى على حدة، ويقدر الامكان على باقى البلدان العربية، وفى هذا المجال فإن الميزان العسكرى العربى / الاسرائيلى يشير الى أن حجم القوات المسلحة الاسرائيلية يفوق فى عدده حجم القوات العاملة العربية فى جميع البلدان العربية كل على حدة ..

لكن ما يبرهن على جدية التصور الذى صاغه شارون لمفهوم الأمن، هو ما يتعلق بالتفوق الاسرائيلى فى مجال الاسلحة النووية، فالقوات العربية لازالت متخلفة فى هذا المجال ولم تتقدم أى خطوة فى هذه المواجهة، وهو ما يجعل الرد الاسرائيلى

جاهزاً على الدوام، لا باستخدام السلاح النووي بصورة جدية ولكن بتحويل اياه الى سلاح للردع المعنوي يتم التلويح به بين وقت وآخر، حتى يتحول إلى عامل تهديد «مُبطّن» لأى تصور عربى للمواجهة العسكرية ...

«تطابق مفهوم الأمن الاسرائيل مع اهداف النظام الشرق الأوسطى»

على هذه النحويبدو التطابق واضحاً بين مفهوم الأمن الاسرائيلى ومصطلح الشرق الأوسط، فقد استخدم الأمن واعتباراته الاسرائيلية المتعددة تبريراً لمطالب اقليمية ظلت ثابتة برغم اختلاف مراحل الصراع العربى الاسرائيلى. فقد استخدم لغرض شروط مجحفة لاضعاف القدرات العسكرية العربية مثل: نزع السلاح، وفرض مناطق أمن محيط اسرائيل، وتقييد تطوير القدرات الدفاعية العربية، وصناعة الأسلحة، واحباط أى جهود لتنمية القدرات النووية كما استخدم، وسوف يستخدم، فى إدعاء صلاحيات إشرافية ومراقبة الأوضاع الدفاعية للبلدان العربية من خلال لجان، ولجان فرعية واطقم إشراف على التسليح العربى -على نحو ما يطرح فى المفاوضات المتعددة الاطراف التى تضم اسرائيل وغالبية الدول العربية ...

من هنا تبدو الخريطة الجديدة للمنطقة لا تخرج عن ذاك المفهوم الاستعمارى القديم، شرق أوسط يخضع للقوة الاسرائيلية بدلاً من خضوعه وتبعيته للعالم الغربية الكبرى خلال سنوات الثلاثينات والإربعينات لكن الجديد والخطير فى حقبة التسعينات أنها تأتى فى ظل تسليم طوعى من غالبية أقطاب النظام العربى بالهيمنة الاسرائيلية القادمة، وهو تسليم يصل إلى حد التفريط فى مكونات النظام العربى واهدار مقوماته، فالتنسيق العربى بين الأطراف العربية بعضها تجاه بعض غائب، وأسس المواجهة -أى كانت صيغتها- ضد اسرائيل تفتقد الحد الأدنى من الاتفاق ... أما غياب المشروع العربى المقاوم للمرحلة الصهيونية الجديدة فحدث عنه ولا حرج، فقد بلغت المأساة على هذا الصعيد حداً خطيراً نال من ثقة المواطن العربى بامكانية «الحلم» فى صياغة الغد ...

أما الجانب الآخر من المأساة العربية، فإن هذا التردى يحدث، ومفهوم الأمن الاسرائيلى يشق طريقه ويحقق شروطه، ويصوغ مطالبه، فى ظل مناخ عربى لا يراجه بالرفض ولا يبدى تجاهه أى تحفظ !!

«شيمون بيريز ومشروعه الشرق أوسطى»

اثبت قادة الصهيونية، أنهم بفضل فلسفة «خلق الحقائق وسياسة استغلال الظروف والمعطيات» استطاعوا عملياً ومنذ استقرت أهدافهم على جعل فلسطين، «دولة صهيونية» أن يحققوا نجاحاً بعد نجاح فى مواجهة عجز عربى شامل كان من مظاهره العجز عن تصديق اهداف الصهيونية أو استبعاد امكانية تحقيقها...

فالصهيونية فى النهاية ليست هى الحركة الصهيونية فحسب، بل هى بالمعنى السياسى تكرر لسلسلة من التحالفات والعلاقات والمصالح بين اسرائيل والدول الرأسمالية، وعلى رأسها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية...

أما على صعيد الافكار والعقائد، أو الايديولوجية، فالصهيونية ليست مجرد سند بإدعاء الشرعية «للقومية اليهودية» التى اغتصبت اراض الغير، بعد «ألفى عام من الشتات»، وليست مجرد صك ملكية «أرض بلا شعب» للشعب الذى لم يكن له أرض لبناء «أمة اسرائيل»، انما هى فى المقام الأول رخصة التوسع وطموحات الغد، ومستند الشرعية لأعمال العنف والابادة الجماعية ومنهج القهر العنصرى...

وعلى ضوء هذه المنظومة الصهيونية فى صياغتها الفلسفية -إذا جاز التعبير- تندرج منظومة أخرى هى الأكثر تعبيراً عن الوجه العدوانى لاسرائيل، منظومة أو نسق سياسى يضم تعبيرات ومفاهيم مثل: «حدود آمنة»، وهذه «حدود تاريخية» وتلك «حدود يمكن الدفاع عنها» وهذا «نطاق أمن»، وهنا أرض «مشى فيها الأسباط الاثنا عشر»، وهنا «أرض تقع فى قلب التاريخ العبرى»...

وهذه المفاهيم ليست مجرد تعبير عن جناح متطرف فى الفكر الاسرائيلى، ولكنها مفاهيم وقيم ومصطلحات ينعقد حولها الإجماع الفكرى فى اسرائيل وبلتف حولها المخططون والمنفذون، وقامت بتنظيمها -على نحو ما جاء فى دراسة الباحث العربى محسن عوض عن سياسة التطبيع فى الاستراتيجية الاسرائيلية -مراكز بحوث علمية وهيئات أكاديمية، وساسة يتولون صياغة التوجهات الاسرائيلية تجاه العالم والمنطقة...

«شيمون بيريز ... ومشروع الشرق الأوسط الجديد»

من بين هؤلاء الساسة، بل وأبرزهم، تقع إسهامات شيمون بيريز في محاولة صياغة تصور جديد للشرق الأوسط وفق المصالح الاسرائيلية وتجسيدها مباشراً للفكرة الصهيونية بكل ما تحمله من إدعاءات تاريخية، فقد طرح شيمون بيريز في نهاية عام ١٩٨٦، مشروعاً للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، أسماه البعض مشروع «مارشال الاسرائيلي» على نهج المشروع الأمريكي المعروف بهذا الاسم والذي استهدف تعمير أوروبا بعد الحرب الثانية ...

والواقع أن مشروع بيريز لم يكن جهداً اسرائيلياً خالصاً، فهو خلاصة حوارات مشتركة ضمت رئيس الوزراء المصري السابق الدكتور مصطفى خليل، وشيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، فضلاً عن إسهامات مباشرة من محافظ البنك المركزي الاسرائيلي ... وقد جاء المشروع في صياغته النهائية ترجمة واضحة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل وكيفية معالجتها، فالأعباء الأمنية العالية، والتي قدرتها دوائر البنك المركزي الاسرائيلي بنحو ربع الدخل القومي، أصبحت تمثل عبئاً خانقاً للاقتصاد الاسرائيلي وتزايد على نحو خطير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة والتعثر في إيجاد سلام شامل في المنطقة .. فقد بلغت تكلفة غزو لبنان -على سبيل المثال- أكثر من ٣,٥ مليار دولار، وارتفعت نسبة التضخم في الاقتصاد الاسرائيلي حدّاً تجاوز ما نسبته ٥٦٠٪، بينما ارتفعت الديون الخارجية في نهاية عقد الثمانينات الى ٤٣,٣ مليار دولار تستدعي خمة سنوية تبلغ أكثر من ٩ مليار دولار، أي ما يمثل نسبة نسبة ٣٥٪ من الميزانية العامة الاسرائيلية ...

ولذلك فقد استهدف مشروع بيريز تحقيق أربعة أهداف من وراء تعميم «السلام الاسرائيلي» أولها: توفير النفقات الأمنية، وثانيها: التجارة المباشرة مع دول المنطقة برفع المقاطعة العربية، وثالثها: السياحة، وأخيراً المشروعات المشتركة، فضلاً عن اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات الى المنطقة من خلال الهواة الاسرائيلية.

في ظل تلك الاجواء التي تصنعها الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية، فإن مشروع بيريز، بدعوى دفع التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، يتضمن اقامة نظام للتنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات في عدد من دول الشرق الأوسط، من بينها دول نفطية عربية تضررت مؤخراً من انهيار أسعار البترول، ويخصص لهذه التنمية -وفق

تقديرات أولية- مبلغ ٣٠ مليار دولار بواقع ٣ مليار سنوياً توضع فى صندوق خاص على أساس أن تتولى الدول الصناعية السبع الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة تمويل الصندوق الخاص بمشروعات التنمية التى يتفق عليها. ومن هنا تولى بيريز عرض المشروع على الولايات المتحدة، والتى قامت بدورها بتسويقه على حلفائها فى أكثر من دورة من دورات قمة الدول الصناعية الكبرى ...

وقد أوضح بيريز أن المشروع يرمى الى: تدعيم اقتصاديات دول المنطقة للتغلب على ازماتها المالية المتزايدة نتيجة انخفاض أسعار البترول، ومن ثم حثها على التعاون السياسى والاقتصادى بينها ... ولكى يستكمل بيريز اهدافه، فانه يشير إلى أن المشروع يحقق هيكلا اقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حين التوصل الى حل سياسى بشأنها، وهو الأمر الذى يحققه بصورة ما، اتفاق غزة/ أريحا، أما الاغراء الثانى الذى يقدمه المشروع للدول العربية المثقلة بالديون، فهو إدعاء بيريز بأن مشروعه يخفف عبء الديون الخارجية على هذه الدول عن طريق إعادة جدولتها على فترة زمنية طويلة.

ويعرض المشروع لاسلويين للتمويل، يقوم الأسلوب الأول على نشاط النظام المصرفى الدولى أساساً، فتقدم الدول الصناعية الكبرى ١٠٪ من اجمالى المبلغ عن طريق إعادة جدولة الديون و ١٠٪ تتبرع بها هذه الدول لتكوين احتياطي خاص بالتأمين ضد المخاطر و ٨٠٪ فى صورة سندات تطرح فى أسواق المال العالمية وقروض تمنحها المنظمات المالية الدولية والاقليمية.

ويقوم الاسلوب الثانى للتمويل على أساس التعاون المتوازن بين النظام المصرفى الدولى والدول الصناعية السبع، بحيث يقتسمان معاً مخصصات التنمية مناصفة بينهما.

وقد أضاف بيريز إقتراحاً آخر يتلخص فى قيام الدول الصناعية بدفع مبلغ ٢,٥ دولار عن كل برميل بترول تستورده، وتوضع الحصيلة فى الصندوق، كما أشار إلى امكانية مساهمة الدول العربية النفطية فى تمويل عملية التنمية بتشجيعها على التعاون الاقتصادى واقتطاعها جزءاً من ميزانياتها وتوجيهها إلى مشروعات مشتركة.

وفترض على ضوء تصورات بيريز أن تستفيد اسرائيل من وراء تطبيق هذا المشروع بطريقتين: فائدة غير مباشرة من الاسهام فى الاستقرار بحد ذاته بتوفير

نفقات الدفاع، أما الطريقة الثانية. فهي الفائدة المتوقعة من المشاريع الاقليمية.

«إعادة صياغة السوق الشرق أوسطية»

وفقاً لتصورات بيريز فان ثمة ادارة جديدة للمنطقة لابد أن تتشكل، وتضم الدول المساهمة فى المشروع، بخلق هيئات اقتصادية وسياسية تشرف على تخصيص الموارد والميزانيات، وعلى ضوء ذلك يتقدم من لهم شأن بالمساعدة فى تحقيق السوق الشرق أوسطية الجديدة -سواء كانوا حكومات قومية أم مستثمرين من القطاع الخاص - بطلباتهم للهيئات التى تقدم المساعدة، وبلغت تسويقية واضحة يقول شيمون بيريز «أن الهيئات أو الدول التى تساهم مشروعاتهم فى تحقيق الاستقرار السياسى بالمنطقة، سيحظون بأكبر قدر من المساعدة».

وبطبيعة الحال فإن المشروع يستهدف تحقيق الاستقرار فى الاراضى المحتلة، فيقترح تشكيل لجنة اقتصادية تمثل بجانب الدول المستفيدة من المشروع ممثلين عن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

على ضوء هذا النمط الواضح من الادارة، فان صياغة الشرق الأوسط وفق عناصره الجديده تكون قابلة للتحقيق، إذ يركز بيريز على إقامة مشروعات فى الدول المستفيدة، فى مجالات الزراعة والمياة وتوليد الطاقة واقامة شبكة من المواصلات والطرق وتطوير نظم الخدمات، فضلاً عن تأمين وسائل نقل التكنولوجيا العالمية والتأمين ضد المخاطر وفتح التسهيلات لشركات الاستثمار.

ويوضح شيمون بيريز الهدف المبتغى من وراء هذه السلسلة المتعددة من المشروعات، فيقول: «أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، بأبعاده الاقتصادية، لا يمثل بديلاً للسلام، فهو يقوم على فرضية قابلة للتحقيق، تشير بان المشروع سيشكل دافعاً اضافياً لمسار السلام» ويضيف قائلاً: «إن المشروع أرسى على معادلة بسيطة، تقول: بان المال يساوى الاستقرار الاقتصادى، الذى يساوى بدوره الاستقرار الاجتماعى/ السياسى، وهذا الأخير يدفع عملية السلام....».

«الهدف النهائي ... بناء اسرائيل الكبرى»

برغم إدعاء المشروع بأنه يستهدف تحقيق تنمية اقتصادية لدول المنطقة
الغايات الاسرائيلية هي الهدف الواضح من وراء تصورات شيمون بيريز
يستهدف تأمين وبقاء القبضة الاسرائيلية على كل من الضفة الغربية وقطاع
طريق القيام ببعض المشروعات الاقتصادية فيهما. وخلق اقتصاد فلسطين
مناطق الحكم الذاتي فى كل من القطاع ومنطقة أريحا ..

ولذلك فالمشروع على الصعيد الفلسطينى يحقق تسوية سياسية
الفلسطينية من شأنها تصفية هذه القضية نهائياً، ومن ثم فهى تقدم العون الا
«من جيوب غيرها» -على حد تعبير الدكتور فؤاد موسى فى دراسته عن
بيريز/ خليل- ولذلك فان اسرائيل باعادة طرحها من جديد لمشروع «الشرق
الجديد» فانها تعيد فى نفس الوقت إحياء تصورات بيريز حول خلق س
أوسطية، تمكن اسرائيل من استغلال الموارد العربية، وتحويل الاقتصاد الاسراء
اقتصاد ينتمى للمنطقة العربية، ولذلك لا يمول المشروع سوى المشروعات
التي تشارك فيها اسرائيل، وهو الأمر الذى يحقق بوسائل «السلم المفروض
الصهيونية، وهدفها النهائى، ببناء «اسرائيل الكبرى»

«العقل الاسرائيلي يفكر...»

فتح الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي الباب واسعاً للحديث عن المستقبل، فمنذ توقيع اتفاق الحكم الذاتي في الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣ بالعاصمة الامريكية واشنطن، بات الفكر السياسي - المؤيد والمعارض للاتفاق - يتحدث عن طبيعة المرحلة القادمة، وملامحها المتوقعة.

وبطبيعة الحال، احتل الحديث عن «الشرق الأوسط الجديد» موقع الصدارة عن ماعداء من قضايا وهموم ومشكلات، فلعف الصراع في المنطقة - بدت صفحاته عند البعض - في سبيلها إلى الإنزواء والتسيان، ليحل محلها عالم جديد من الازدهار والسلام؟

لكن هذه الأحلام، أو الأوهام، ستظل كما هي أحلام وأوهام، اذا غاب الفكر العربي عن ممارسة دوره لمواجهة تحديات عاتية تحملها عواصف المستقبل الذي بدأت رياحه تهب على عالمنا العربي ...

فالحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراق المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له جيداً، فيما أن يعملوا على تغييره، وهذا ممكن في الظواهر الاجتماعية، أو يعملوا على الأقل على تفادي مخاطره وتوقي أخطاره ...

ومن سوء الحظ أن اسرائيل استعدت لهذه اللحظة منذ زمن، وتمثلت أطماع التوسع «لبناء اسرائيل الكبرى» في مشروع كبير أعدته عقب هزيمة ١٩٧٦ مباشرة، وهو المشروع المعروف باسم السوق المشتركة للشرق الأوسط .. فجاء تعبيراً دقيقاً عن فلسفة الصهيونية في التوسع من جهة وضرورات البقاء من جهة ثانية، فقد تشكل أمام الفكر الصهيوني منذ لحظة قيام اسرائيل تلك المعضلة التي لازمتها، فقد تحدد مصيرها في الخيار بين «التوسع أو الانهيار» .. وكان توسعها في الاساس توسعاً اقليمياً في أراضى الدول العربية، وهو ينطوي بالضرورة على توسع اقتصادي أيضاً، ومع تطبيق العلاقات الاسرائيلية مع بعض البلدان العربية أصبح في الأماكن تحديد معالم التوسع الاقتصادي بدقة. فهذا التوسع هو الآن حقيقة واقعة، ولأول مرة منذ وجودها تحاول اسرائيل أن تتخلص من طبيعتها الطفيلية المعتمدة على العالم الرأسمالي، وذلك بالسعى للاعتماد على المنطقة العربية كشريك اقتصادي، وهو في

هذه الحالة وبالضرورة -هو الشريك التابع- وذلك من أجل تشكيل المنطقة العربية اقتصادياً، لتصفية خطوات التكامل الاقتصادي العربى المحدود، ولإعادة تشكيل معالم التقسيم الجديد للعمل داخل المنطقة بزعامة إسرائيل وهيمنتها ...

<<تصورات ومفاهيم وأبحاث>>

ولتحقيق هذه الغاية الصهيونية، بإعادة بناء «إسرائيل الكبرى» تعين على الفكر الصهيونى أن يصوغ مفاهيم ومصطلحات تتناسب مع المناخ الجديد، ففى مطلع عام ١٩٧٧، وقبل زيارة السادات للقدس فى نوفمبر من نفس العام، شرع ألوف هارايغن مدير مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط، مفهوم «طبيعة السلام» عند الاسرائيليين، فأوضح انه علاقة تحتوى على ثلاثة عناصر على الأقل: الأول، أن هذه العلاقة يجب أن تتضمن حواراً بين الاطراف الذين كانوا مشتبهين قبل ذلك فى نزاع، والثانى: أن هدف هذا الحوار يبتغى الوصول إلى عمل مشترك، والثالث: أن السلام يجب أن يأخذ شكل علاقة قادرة على أن تخلق آفاقاً ونماذج جديدة من التعاون .. وهكذا.

ولكى يجسد ألوف هارايغن، هذه العناصر ويجعلها من الحقائق الجديدة بالمنطقة، فإنه يسعى إلى بناء منظومة جديدة من المفاهيم، ومحاولة بناء علاقات جديدة من الثقة بين العرب واسرائيل، وهو الأمر الذى يجب أن يشمل مجموعة من المواقف والأعمال تؤدى للحد من مشاعر الغبن والظلم والإجحاف لدى الجانبين، وإيجاد ترتيبات استراتيجية معقدة تجعل المعتدى يدرك أنه من الصعب عليه أن يبدأ بحرب، وأخيراً ضرورة وجود برامج جديدة فى المجال التعليمى / الثقافى، تهدف إلى تفتيت الملامح السلبية للجانب الآخر>>، ويقول/ ألوف هارايغن/ انه مع توافر هذه العناصر فلا يجب التخلي عن التأثير السياسى والمعنوى الذى تتركه قوة اسرائيل الاستراتيجية فى الفكر السياسى العربى، والقرارات المعبرة عنه ..

وتكتسب تلك الترتيبات السياسية والثقافية والاقتصادية التى يشير إليها مدير مركز شيلواح، مفهوماً زمنياً واضحاً، من وجهة النظر الاسرائيلية. وهنا يتعين التوقف عند المفهوم الأمنى والسياسى كما عبر عنه شيمون بيريز، وأسحق رابين ... فيشير وزير الخارجية الاسرائيلية الى أنه «من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود و، اغفال ما يجرى فى الاماكن البعيدة، من غير المعقول أن

وصلنا صاروخ من بعد ألف كيلومتر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كليو متراً من مركز وجودنا فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاداً قابلة للدفاع .. وكلمات أخرى علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة ..».

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة التي يتحدث عنها شيمون بيريز، تقوم على توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» اللازمة للدفاع عن أمن وهيمنة إسرائيل في المنطقة العربية، دون الاقتصر على المفهوم الضيق والناصر القائم على الدفاع عن «الحدود الجغرافية» فقط فالحدود الجديدة لإسرائيل -وفقاً لهذا المنطق- لن تكون حدوداً جغرافية، بل ستكون أعماقاً اقتصادية وسياسية تضرب بجذورها في بلدان المنطقة المستويات والمؤسسات الحكومية والمهنية والشعبية كافة وبدون إستثناء ...

ذلك هو المفهوم الجديد لـ «الأمن الإسرائيلي»، أمن الأعماق، عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في محيط بلدان الجوار، إذ أن المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية، وتوسيع نطاق «الأزمة الأمنية» كان يلائم مرحلة معينة في تاريخ «الدولة العبرية»، مرحلة تثبيت وفرض الوجود، وهي مرحلة في الفكر السياسي الإسرائيلي، ولت تجاوزتها الأحداث

أما على الصعيد السياسي والرؤية الاستراتيجية الشاملة تأتي تصورات اسحق رابين، فيرى أن دراسة مكونات العلاقات الاستراتيجية تبين أن الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لابد منه لكي يتحقق السلام ...

بمعنى أوضح يرى رابين، أن التغييرات اللازم إجراؤها في المجال الاستراتيجي لاستمرار السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام، والنزاع عند رابين ينتمي وفق هذا الفهم إلى ثلاثة مجالات: الأول، هو العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل، والثاني: هو العلاقات العربية وآثارها على موقف البلدان العربية تجاه إسرائيل، والثالث: هو إطار الصراع بين الدول الكبرى ..

وبعد أن يحدد اسحق رابين الوسائل والسهل التي يتعين على إسرائيل أن تتعامل بها مع كل مستوى من المستويات الثلاثة السابقة، يجمع رؤيته لطبيعة

السلام وكيفية تحقيقه، فيقول: «أن ذلك الأمر يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الطويلة والمعقدة، تؤدي في النهاية إلى تغيير موقف الوطن العربي تجاه إسرائيل بصورة جذرية، وهذه الإجراءات لا يمكن أن تتطور وتنمو بمعدل سريع إلا في واقع يسمح بتزايد النفوذ العربي على كل ما عداه من نفوذ منافس، وفي داخل هذا النفوذ الغربي، فالغلبة من وجهة نظر راين يجب أن تكون للنفوذ الأمريكي ...

ويزيد راين الأمر إيضاحاً، فيقول: «... ومن دون إحداث تغييرات في المجالات الثلاثة سائلة الذكر، لا يمكن تحقيق سلام بغض النظر عن أى ورقة دبلوماسية يتم التوقيع عليها في جنيف أو واشنطن أو في أى مكان آخر، فالاتفاق الدبلوماسي الذي لا يكون له أثر في تغيير المجال الاستراتيجي هو مجرد ورقة لقيمة لها. ولكن التغيير الاستراتيجي من دون ورقة دبلوماسية له مغزى حقيقي وأساس ...»

<<الاقتصاد، ومعالم الشرق الأوسط الجديد>>

حدد شيمون بيريز معالم «السلام» القادم في منطقة الشرق الأوسط على أنه «أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لاختد مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطبق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» ..

وقد سبق لأبا إيبان -وزير خارجية إسرائيل الأسبق- أن حدد الضمان الأساس لأي إتفاق للسلام، على أنه إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والاتحاد العربية على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كما طالب شيمون بيريز مجدداً ببناء «شرق أوسط جديد» من خلال إنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة» على أساس من المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصلب» ..

ويعتبر «البعد الاقتصادي» للتسوية مدعاة لحلم الصهيونية القديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية اليوتوبية (أرض الميعاد) حيث أشار إلى أهمية قيام «كومونولث» عربي/ يهودي بين إسرائيل والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي

تصبح اسرائيل بمثابة سنغافورة الشرق الأوسط»..

لكن الحلم الصهيونى القديم، لا يتحقق فى صياغته الجديدة بدون معالجة خاصة لتعقيدات الصراع ومشكلاته المتراكمة منذ أكثر من خمسة عقود، ولذلك فحمة معالجة سياسية ونفسية بطرحها الفكر الصهيونى فى صياغات علمية، تتسم بالليبرالية والاعترا ب من الاسباب الحقيقية للصراع، فخلافاً لرؤية بيريز التى تركز على الأمن والاقتصاد، يتناول يهوشافاط هاركا بى -أحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين- مشكلة الاندماج الاسرائيلى فى المنطقة من زاوية أخرى، فهاركا بى يميز بين ما يسمى الخطة الكبرى، والسياسة .. والخطة الكبرى التى يقصدها تتعلق بالأهداف العليا أو الغايات النهائية، فهى عند السوفيات خلال مرحلة الحرب الباردة هى تدمير النظام الغربى، لكن السياسة السوفيتية شئ آخر تماماً. وما تطمح اليه أقل من ذلك بكثير، وبالمثل فإن الخطة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص العالم اليوم هى بسط الهيمنة الاقتصادية والسياسية على أوروبا، وتحجيم التفوق اليابانى، وبقاء فيضتها على أمريكا اللاتينية، وصياغة سياسات الكثير من أقطار الشرق الأوسط وأفريقيا .. أما السياسة الأمريكية فهى تتعامل مع أهداف أقل تواضعاً، وتسعى لتحقيق غاياتها بأساليب أقل عنفاً أو صخباً ..

وهكذا الحال بالنسبة لمعالجة هاركا بى لمشكلات الصراع العربى الاسرائيلى، فهاركا بى يتهم كلا الطرفين، العرب واسرائيل بالخلط بين الخطة الكبرى ذات الغايات البعيدة والسياسة ذات الأهداف الجزئية القريبة، فهى عند العرب -من وجهة نظر ساسة اسرائيل- فإن الخطة الكبرى هى تدمير اسرائيل .. أما على الجانب العربى، فإن الخطة الكبرى لدى اسرائيل هى بناء اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، كخطوة أولى للهيمنة الكاملة على كل اقطار الوطن العربى وشعوبه ..

وبعد أن يصف هاركا بى المشكلة على هذا النحو، فإنه يطرح حلاً لمعالجة هذه المشكلة، فيدعو الى فصل الخطة الكبرى عن السياسة، فيقول: «ليس بمقدورنا أن نطرد الاهداف الشريرة من أذهان اعدائنا، وانما نستطيع اقناعهم بضرورة وضع هذه الاحلام جانباً وإتباع سياسات اكثر اعتدالاً» ويشير هاركا بى الى دور الردع الاستراتيجى كأحد العوامل التى تستند عليها اسرائيل فى اقناع العرب بالتخلى عن اهدافهم والقبول بمفهوم السلام الاسرائيلى فيقول: «.. والردع الذى أصبح فى الآونة

الآخيرة يشكل حجر الزاوية في التفكير الاستراتيجي الحديث -يعنى بالضبط إجبار خصومنا على الكف عن العمل بالخطة الكبرى واتباع سياسة أقل طموحاً...»، والنتيجة التي تترتب على ذلك في رأى هاركابي، هي إذعان العرب للرغبات الإسرائيلية وتخليهم عن الخطة الكبرى -أى تدمير إسرائيل وفق التصورات الإسرائيلية- ويمرور الوقت فأن تخلى العرب عن أهدافهم البعيدة يؤدي بهم إلى إسقاطها بصورة نهائية وتامة ...

وفق هذه المعالجة التي يصيغ كلماتها هاركابي، فأن ثمة شواهد على تبنى ساسة حزب العمل على مقولاتها، فطروحات بيريز ومن قبله أبا إيبان لا تختلف عن الرؤية التي يطرحها هاركابي، بل أن أسحق رابين لا يبتعد كثيراً عنه، فالرادع الاستراتيجي أحد ركائز الاستراتيجية في فرض السلام الإسرائيلي على العرب، بقدر استناد شيمون بيريز على دور الاقتصاد كعامل حاسم في صياغة الشرق الأوسط الجديد ...

«الباب الثاني»

العرب وإسرائيل وصراع جديد

الفصل الأول:- الأقتصاد والسلام وإسرائيل

الفصل الثاني:- العرب وإسرائيل وأوهام المشاريع المشتركة

الفصل الثالث: - الأطماع الاسرائيلية فى المياه العربية

الفصل الرابع:- النظام الإقليمى الجديد، والمقاطعة العربية
لإسرائيل

الفصل الخامس:- إسرائيل ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطينى

«الاقتصاد والسلام، واسرائيل...»

نشطت مجموعة من المراكز البحثية ودوائر صنع القرار في اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واوروبا في وضع بعض «التصورات» «والسيناريوهات» التي تحدد معالم «النظام الشرق أوسط الجديد» في ظل ما يسمى بالاقتصاد السياسى للسلام، ومن أهم التصورات المتكاملة تلك التي قام بها الفريق البحثى برئاسة البروفسير الاسرائيلى حاييم بن شحار في نهاية الثمانينات، بتمويل من صندوق (هامر لاهاث السلام)، فضلاً عن نشاطات معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والامانة العامة للمفوضية الأوروبية في بروكسل، ومؤخراً البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن ...

وحسبنا الاشارة هنا الى أهم الابحاث الاسرائيلية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للسلام، وانعكاساتها على القضايا الأمنية، فنجد أن الياهو كنوفسكى- استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة لار- ايلان وكبير الباحثين بمعهد شيلوا- ركز على الميزة الاقتصادية للسلام بين اسرائيل وجيرانها، والمتحثلة في خفض العبء الأمنى، إذ يساعد ذلك على خفض ميزانيات الدفاع، وخفض الضغوط التضخمية الناجمة الى حد كبير عن عجز الميزانيات، وتوجيه مبالغ كبيرة من ميزانيات الدفاع نحو الاستثمارات، مما يؤدي الى زيادة الانتاج ..

على هذا النحو يبدو التداخل واضحاً بين عملية السلام باعادها الاقتصادية وضرورتها الأمنية والاستراتيجية، وبهذا الصدد، يشير المؤرخ الامريكى المعروف -بول كنيدي- الى التداخل والتكامل الهام بين السياسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية في حالة بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، لتأكيد وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية البريطانية على الاقتصاد العالمى في ظل ضعف الاقتصادات المنافسة والتفوق المطلق للأساطيل البحرية البريطانية ..

أن تلك المشابهة التاريخية ليست بعيدة تماماً عما قد نشهده غداً في منطقتنا العربية، مع مراعاة فروق العصر والتوقيت، إذ أن «السلام» لاسرائيل هو مواصلة الحرب باشكال أخرى وفي جبهات عدة: اقتصادية ومالية وثقافية (تكنولوجية) وثقافية، انه جزء من استراتيجية متكاملة الاركان ..

<<السلام وأبعاده الاقتصادية>>

لعل البعد الاقتصادي للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة فى ترتيبات السلام القادمة، إذ أن الاتفاقات والمعاهدات السياسية - بما فى ذلك التمثيل الدبلوماسى- والترتيبات الأمنية مثل: تخفيض القوات ومراقبة التسليح .. الخ، لا تكفى- من وجهة النظر الاسرائيلية- لتحسين السلام على المدى البعيد، إذ أن «السلام» القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من «السلام البارد» فى العرف الاسرائيلى، بينما إرساء هذا السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب يفضى إلى نوع من السلام الحى والدينامى... ولعل الافكار الاسرائيلية فى هذا المجال كانت مكررة على نحو كبير، فمن بين عشرات الدراسات الاسرائيلية، كانت دراسة «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠» التى صدرت عن رابطة السلام فى تل أبيب عام ١٩٧٠ هى الدراسة الرائدة فى هذا المجال وتتضمن تصور مجموعة من الاكاديميين والمفكرين الاسرائيلين للحياة فى منطقة الشرق الأوسط فى نهاية القرن، انطلاقاً من فرضية إحلال السلام الاقتصادى فى المنطقة، وينطوى السلام الاقتصادى وفقاً لهذا التصور على إزالة العوائق والحدود بين اسرائيل والبلدان العربية، وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، سواء فى إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أم سوق مشتركة لدول البحر المتوسط، تضم البلدان العربية والدول الاوروبية المطلة على البحر المتوسط واسرائيل، كما تتنبأ الدراسة بأن اسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الأكبر فى ادارة هذه السوق بين دول المنطقة، بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركز إدارتها وأساس تطورها فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية ...

ولذلك تؤكد الدلائل على أن وراء مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط أملاً لدى اسرائيل فى التوصل إلى نوع من تقسيم العمل بينها وبين الاقطار العربية، تقسيم عمل تكون من شأنه أن تخصص اسرائيل فى انتاج المصنوعات الأرقى. فقد تركت اسرائيل لمصر التخصص فى بعض الصناعات الهندسية وصناعات الحديد والصلب وصناعات السيارات والمحركات، ولسوريا أن تخصص فى الصناعات الغذائية والمنسوجات، أما العراق ودول الخليج فيمكن أن تخصص فى البتروكيماويات، وأبقت لاسرائيل لنفسها التخصص فى الصناعات الالكترونية والميكرو الإلكترونية والالات الدقيقة والاجهزة الطبية والكيماريات المتطورة والالات

الهندسية والكهربائية والصناعات المعتمدة على التحكم المركزي والتسيير الذاتي، كذلك تحتفظ لنفسها بالصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل صناعات الماس المصقول والفراء، وهى صناعات لازمة لرفع قيمة الصادرات الاسرائيلية ...

لكن البعد الأمنى لهذا التصور الاسرائيلى لتقسيم العمل فى المنطقة يبدو واضحاً من خلال تحديددها لمجموعة من المقترحات العملية لاقامة ما أسمته «بالروداع الاقتصادية» التى تضمن بها استقرار السلام الاسرائيلى المنشود، من بينها: إقامة مجمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين اسرائيل والبلدان المجاورة، تمثل -إضافة الى وظيفتها الانتاجية- حزام أمن متبادل، كما تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة وتمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية فى الوقت نفسه، كما تركز الدراسات الاسرائيلية على أثر العوامل التكنولوجية فى الإسراع بعملية إذابة الحدود فى الشرق الأوسط مع بداية القرن المقبل، من أجل أن تتكامل المنطقة فى وحدة كبيرة مؤكدة على مكانة اسرائيل داخلها، خاصة فى ميدان التقدم العلمى والتكنولوجى .. ولكى تعزز اسرائيل هذه التصورات فإنها تستند على تجربة أوروبا فى التوحد الاقتصادى، خاصة تجربة الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة وهى: بلجيكا وهولندا، ولوكسمبورج. وتقترح فى المقابل اقامة نموذج شرق أوسطى شبيه بدول البينيلوكس، يضم اسرائيل والاردن وفلسطين، وهو خيار تعتبره مراكز البحث الاسرائيلى اكثر الخيارات جاذبية فى حال الوصول الى تسوية مع الفلسطينيين، ويزوغ نوع من «الكيان الفلسطينى» المستقل.

ويتضح من قراءة الوثائق الأوروبية والأمريكية، أن خيار البينيلوكس يمثل نقطة التقاء بين التصورات الاسرائيلية والغربية، فكلاهما يرى أن هذا التصور يعزز، خلق «السوق الشرق أوسطية»، بل الأدهى من ذلك أن الكيان الفلسطينى الوليد سوف يتحول -فى اطار تلك التصورات والمخططات- الى جسر للعبور «الاقتصادى» للدولة العبرية فى اتجاه بقية مناطق الوطن العربى، أو سواء تم تسويقها من خلال «تغليف» يحمل إسم شركة فلسطينية أو أردنية، أن تنتشر فى كافة أرجاء منطقة الشرق الاوسط ..».

<<آفاق المصلحة الاسرائيلية>>

وهكذا كان فتح الاسواق العربية يحتل الأولوية فى أهداف مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط، خاصة فى الوقت الراهن، فهو يعتبر محاولة اسرائيلية لالتقاط الانفاس فى الصراع العالمى الدائر على الاستحواذ على الأسواق. إذ تحاول اسرائيل أن تنافس دولاً صناعية كبرى لا تستطيع بالقطع مناقستها فى الأسواق العالمية، فالسلع الاسرائيلية لا تقلل من عناصر الجودة وانخفاض السعر ما يمكنها من منافسة السلع الأوروبية واليابانية وقد وجدت السلع الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة حلولاً جاهزة لمشكلة تصريفها فى الأسواق الأوروبية، فنظراً لارتفاع مستوى الأجور فى اسرائيل، فان معظم الصناعات بفرض عليها العمل بكلفة انتاجية عالية التكاليف الحديثة، ومن هنا صارت صادرات اسرائيل مهددة منذ عدة سنوات داخل الاسواق الدولية بخطرین هما: التضخم والبطالة، ومنذ سنوات، أى فى عام ١٩٧٥ بالتحديد، كانت صاورات الصناعات المعدنية الاسرائيلية موزعة كما يلى على المناطق الصناعية فى العالم: ١٢,٩٪ للسوق الأوروبية و ١١,٣٪ لسوق المنطقة الحرة و ٣١٪ للولايات المتحدة و ٣٩,٣٪ لبلدان أخرى، وهو وضع استثنائى لا يمكن أن يدوم لاسرائيل لأمد طويل ..

فى السوق الأوروبية المشتركة، ومن بعد ذلك الاتحاد الاوروبى، تواجه اسرائيل وضعاً قلقاً. فمنذ يوليو ١٩٧٧ تمتعت اسرائيل بالغاء جميع الرسوم الجمركية على صادراتها للسوق، لكن فى مقابل ذلك كان على اسرائيل أن تخفض رسومها الجمركية على الواردات الصناعية من السوق، ويعنى هذا أن اسرائيل تواجه أخطار المنافسة الأوروبية داخل السوق الاسرائيلية نفسها ..

ولذلك فالترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلى على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية ومواجهة الحواجز الجمركية بثقة، فمن المعروف أن الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الاسرائيلية) وتصدير السلع الصناعية (تمثل ثلثى الصادرات الاسرائيلية)، وفى ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة، يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية الي بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الاسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجارى فى ما بين الصناعات، مما يعنى مفعول النمو «غير المتكافئ» بين

الاقتصاد الاسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية.

<<الهدف الحقيقي لعملية التسوية>>

ولذلك يبدو المضمون الاقتصادي للمشروع الاسرائيلي، هو الهدف الحقيقي لعملية التسوية السياسية وجائزته الكبرى، وهو ضرورة لتعزيز السلام، بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي، فاذا كانت الضمانات الامنية ونزع السلاح، والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام، فان التدفق الحر للسلع والافكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز «السلام» واكسابه الصبغة الوحيدة المقبولة للمفهوم الاسرائيلي...

ولاعطاء فكرة مبدئية عن حجم المكاسب الاسرائيلية من السوق الشرق أوسطية المقترحة، تشير دراسة حديثه للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في اطار منطقة حرة للتجارة تجمع مصر وسوريا والاردن ولبنان والكيان الفلسطيني الوليد بالاضافة الى اسرائيل، إلى أن حجم الصادرات الاجمالية لتلك البلدان ستكون حوالي ٣٠ مليار دولار خمسة عشر مليار دولار لاسرائيل وحدها

وعلى الصعيد التقني -التكنولوجي- تستعد اسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام بمنطقة الشرق الأوسط، إذ تم الاتفاق على اقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا واسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لاتخطئها العين في هذا التوقيت بالذات، إذ أن أسحق رابين أبرمه مع الادارة الأمريكية عقب توقيع اتفاق ١٣ سبتمبر الذي وقعه مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في منطقة غزة وأريحا، ومبعث الخطورة في هذا الاتفاق/ الامريكي - الاسرائيلي/ أنه يشكل أفضل السبل لضمان استمرار التفوق النوعي لاسرائيل تكنولوجيا في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة، ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة ...

<<العرب واسرائيل ... وأوهام المشاريع

المشتركة>>

لم يجد النظام الشرق أوسطى هدفاً غريباً مفروضاً على المنطقة فحسب، ولكن بات أملاً عند اسرائيل أيضاً، والخلاف في الحالتين أن الغرب أراد أن يفرض نظامه بسياسة الأحلاف والمشاريع العسكرية التي نرضتها قوانين مرحلة الحرب الباردة، أما في الحالة الثانية فإن الرغبة الاسرائيلية تنحصر في صياغة نظام شرق أوسطى جديد يلبي التطلعات بالهيمنة الاقتصادية على المنطقة مع إبقاء القوة العسكرية والنوية عنصراً للتلويح بالردع ...

لكن مبعث الخطورة في المرحلة الراهنة، ليست بداية تشكيل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، ولكن في أن توقيت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، بحيث أن السيناريو الأكثر احتمالاً الآن، دون شك، هو أن تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى، وليس في إطار عربي متماسك، وبهذا تنفاقم المخاوف من أن يكون النظام الشرق أوسطى إطاراً لتذويب الهوية العربية، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الإقليمية والدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ ...

<<دوافع نظام اقتصادي جديد>>

ولذلك فالدوافع الاقتصادية ستبرز في المرحلة الحالية وخلال العقد القادم كأهم الدوافع لبناء هذا النظام الاقليمي الجديد، فالاقتصاد الاسرائيلي يتميز بعدة سمات تجعل من إدماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد، فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، مقطوع الصلة عن المنطقة، يعتمد اعتماداً متصاعداً على الخارج، فتعداد اسرائيل الضئيل لا يشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الأمثل، وهذا يعني بالضرورة، أن الانتاج «ليس اقتصادياً» بالتعبير الفني، ويقتضى في هذه الحالة تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها على نحو ما يحدث في المشروعات الصناعية، والتي بلغت الاعانات فيها أكثر من ٤٠ بالمائة من قيمة الناتج الأجمالي لقطاع الصناعة،

وعلى ذلك، يصبح البحث عن «مجال حيوى» خارج حدود الدولة، لكى يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى الملائم، «مسألة حياة أو موت فى المدى الطويل».

ولذلك فانقطاع صلة اسرائيل بمحيطها الجغرافى يمثل عاملاً إضافياً للمشكلة ببعدها الاقتصادى، فتجارة اسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها، وأقل من ١,٠٠ بالمائة من وارداتها، بينما تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائة، ٧٥ بالمائة على التوالي بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التى يحققها التبادل التجارى، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى «المحيط القريب» أى فى منطقة الشرق الأوسط. وقد وقفت المقاطعة العربية للكيان الصهيونى منذ نشأته حائلاً دون تحقيق هذا الهدف، ومن هنا ظلت اسرائيل طوال السنوات الماضية من حقبة النفط تضارب على النزعة الاستهلاكية المتزايدة لدى العرب وعلى إتساع السوق العربية التى تشكل أكثر من مائتى مليون من المستهلكين، ولذلك فالسعة الهائلة للسوق العربية باتت غاية ملحة فى المرحلة الحالية، وأصبحت هدفاً يتعين إختراقه على وجه السرعة، وقد اعتصمت اسرائيل لتحقيق هذا الهدف على انتشار الاذواق الغربية فى الأسواق العربية. والتى ذارت على نحو كبير مع حقبة السبعينات حيث الطفرة النفطية وتزايد النزعة الاستهلاكية، ولذلك فسوف تعتمد فى الواقع على مايعنى بنقل الاذواق الغربية الى الاقطار العربية بديلاً عن الغرب ذاته، ومن هنا فالتقديرات التى يحددها الاقتصاديون الاسرائيليون هى إتحاء ثلث التجارة الاسرائيلية الى العالم العربى لو قامت السوق المشتركة ..

<<التصور العام للدور الاسرائيلى>>

يقوم التصور المستقبلى وفق الرؤية الاسرائيلية على أساس تزواج الخبرة التكنولوجية اليهودية مع فائض رأس المال العربى، والموارد العربية الوفيرة بما فيها العنصر البشرى من أجل تحقيق تطور اقتصادى سريع ومكاسب مشتركة للطرفين، وتكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات فى الوثائق والخطط الاسرائيلية والغربية، على أن النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى، يجمع بين الاردن والكيان

الفلسطينى الوليد، واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين «دول
البنيلوكس» الاوروبية الثلاث ذات الاحجام الاقتصادية الصغيرة (بليجكا، هولندا،
لوكسمبورج). المستوى الثانى: اقامة منطقة للتبادل التجارى الحر، تضم كلا من:
مصر واسرائيل، الكيان الفلسطينى، الاردن، سوريا، لبنان على أن تنتهى الترتيبات
الخاصة بها فى حدود عام ٢٠١٠.

المستوى الثالث: اقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادى تشمل بالاضافة
إلى «منطقة التجارة الحر» بلدان مجلس التعاون الخليجى، تتم فى إطارها، وفق
التصور الاسرائيلى، حرية إنتقال رؤوس الأموال.

وضمن تلك التصورات، تعتبر المستويات الثلاثة للتعاون الاقتصادى،
مستويات متداخلة ومتراصة يفضى الواحد منها الى الآخر، وتعتبر المفاوضات متعددة
الأطراف - الجارية فى سياق مشروع مدريد للتسوية - هى الآلية الفعالة لاقامة هذا
النظام الشرق أوسطى الجديد من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الاقليمية
الجديدة، فكما هو معروف تغطى «المحادثات المتعددة الأطراف» عدداً من المجالات
الحساسة مثل: قضايا المياه، التنمية والتعاون الاقتصادى، البيئة، بالاضافة الى الحد
من التسليح وقضية اللاجئين، وتعتبر لجنة «التنمية والتعاون الاقتصادى الاقليمى
» هى اللجنة المنوط بها الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات اقليمية
ترسى قواعد ومقومات النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد». ولذلك يطمح
الاسرائيليون فى أن تتحول اسرائيل إلى مركز اقليمى للتجارة العابرة والمواصلات
والسباحة ومركزاً اقليمياً للشؤون المالية والمصرفية للمنطقة، فموقعها الجغرافى
يجعلها محطة، ومعبراً، ويكسبها مركزاً متميزاً فى التجارة العابرة الى الاقطار
العربية، فموانى حيفا وأسدود منافذ للبحر المتوسط بالنسبة للاردن، والاتصال البحرى
بين مصر والدول العربية الشرقية لا يتم عملياً إلا عبر اسرائيل، ومن ثم فان السيطرة
على طرق المواصلات والتحكم فيها سواء لتجاريتها الدولية أو للتجارة العربية
العابرة - وهى أهم مورد اقتصادى لبلدان المشرق العربى وبخاصة لبنان - تجعل من
اسرائيل مركزاً للتجارة العابرة من وإلى العراق والاردن والسعودية ودول الخليج.

بل ترمى اسرائيل الى نقل الموانى العربية المظلة على الطرق البرية التى تخدم
التجارة العربية من مواقعها الحالية فى بيروت واللاذقية وطبرطوس الى الموانى
الاسرائيلية ووسط اسرائيل يشبكة من المواصلات الجيدة مع العالم العربى، والواقع

أن سيطرة اسرائيل على موانئ البحر المتوسط وبخاصة حيفا تلقى فى تفكيرها ضرورة الاستئثار بالتجارة العربية العابرة الى الاردن والعراق والخليج، بل وتطمع فى تصدير النفط العراقى عبر الانابيب مثلما تطمع فى أن يعمل خط انابيب ايلات/ عسقلان بكامل طاقته وذلك اعتماداً على النفط العربى وبخاصة القادم من السعودية...

ويكتمل هذا التصور بتحويل اسرائيل الى مركز مالى دولى يتوسط بين المال العربى والسوق المالية العالمية، ويلعب دوراً فى تمويل التجارة العربية. ولذلك فمن المتوقع أن تتولى اسرائيل تصفية المركز الاقتصادى للبنان الذى يعتمد أساساً على قطاع الخدمات يمثل ناتجه السنوى نحو ٦٧٪ من الناتج المحلى.

<<مشاريع وأهداف ومصالح>>

يقوم النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه، النفط، التكنولوجيا) بالاقتصاد الاسرائيلى، وينهض المنطق الاستراتيجى الاسرائيلى بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من «التشابهات الاقتصادية» بين الاقتصاد الاسرائيلى والاقتصادات العربية، من شأنه أن يجعل «كلفة الانفصال» عالية جداً بالنسبة للأطراف العربية التى تود الاتسحاب (أو الفكاك) من إسار تلك الترتيبات الاقليمية الجديدة.

ومن هنا تجئ أهمية مشروعات الربط الاقليمى فى مجالات المياه، البيئة، السياحة، الطاقة، تلك المشروعات التى تحتل موقعاً مركزياً فى اطار المحادثات المتعددة الأطراف، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، مما يجعل تكلفة الانفصال مرتفعة لأية دولة عربية مشاركة فى تلك المشروعات الاقليمية.

وثمة جانب آخر تسعى اسرائيل الى ترسيخه من وراء المشاريع المشتركة، فهذه المشروعات هى المدخل الموضوعى الى تقسيم العمل بين اسرائيل والعالم العربى. فهذه المشروعات تعتمد بالضرورة على الاستثمارات المشتركة، لذلك فإن المشاريع التى تتقدم بها اسرائيل تفترض فى الواقع وجود طرف ثالث هو فى الحقيقة الولايات المتحدة، ونذكر جميعاً كيف تدفقت جماعات كبار الرأسماليين اليهود على اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧، والمشروعات التى طرحوها للدراسة من

أجل ما اسموه عندئذ «تعميد الشرق الأوسط» بل وقام رأسمالي اسرائيل كبير -هو
مريدور باروخ- بطرح مشروع للتعاون الاقتصادي الشامل في حال السلام، ودعا لأن
تكون الولايات المتحدة هي المساهم الأول فيه، تليها السوق الأوروبية المشتركة،
بليهم كل يهود العالم.

وعلى سبيل المثال، فلقد طرحت امريكا على مصر غداة الصلح مع اسرائيل
مشروعاً لتطوير الزراعة المصرية عبر ثلاث حلقات تتم الاولى بين مصر والولايات
المتحدة، والثانية بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل، أما الثالثة فتضم مصر
واسرائيل والبلاد العربية بعد أن تكون مهمة الولايات المتحدة قد انتهت. وبالفعل
فقد رصد الكونجرس الأمريكى عقب التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد مبلغ خمسة
ملايين دولار لدراسة مشروعات مصرية اسرائيلية مشتركة في مجال الزراعة.

ومنذ سنوات اعلنت مصر واسرائيل انتهاء المرحلة الأولى من تعاونها في
ميدان الزراعة، وهي مرحلة تحسين مدخلات الزراعة. كما اعلنتا بدء المرحلة الثانية
من التعاون الاقتصادي لتحسين مخرجات الزراعة. وكان المفروض أن تكون المرحلة
الثالثة -وهي الأهم- هي انفتاح بين مصر واسرائيل من جانب واقطار عربية
أخرى، بدءاً بالسودان، من جانب آخر.

واذن فالمشروع الأمريكى الاسرائيلي، انما يستهدف الوصول الى دمج
الاقتصاد الزراعي لبعض البلدان العربية عبر صيغة التعاون المشترك مع مصر ..
ولذلك تحاول اسرائيل إبراز نموذج التعاون المشترك المصري/ الاسرائيلي في مجال
الزراعة بوصفه نموذجاً قابلاً للتعميم- من وجهة النظر الاسرائيلية -إلى البلدان
العربية الاخرى في مرحلة ما بعد التسوية.

وثمة مثال آخر احتل حيزاً هاماً في التفكير الاسرائيلي بشأن التعاون
الاقتصادي بين اسرائيل والعرب، فقد دأب وزير الخارجية الاسرائيلية شيمون بيريز
الى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى «البنك الاقليمي للشرق الاوسط» لتدوير الأموال
العربية والاوروبية لتمويل المشروعات الاقليمية المشتركة، باعتباره آلية قومية
ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام، ويهدف شيمون بيريز من هذا الاقتراح الى
إستفادة اسرائيل من رؤوس الأموال العربية لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد
الاسرائيلي في الاطار الشرق أوسطى الجديد، وقد ذكر بيريز في دراسته -عصر
جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة- ذكر إن مثل هذا البنك (أو الصندوق)

ممکن أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على أن تخصص دولاراً واحداً من سعر كل برميل نفط لاغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، إذ ذاك ستتوفر فى هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً، وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتى لانقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادى ..

<< الرادع الاقتصادى >>

لكن هذه التصورات الاسرائيلية لبناء مشروعات مشتركة مع العرب، لا يستهدف منها سوى جنى الثمار الحقيقية للمفهوم الجديد للسلام الاسرائيلى، فالرادع العسكرى الاسرائيلى لم يستطع طوال العقود الماضية أن يحقق أمناً حقيقياً لاسرائيل، وظلت نظريتها فى الأمن تثبت عجزها بسبب تعثرها فى فرض السلام على العرب، ومن ثم فالرادع الاقتصادى أصبح هو البديل الاسرائيلى للتفوق العسكرى، وفرض الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربى، هو الصيغة المثلى التى تحقق الاهداف الصهيونية دون بروز معارضة قوية من بعض العرب، فأوهام المشاريع المشتركة ستخلط الأوراق بين السلام الحقيقى، والسلام المزيف ...

«الاطماع الاسرائيلية فى الحياة العربية»

تتغير سياسات اسرائيل من مرحلة الى أخرى، لكن أهدافها وأطماعها تظل ثابتة، لا تخضع لأى ضغوط، ولا تعرف فى مرحلة من مراحلها انحرافاً عن المسار المرسوم لها، فالتكتيك فى العسكرية يتغير وفق إعتبارات ميدانية وقاتالية مفاجئة، لكن الاستراتيجية فى السياسة لا تعرف تغييراً ولا يجب أن تخضع لمظنة تغيير ...

من بين تلك الثوابت الاستراتيجية التى لم تعرف تغييراً فى حياة اسرائيل، ومن قبلها الحركة الصهيونية، ذلك الموقف الصهيونى الثابت من مصادر الحياة العربية، فضلاً عن الأهمية القصوى للحياة فى حياة البشر، فانها قتل لاسرائيل -بجانب هذه الأهمية- عامل تاريخى وسيكولوجى يتعلق بتكوين الحركة الصهيونية ذاتها، فالمشروع الصهيونى منذ ميلاده فى نهاية القرن الماضى وضع هدفاً للاستيلاء على الأرض، وهو هدف من الصعب تحقيقه دون توافر القوة العسكرية الكاسحة من ناحية، ودون خلق الفلاح اليهودى، أو المزارع الصهيونى من ناحية ثانية ... ولأسباب تاريخية وسيكولوجية عديدة، لم يستطع اليهودى سوى أن يكون التاجر أو الصانع أو المرابى، أو رجل البنوك أو تاجر الذهب والمجوهرات، وهى أعمال تمكن اليهودى من تحقيق الكسب السريع، والهرب بالثروة التى امتلكها حيث الارتحال الى أى مكان يستطيع أن يقيم فيه «الجيتو» الخاص به ...

لكن هذه الممارسات التى سلكها اليهود منذ مئات السنين تركت بفعل التراكم والتقدم مساحة شاغرة للفلاح فى تاريخ الحركة اليهودية والصهيونية، بيدت واضحة على أبرز صوره خلال القرن التاسع عشر ...

ومن هنا أولت الحركة الصهيونية أهمية قصوى لخلق «الفلاح المحارب»، و«المزارع المسلح»، فهو منوط بجانب مهمته التوسعية، أداء دوره الجديد، وهو الاستيطان والتشبث بالأرض وعدم التخلّى عنها لأصحابها الشرعيين ..

ولذلك ارتبط الاهتمام الصهيونى بالأرض، اهتمامها بالفلاح، ومن ثم اهتمامها بموضوع المياه، فشمة وقائع تشير الى جهود صهيونية مبكرة لاستكشاف امكانات فلسطين المائية، فقد ركز الزعماء الصهيونيون، ضغوطهم على الحلفاء الغربيين لتوسيع الحدود الشمالية لفلسطين بحيث تشمل كافة الأواصي التى تنبع منها روافد

الأردن والأراضي التي يمر بها نهر الليطاني، ولئن قسّموا يومذاك في إدخال أراضي هذا النهر ضمن حدود فلسطين، فأنهم تمكنوا، من أن يدخلوا فيها مساحات هامة من الأراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطه ببحيرة طبريا وكذلك بعض القرى والأراضي اللبنانية القريبة من الحصاني.

أما خلال فترة الانتداب فقد عملت الحركة الصهيونية في اتجاهين: الأول وهو الحصول من الحكومة البريطانية على كل ما كانوا حريصين على استثماره من الامتيازات المائية لصالح المشاريع التي كانوا يخططون لتنفيذها في المستقبل، ومنها الامتياز الذي أعطى لشركة روتنبرغ اليهودية عام ١٩٢٦ لاستثمار مياه نهر الأردن واليرموك في نقطة تلاقيهما، لتوليد طاقة كهربائية طيلة مدة تقترب من السبعين عاماً، وكذلك الامتيازات التي أعطيت لشركات يهودية لاستثمار الانهار الداخلية في فلسطين كاتجاه ثاني وقد حرص اليهود طيلة فترة الانتداب على ألا تتجاوز مشاريعهم المنفذة لاستثمار مياه هذه الانهار حدود تأمين مياه الشرب فقط للمناطق المحيطة بها، ولكن ما كادت «الدولة الاسرائيلية» تقوم، حتى بدأت الشركات صاحبة الامتياز بتنفيذ خططها المعدة لاستثمار مياه هذه الانهار...

ولجئنا تأكيداً لهذه الحقائق في أن المساحة المروية في فلسطين منذ بداية الثلاثينات وحتى عام ١٩٤٨ بقيت شبه ثابتة، لكن وما إن أعلن عن قيام اسرائيل حتى بدأت المساحة المروية في التصاعد تبعاً للبدء في تنفيذ الخطط المعدة سابقاً، وقد بدأت النتائج في الظهور وبشكل متسارع، فبسبب تصاعد المشاريع التنموية الاسرائيلية بدت الاطماع الصهيونية في المياه العربية واضحة على أكمل وجه.

<<آفاق وملامح المشكلة المائية>>

طبقاً لبحث قام به مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة -بتمويل من قسم الاستخبارات بوزارة الدفاع الامريكية -فانه «حتى نهاية القرن الحالي ستستنفد دول الشرق الأوسط وبخاصة الأردن واسرائيل، لحيثاطياتهما المائية مالم تعمل على تغيير سياساتهما المائية الحالية، وفي هذه الحالة ستصبح المياه محوراً للصراعات العسكرية بين الدول المنطقة، وبصفة خاصة بين العرب واسرائيل، فالعلاقات المائية بينهما تشكل مباراة صفرية، فأى مكسب لأحد الطرفين يعد خسارة للطرف الآخر ..

ولو انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، فإن الحد الأقصى لمصادر المياه الطبيعية في إسرائيل نفسها يتراوح ما بين ١٥٣٠، ١٥٧٠ مليون متر مكعب، وهو رقم ليس بعيداً عن كمية المياه المستخرجة سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ والبالغة ١٣٢٩ مليون متر مكعب، ووفقاً للمصادر الإسرائيلية فإن هذه النسبة تشكل حوالى ٩٠ بالمائة من اجمالى مصادرها المائية التى يمكن تقديرها بحوالى ١٤٧٧ مليون متر مكعب.

ولذلك فالثابت عند الباحثين الاسرائيليين والعرب أن اسرائيل تعاني من مشكلات مزمنة فى مسألة توفير المياه، فهى لا تؤثر على مشروعات التوسع الاستيطانى فحسب، بل ويمكن أن تؤثر أيضاً على معدلات الإنماء الزراعى فى المساحات القائمة فى ظل الازمات المائية المتكررة، وآخر هذه الازمات لم تكن بعيدة، فقد وقعت عام ١٩٨٦، ووصل منسوب المياه فى بحيرة طبريا الى مستوى متدن لم يسبق له مثيل، وتعرضت مصادر المياه الأخرى لوضع صعب بسبب نقص المياه الجوفية الناتج عن قلة الأمطار، كما إزداد خطر زيادة الملححة فى الأبار بسبب الضخ الزائد، وتعرضت منطقة الجولان المحتلة لنقص شديد فى مياه الشرب، كما تضررت مساحات تصل الى ٣٥٠ ألف دونم، من أصل مليون دونم، مزروعة بالحبوب بسبب الجفاف، كما أصيب محصول القطن بضرر كبير أيضاً وتقلصت زراعته بمقدار ٢٠٠ ألف دونم.

وبنظرة إجمالية على عقدين من الزمن، فإن استهلاك المياه فى إسرائيل اظهر تطوراً فى الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٨٦، فالنمو الكبير الذى بدأ بعد عام ١٩٦٧ قد توقف سنة ١٩٧٥، ولقد استقر حجم المياه طيلة الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢ بين ١٧٢٨ مليون متر مكعب و ١٧٧٠ مليون متر مكعب، وهو الأمر الذى يشير الى إن إسرائيل كانت مع العام ١٩٧٥ قد استنزفت الموارد المائية الجديدة التى وفرتها لها المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لكن وتيرة النمو المتسارع والاستهلاك الكبير عادت من جديد عام ١٩٨٣، فقد ارتفعت من ١٧٥٩ مليون متر مكعب سنة ١٩٨٣ الى حوالى مليارى متر مكعب سنة ١٩٨٦، ومن قراءة هذه المعدلات يبدو بصورة مؤكدة أن الطفرة فى النمو والاستهلاك ليست موسمية، ولكنها متصاعدة، ويستدل على ذلك من طول الفترة وحجم الزيادة البنى تدرجت من عام لآخر.

<<استراتيجية اسرائيل المائية>>

أخذت اندفاع اسرائيل لمحاولة توفير مصادر جديدة للمياه اتجاهين: الأول، التوسع نحو مصادر مائية خارج حدودها، والثاني، محاولة المضي قدماً في مشاريع محلية مياة البحر، وتأكيداً لذلك الاهتمام تولى رئيس الوزراء شخصياً -فى كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة- تولى أمر ملف توفير المياه بشتى الطرق.

فعلى الصعيد الأول، أى التوسع، فتشير بعض المصادر على أنه إعتباراً من عام ١٩٧٨، وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودى لجنوب لبنان المعروف باسم الخزام الأمنى، شرعت فى تنفيذ تطلعاتها تجاه نهر الليطانى، وحفرت الخنادق اللازمة لنقل مياة الليطانى الى اسرائيل واقامت محطات مياة عند جسر الخروبى لتحويل مياه الليطانى الى المجرى الجديد، ولذلك تنظر اسرائيل بحساسية بالغة لأى مشروعات تنمية واستثمار مائى فى المنطقة، ولعل مشروع تحويل نهر الاردن عام ١٩٦٤ خير مثال على ذلك، فقد هددت اسرائيل باستخدام القوة ضد المشروع طوال عام ١٩٦٣، وعند عقد مؤتمر القمة العربية فى يناير عام ١٩٦٤ بالقاهرة لمواجهة هذا الخطر، أقدمت اسرائيل فعلياً بتدمير البنية الأساسية للمشروع، حتى اجهزت عليه تماماً، كذلك فإن نظرتها -الحديثة- نحو المشروع السورى فى اليرموك الأعلى لا تختلف عن سابقتها، فهى ترى إن تجاوز سوريا لهذا المشروع والمقرر له مطلع عام ٢٠٠٠ معناه التأثير الحاسم فى شبكة العلاقات المائية فى مثلث سوريا والاردن واسرائيل، وليس هضبة الجولان فقط ..

أما نشاط اسرائيل على الصعيد الثانى، أى محلية مياة البحر، فان ثمة مؤشرات على إتجاه المشروع النووى الاسرائيلى، بعد التأمين اللدى فى مجال التسليح، الى الاهتمام بموضوع المياة، حيث أصبح من أولوياته المعلنة استخدام الذرة فى محلية المياة وتوليد الطاقة.

وثمة اهتمامات جديدة، فرضها مناخ التسوية فى المنطقة، فقد وضعت لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى مشروعاً لإقامة محطة للقوى النووية من أجل محلية مياة البحر المتوسط على شواطئ سيناء الشمالية لاستخدامها فى أغراض الزراعة، واشتمل المشروع على انشاء ثلاث مفاعلات نووية من الحجم المتوسط لتحلية ٦١٠ مليون جالون من المياة يومياً الى جانب انتاج حوالى ١٣٠٠ ميجاوات من الكهرباء، وأوضحت اللجنة ان الهدف من المشروع كله هو

«وضع أسس اقتصادية للتسوية بين اسرائيل والبلاد العربية عن طريق مشروع التنمية الزراعية في سيناء تحت الرعاية الامريكية»

<<حقيقة الأطماع الصهيونية في المياه العربية>>

في ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم حقيقة أزمة المياه في اسرائيل، وهي المسألة التي طالما جرى تركيز شديد عليها في محاولة للتموية على سرقة اسرائيل لمصادر مياه المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ومساعدتها للحصول على نصيب من المياه اللبنانية، إن أزمة اسرائيل على صعيد المياه يجب أن تفهم في سياق أن أكثر من نصف أراضيها المزروعة الآن هي أراضى مروية، وأن مستوى معدل استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه مرتفع، ولهذا فان اسرائيل بحاجة الى المزيد من المياه، لا لأن مياهها أقل من العادى، بل لأن مشاريعها أكثر من العادى بكثير، وطموحاتها تتسع لتشمل المنطقة بأسرها، فالحدود التاريخية لفلسطين تجاوزتها الاطماع الاسرائيلية، وفتحت شهيتها غياب رؤية عربية واضحة ...

«النظام الاقليمي الجديد، والمقاطعة العربية لاسرائيل»

إن الترتيبات التي يجري الاعذاذ لها بحماس لتنظيم المنطقة، وتسارع كافة الاطراف الخارجية عنها لصياغتها، ربما تفضى في المدى القريب لقيام نظام اقليمى جديد، يقوم على انقاض النظام الاقليمى العربى ...

ومبعث الخطورة في ذلك البديل القادم أنه يأتى في ظل ظروف من الضعف والوهن والتمزق تطيع العالم العربى كله وتلقى عليه بظلالها الكثيبة .. ولذلك فالرؤية الاستراتيجية غائبة عن ساحة الفكر العربى، وفى هذه الحالة فان غياب «البعد الاستراتيجى» فى معالجتنا للنظام الشرق أوسطى الجديد، يؤدى قطعاً الى أخطاء فادحة فى التحليل، ولأسيما فى مجال تقييم «المكاسب» و«الخسائر» إذ انه من بين الخسائر الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية المترتبة على الترتيبات الاقتصادية الجديدة للنظام الشرق أوسطى، هو تقويض فرص النمو المستقل والمتكامل للاقتصاد العربى، نتيجة «الاختراق الاسرائيلى» لتلك الاقتصادات، إذ انه فى ظل الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» الجديدة، والتوزيع غير المتكافئ لـ «مكاسب السلام» قد تصبح اسرائيل هى المركز ومحطة الضغط الرئيسية، وبقيّة البلدان العربية هى الأطراف فى غياب نظام عربى جماعى يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة، فضلاً عن الخسائر السياسية الجمة الناجمة عن تفكيك النظام العربى وتصفية نظام أمنه الجماعى، وضمن هذا السياق يرى بعض المفكرين من أمثال محمد سيد أحمد، أن التداخل بين المنطلق القومى العربى و«الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثل التحدى فى أيهما أقدر على توظيف الآخر ... ١٩٠٠

«كسر حاجز المقاطعة الاقتصادية»

هذا السؤال المركزى والمصيرى الذى يطرحه محمد سيد أحمد يحتاج إلى عناصر اجابات أوليه هى بطبيعتها إجابات مشروطة بالمؤشرات الاحتمالية للاوضاع العربية خلال السنوات العشر القادمة، لكن المطلوب اسرائيلياً وبصفة عاجلة حسم

قضيتين خطيرتين، أولهما، رفع المقاطعة العربية المفروضة على إسرائيل، وثانيهما قضية إقتسام المياه العربية بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها ..

ففيما يتعلق بالمقاطعة العربية، فقد وضعت قواعدها في عام ١٩٤٨، وقننت في عام ١٩٥٤، وكان الغرض منها قطع إسرائيل عن مصادر تزويدها بالخمات والمنتجات البترولية والاسواق الطبيعية لمنتجاتها وهي الأبقاع العربية ..

وبصفة عامة فقد نجحت الدول العربية في السابق في تطبيق نظام المقاطعة الاقتصادية، بحيث لم يحدث تعامل عربي له قيمة أو وزن مع إسرائيل، وظلت إسرائيل معزولة اقتصادياً عن العالم العربي عزلة شبه كاملة، ولاينفي صحة هذه النتيجة حقيقة تسرب منتجات اسرائيلية الى الأسواق العربية سواء عن طريق طرف ثالث كالسوق الأوروبية المشتركة أو عن طريق الجسور المفتوحة بوصفها منتجات عربية من الاراضي المحتلة أو عن طريق التهريب العادي.

ولقد ترتب على قوة المقاطعة العربية، انقطاع صلة إسرائيل بالمحيط الجغرافي الذي تسعى اليه، فتجارة إسرائيل مع دول المنطقة لا تتجاوز ٦ بالمائة من صادراتها -بعد معاهدة كامب ديفيد- وأقل من ١ . ٠ بالمائه من وارداتها، بينما تزيد هذه النسب عن ٦٦ بالمائه، ٧٥ بالمائه على التوالي بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا، بما يذهب بجزء من الفائدة التي يحققها التبادل التجاري، ويخلق لدى إسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية في «المحيط القريب»، أي في منطقة الشرق الأوسط، وقد وقفت المقاطعة العربية حائلاً دون تحقيق هذه الغاية الاسرائيلية، ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لاصرار إسرائيل على التطبيق الفوري لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية. فيقوم الرهان الاسرائيلي لتحقيق ذلك على فرضية محددة، وهي أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الاجنبية الى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية (العالية التقنية) لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض، ويؤكد ذلك استطلاع قامت به بعض المؤسسات البحثية الغربية، لدى عدد من الشركات الدولية العاملة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، إذ اشارت نتائج هذا الاستطلاع الى أن الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات والاعذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما

الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات «عالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة سوف تتجه باستثماراتها نحو اسرائيل.

وبسبب تعثر الهدف الاسرائيلي برفع المقاطعة، فإن ثمة خطة ثلاثية الأبعاد اعتمدها الولايات المتحدة واسرائيل وبعض دول الاتحاد الاوروبي لكسر المقاطعة العربية.

أول هذه الأبعاد: هي ممارسة أقصى درجات الضغط على الحكومات العربية لانهاء المقاطعة قبل الوصول الى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي، ولقد وضعت الادارة الامريكية والمفوضية الأوروبية هذه القضية على رأس اهتماماتها منذ عام ١٩٩١، كما أن القضية ذاتها كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال القمة للدول الصناعية السبع التي انعقدت في طوكيو في يوليو ١٩٩٣، وقد وصلت الى الذروة في أعمال مؤتمر واشنطن الذي عقد في اعقاب الاتفاق الفلسطيني/ الاسرائيلي، وأخذ عنواناً له هو دعم عملية السلام في الشرق الاوسط، فقد طالبت الادارة الامريكية صراحة على لسان نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية كريستوفر برفع المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على اسرائيل، كشرط لاستمرار عملية السلام.

ولم تكن هذه المحاولة الغربية هي الاولى في هذا السياق، فقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت في اجتماعاتها في يونيو ١٩٩١، وقبل عقد مؤتمر مدريد في نهاية اكتوبر من نفس العام، أن طلبت هذه الدول من العرب إيقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك أول ربط تفاوضي بين القضيتين على نحو ملاحظ الدكتور محمود عبد الفضيل في دراسته عن الترتيبات الاقتصادية للنظام الشرق أوسطى.

أما البعد الثاني في الخطة الاسرائيلية/ الغربية، فهو اختراق حاجز المقاطعة العربية، وكانت الثغرة الأولى قد وقعت في جدار المقاطعة العربية بعد حرب ١٩٦٧ عندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة وسيناء والجلولان، وطبقت عليها سياسة الاحتواء، وأنطلاقاً من هذه السياسة استطاعت ان تفتح منها الثغرة الثانية التي تمثلت فيما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة، ولقد فتحت اسرائيل الثغرة الثالثة بتطبيع العلاقات الاقتصادية مع مصر، فضلاً

عن ثغرة دائمة تقوم على إعادة تصدير المنتجات الاسرائيلية الى بعض الأسواق العربية، بعد اعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه- ومن خلال سلسلة من الوسطاء غير «بلد ثالث» يعتبر أهمها، قبرص، وقد تم تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى مليار دولار سنوياً، أى ما يمثل نحو عشر اجمالى الصادرات الاسرائيلية. ورغم ذلك فان المطلوب وفق الاهداف الغربية والاسرائيلية المعلنة، الإجهاز نهائياً على المقاطعة العربية من خلال السوق المشتركة للشرق الاوسط، خاصة وأن بعض الدول العربية لم تلتزم بصورة صارمة بقوانين المقاطعة.

أما البعد الثالث والأخير، فيتعلق بالمناخ الذى خلقه التوقيع الفلسطينى. الاسرائيلى على اتفاق اقامة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا، فبرغم إن الطريق ما يزال طويلاً وشاقاً نحو الوصول الى تسوية نهائية، حددها الاتفاق بخمس سنوات، فان الاصرار الاسرائيلى والغربى على رفع وانهاء كافة أشكال المقاطعة لم تتوقف كنتيجة لهذا الاتفاق، وهو الأمر الذى يعتبر فى الواقع العملى تقديم المزيد من «الهدايا المجانية» للجانب الاسرائيلى دون ربط ذلك بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة، التى تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة. ولذلك يجب التمسك -عربياً- بمفهوم الربط بين «تبادل التنازلات» بنسب متوازنة ومتزامنة.

«ترتيبات متعددة، وتقسيم جديد للعمل»

يرتبط بكل الترتيبات السابقة لاستكمال رفع المقاطعة العربية، مجموعة من السياسات الخطيرة التى تتال من الاقتصاد العربى، لعل أهمها تلك التحركات المحمومة لدفع «عمليات الخصخصة» إلى أبعد مدى فى معظم البلدان العربية، وفى هذا التوقيت بالذات، إذ انها بمثابة التحضير للإطار المؤسسى اللازم لتدويل الوحدات الانتاجية والخدمية فى الاقتصاد العربى، وتسهيل عمليات التعاقد من الباطن» واعادة صياغة الاقتصاد العربى فى ظل الاطار الجديد للتقسيم الاقليمى والدولى للعمل. وهو الأمر الذى سيجعل من الرأسمالية العربية، مرشحة - فى أحسن الأحوال- لدور الشريك الأصغر فى اطار السوق الشرق أوسطية والترتيبات الاقتصادية الجديدة. وقد عبر شيمون بيريز صراحة عن هذا المستقبل فى كلمته أمام البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج فى التاسع من مارس ١٩٩٣: «إن على

العرب أن يفاضلوا بين كابوسين: الكابوس الأول هو بقاء الوضع كما هو (أى استمرار احتلال اسرائيل للاراضى العربية) والكابوس الثانى: هو السلام وما يتضمن من تنازلات مؤلمة، وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية...».

ولذلك تبدو الغاية الاسرائيلية بالغة الوضوح، فاما استمرار السيطرة بالمعنى العسكرى للاراضى العربية، أو القبول بالهيمنة بالمعنى الاقتصادى على البلدان العربية، وهو أمر لا يعنى مقايضة الارض بالسلام على نحو ما جاء فى وثائق مؤتمر مدريد، ولكن «مقايضة الجزء بالكل»، فمن المؤكد أن اسرائيل لن تسمح بالتخلي عن كل الاراضى العربية المحتلة، والوارد فقط هو الانسحاب من جزء منها، ولكن فى مقابل هذا الجزء المتوقع، يجب أن تسقط حواجز المقاطعة الاقتصادية العربية، ويتعين القبول بمعادلات اقليمية جديدة تستهدف بناء منظومة جديدة لتقسيم العمل يكون الدور العربى فيها محصوراً فى توفير المال والأيدى العاملة الرخيصة، وفتح الاسواق للاستثمارات الغربية والاسرائيلية.. أما ما يتعلق ببناء سوق عربية مشتركة، وارساء قواعد راسخة لاقتصاد عربى حديث ومتطور، فانها ستكون جزءاً من مشروع عربى تم الأجهاز عليه، لانه سيكون منسوباً -وفق الخطط الغربية والاسرائيلية- الى مرحلة تاريخية سابقة لن يسمح بعودتها ثانية... ١٩٠٠

فأى نظام اقليمى جديد ينتظر عالمنا العربى؟ فالأخطار المحدقة والمتريصة لم تعد مشاريع وتصورات، ولكنها حقائق بات على النظام العربى الراهن -وبرغم مثالبه- ان يواجهها، ولا يتباطئ فى تحديثها..

«اسرائيل، ومعركة إبتلاع الاقتصاد الفلسطيني»

إذا كان نط الاحتلال العسكري قد شغل الفكر الاسرائيلي طوال أربعة عقود مضت، فإن منهج السيطرة الاقتصادية على فلسطين أولاً، والوطن العربي ثانياً لم يغب عن بال مخطوطا الحركة الصهيونية طوال أكثر من تسعة عقود، فالاهداف الاقتصادية ظلت هي المحرك، أو القوة الدافعة لأي مشاريع سياسية، أو عمليات عسكرية حتى اقترن العمل الصهيوني، سياسى أو عسكرى، باستمرار حركة الاستيطان، وهى فى صميمها حركة إقتلاع واحتلال وسيطرة على الموارد، أى أنها فى جوهرها حركة إبتلاع اقتصادى وسيطرة بشرية على أراضى الغير ...

لكن هذا الوضوح على صعيد الحركة الصهيونية لم يماثل الوضوح المماثل على حركة الفكر العربى عامة، وحقل الدراسات العلمية بصفة خاصة، فبرغم تعدد الدراسات فى الادبيات العربية والفلسطينية وكذلك الاجنبية، الخاصة بالصراع العربى الاسرائيلي، والتصورات الخاصة بامكانات قيام دولة فلسطينية، إلا أنه يلاحظ تركيزها على البعد السياسى بصفة أساسية، بافتراض أن توافر هذا الشرط، سوف يؤدى بالضرورة الى سهولة تجاوز المشكلة الاقتصادية.

ولكن مع تسارع الأحداث، وتوقيع إتفاق المبادئ، الخاص بقيام حكم ذاتى فى غزة وإريحا، طفت على السطح أهمية البعد الاقتصادى، فمنذ الحديث عن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تجدد الحديث من الباب الفلسطينى عن ما هو أهم، فقد كشف النقاب عن المشاريع الشرق أوسطية التى خطط لها منذ زمن ولم يتح لها الطفو على سطح الواقع والاحداث طوال حقبتى الخمسينات والستينيات وبعض من سنوات السبعينات.

ولذلك يبدو المدخل الفلسطينى، وكيانه كقوة اقتصادية- أى كان وزنها أو شأنها- مرتبطاً أشد الارتباط بالنظام الاقليمى الجديد. وحسبنا الاشارة هنا بأن القدرة الاقتصادية الفلسطينية ستوقف على فعالية الكيان السياسى الفلسطينى، وصموده أمام الإبتلاع الاسرائيلي المحتمل..

ومع التسليم بأهمية هذا البعد، بالنسبة لأى دولة، صغيرة كانت أم كبيرة، إلا أن الأمر بالنسبة للكيان الفلسطينى فى منطقة الحكم الذاتى، يكتسب أهمية أكبر

بالنظر الى طول فترة الاحتلال التي دامت اكثر من خمسة وعشرين عاماً. وكفيينا
الإشارة هنا لذلك البعد التاريخي للاطماع الاقتصادية الصهيونية قبل قيام اسرائيل،
ليتين لنا ملامح المنهج الصهيوني مستقبلاً ..

فبعد قرون من الحكم العثماني، استيقظت فلسطين الى جانب الاقطار العربية
الآخري، وهي مفعمة بالأمل في الوحدة والاستقلال، وبدلاً من ذلك، وفي ظل ادارة
الانتداب التي أقرتها عصبة الامم شهد الفلسطينيون العرب أن وطنهم التاريخي
بدأت تستوطنه طلائع الحركة الصهيونية، كما أن الحرب في اوروبا ومارافقتها من
مأس زاد من عدد المهاجرين اليهود، الأمر الذي استثار مخاوف الفلسطينيين العرب
وحفزهم على الثورة والعصيان، أما الادارة البريطانية في فلسطين التي بدت وكأنها
متردة أحياناً ومضللة أحياناً أخرى، فقد بقيت صادقة بوعودها للحركة الصهيونية،
إذ أشرفت خلال فترة سيطرتها على فلسطين، على إحداث تحول أساسي في البنية
الديمقراطية للبلاد، ففي فترة لم تتجاوز ثلاثة عقود منذ بداية الانتداب، وجد
الفلسطينيون العرب أنفسهم مبعدين عن أكثر من ثلاثة أرباع أراضيهم، وقد تشتت
معظمهم لاجئين عبر أراضي البلدان العربية المجاورة.

ومع اقامة اسرائيل اضيف للشتات الجغرافي للشعب الفلسطيني ملامحه
الاقتصادية، بالواقع الاستيطاني الذي خلقته حركة الاقتلاع الصهيوني لكل ما هو
عربي. فباقامة اسرائيل على معظم الاراضي الفلسطينية وعلى الاقسام الأكثر
تطوراً ترك اقتصاد الفلسطينيين العرب منحدرًا وممزق الأوصال ومعاقاً بدرجة خطيرة،
فحوالي ٣٢٠,٠٠٠ من السكان الاصليين للاراضي التي احتلتها القوات اليهودية
قد طردوا الى الضفة الغربية، وحوالي ١٨٠,٠٠٠ الى غزة، بينما عزل أكثر من
١٦٠,٠٠٠ داخل الدولة اليهودية الجديدة، ووجد ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني أنفسهم
في المنفى والشتات خصوصاً عبر الاردن ولبنان وسوريا ومصر ..

ومع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ اصيب
الاقتصاد الفلسطيني بضربة مؤلمة، فالنتائج الاقتصادية لاحتلال طويل ومديد، ترك
اثاراً خطيرة وجوهرية، فالاحتلال المديد يهدد جوهر النظام الاقتصادي والاجتماعي،
وليس فقط مظاهره السطحية، فأغلب الاقتصادات تستطيع أن تتحمل فترات
قصيرة من القيود التي تفرضها حالات الحرب وكذلك التعطيل المؤقت لنظامها
الانتاجي، لكن ليس العديد منها بقادر على أن يتحمل هذه الاعباء على مدى جيل

أو أكثر ...

«إحتواء الاراضى المحتلة، وتدمير اقتصادها»

إذا كانت حرب ١٩٦٧، قد أدت الى الاجتياح العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فى ذلك القدس الشرقية وهضبة الجولان، فإن الحرب ذاتها أدت الى اجتياح مماثل على الصعيد الاقتصادى، وكانت الاراضى الفلسطينية والسورية المحتلة، هى صمام الأمان، الذى تم من خلاله تفريغ شحنة فائض الانتاج التى اثقلت عاتق الاقتصاد الاسرائيلى، خلال سنوات التضخم فى حقبة الستينات، وكان نفس العامل نصب أعين حكام اسرائيل، عندما اتخذوا القرار الخاص بغزو بيروت عام ١٩٨٢. فالبحث عن أسواق جديدة كان هو الباعث والمحرك لطاقت الاحتلال ومؤسسته العسكرية ..

ولذلك فإن الأمر المؤكد، هو طبيعة الارتباط الوثيق بين مشكلات الاقتصاد الاسرائيلى، ورغبته فى البحث عن سبل لتجارته الخارجية، وقدرته على التصدير، ولذلك يبدو هذا القطاع - أى قطاع التجارة الخارجية - هو أبرز القطاعات تشابكاً وتداخلاً مع الاقتصاد الاسرائيلى، كما أن طول أمد الاحتلال الذى دام خمسة وعشرين عاماً، جعل هذا التداخل مع الاقتصاد الاسرائيلى من ناحية والاقتصاد الفلسطينى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى أكثر تماسكاً.

فاذا نظرنا الى حجم التجارة بين الجانبين - الاسرائيلى والفلسطينى - سوف نجد أن الرقم المسجل عام ١٩٦٨ بلغ ٦٨,٨ مليون دولار، وكان للصادرات الفلسطينية منها ١٥,٣ مليون أما الواردات من اسرائيل، فكانت ٥٣,٥ مليون دولار بفائض ٣٨,٢ مليون دولار لصالح اسرائيل وبعد ذلك توالى التطورات الرقمية والتنوعية، حتى وصلت الى الذروة فى عام ١٩٨٦، فقد بلغت قيمة التجارة الخارجية بين اسرائيل والاراضى المحتلة الى ١٢٦٤,٩ مليون دولار لصالح اسرائيل ولكن مع اندلاع الانتفاضة فى نهاية عام ١٩٨٧، نجد أن قيمة هذه المعاملات قد انخفضت الى ٧٠٩,١ مليون دولار، لكن ظل الاتجاه العام على ما هو عليه، ممثلاً فى تزايد العجز لصالح اسرائيل، حيث بلغ ٣٦٩,١ مليون دولار.

ولم تتوقف الجهود الاسرائيلية عند هذا الحد، فبفعل عوامل السيطرة الاقتصادية وجدت حالة التضخم الاقتصادى الاسرائيلى منافذها فى إرساء علاقات

متشابكة مع اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ثمة جوانب أخرى نجحت اسرائيل فى إرساء ملامحها لتكون السيطرة على الاقتصاد الفلسطينى كاملة:

أولها: استمرار اسرائيل فى مصادرة الاراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وفى منتصف الثمانينات تمكنت اسرائيل من وضع نصف مساحة الضفة الغربية و ٣٠ بالمائة من مساحة غزة تحت السيطرة اليهودية، وزاد عدد المستوطنات اليهودية على ١١٨ بلغ عدد سكانها حوالى ٦٥,٠٠٠ نسمة، وفى الفترة بين ١٩٦٧ - ١٩٨٦ بلغت النفقات الكلية على إقامة المستوطنات وعلى صيانتها مليارين من الدولارات الأمريكية، هذا الى جانب الاستيطان الكثيف للمناطق الشرقية من القدس، حيث اقيمت اكثر من ٣٠ مستوطنة تستوعب اكثر من ١٠٠,٠٠٠ يهودى.

ومن أجل تحقيق هدفين من وراء إقامة المستوطنات، ألا وهما ربط المستوطنات بالدولة الاسرائيلية وتمزيق تجمعات الشعب الفلسطينى، جرى انشاء شبكة من الطرق لخدمة هذه المستوطنات، بصورة أعادت رسم خريطة الارض التاريخية لفلسطين، مما ترك مناطق واسعة ومفتوحة أمام الاستيطان اليهودى، أو على الأقل كمناطق احتياطية أمام حركة الاستيطان. أما الجانب الثانى، فيتعلق باستنزاف مصادر المياه لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، على حساب الاراضى المحتلة، ومن هنا كان التضاؤل فى المساحة المزروعة والنسبة التى يشكلها الانتاج الزراعى، من الناتج القومى الفلسطينى الاجمالى، ويرتبط بذلك القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الفلسطينية لصالح الاقتصاد الاسرائيلى، والمعوقات التى من شأنها الحد من تدفق هذه الصادرات الى الخارج، عبر الجسور مع الاردن، مع عدم إتاحة الفرصة لقيام صناعة فلسطينية، حتى لو كانت مرتبطة بالقطاع الزراعى أو الصناعات التقليدية فضلاً عن اغلاق السلطات الاسرائيلية البنوك العربية العاملة فى الضفة الغربية وقطاع غزة واستبدالها بفروع من البنوك الاسرائيلية، فى الوقت الذى أدت فيه القيود الصارمة على الفعاليات الاقتصادية الى تجميد فرص العمالة المحلية الفلسطينية.

وبصورة عامة، أصبحت الاراضى المحتلة، منطقة حرة مطلقة أمام الصادرات الاسرائيلية، بينما صودت امكانيات قيام صناعات مستقلة فلسطينية، أو تشجيع

الصادرات الى خارج اسرائيل، بجانب دخولها اليها، ومن هنا بزغ نظام التكامل والاندماج الهيكلي، المدعم بالسيطرة السياسية، والتوسعات العمرانية في ظل زيادة المستوطنات اليهودية ..

<<تشوية الهوية العربية>>

والاكثر أهمية من كل ما سبق، هو أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، اذا ما أخذنا العقيدة الصهيونية مأخذاً جدياً، لا يمثل غزواً لارض أجنبية، وانما يمثل في الاساس انتشاراً للسيطرة اليهودية على ما تبقى من إدعاء «ارض اسرائيل» أن صياغة المشكلة على هذا النحو تستوجب اعادة تعريف طبيعة الظروف التي تتحكم بحياة الشعب الفلسطيني في فلسطين لانها تتعدى بكل وضوح فكرة الاحتلال بمفهومه الاعتيادي المعهود، فالوضع ينطوي على الاقتلاع والتشريد، فمفهوم الاقتلاع في هذا السياق يجب أن يفهم لا على أنه تجريد السكان من الارض التي يملكونها وحسب -وهو في حد ذاته نوع خطير من الاقتلاع- بل يجب أن يفهم بمعناه الواسع، الذي يتضمن أيضاً سلب المحتل للاسس المادية للسكان التي تركز عليها حياتهم وتطورهم كمجتمع، وفوق كل ذلك إنكاره للحقوق الاساسية لهؤلاء السكان وحرمانهم من الوسائل الكفيلة بازالة المظالم الناشئة نتيجة لهذا الاقتلاع، الى جانب ذلك، فقد اثبتت ممارسات الاحتلال الاسرائيلي طوال العقود الماضية على التنكر للثقافة الوطنية الفلسطينية، وعلى تشوية ومصادرة رموز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني....

«الباب الثالث»

إسرائيل وفلسطين .. صراع من طراز جديد

الفصل الأول: - قوة العمل الفلسطينية، وضرورات التنمية المستقلة

الفصل الثاني: - الإقتصاد الفلسطينى .. بين واقع التبعية وآمال التنمية

الفصل الثالث: - الرؤية الإسرائيلية لقيام «نافتا» شرق أوسطية

«قوة العمل الفلسطيني، وضرورات التنمية

المستقلة»

« من بوابة الحكم الذاتى ترى اسرائيل صورة جديدة للمنطقة ... ذلك هو التفكير السائد فى الخطاب السياسى الاسرائيلى، ومن خلال هذه الرؤية تتحدد خطط، وترسم أهداف، وتصاغ تصورات ...

فمن زاوية العلاقة الفلسطينية. الاسرائيلية يرى الفكر السياسى الاسرائيلى أن بمقدوره تشييد بناء جديد يقوم على التفوق الصهيونى والشرعية الفلسطينية، والقبول العربى بمعادلات القوة الجديدة.

فالحكم الذاتى الفلسطينى فى المناطق التى حددها اتفاق واشنطن، ليس مطلباً لذاته، فلا يهم اسرائيل من قريب أو بعيد أن يكون للشعب الفلسطينى وطناً أو أرضاً، لكن المهم أن يكون القبول الفلسطينى بالكيان الجديد فى غزة وأريحا مقدمة لقبول جماعى عربى بالوجود الاسرائيلى فى المنطقة، وجود يتجسد بالتسليم بالمنطلقات السياسية والثقافية للابديولوجية الصهيونية، ولا يتناقض مع الطموحات الاسرائيلية بالهيمنة على اقتصاديات المنطقة ..

لكن هذه التصورات وتلك الخطط، تبدأ فى التحقق بتخطى اسرائيل للعقبة الفلسطينية، ولا نعى بهذه العقبة التسليم السياسى بالوجود الاسرائيلى على القسم الاكبر من فلسطين، فذلك تحقق للاعتراف السياسى الذى اسبقته قيادة منظمة التحرير على اسرائيل عشية التوقيع على اتفاق الحكم الذاتى فى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣. ولكن ما نقصده بالعقبة الفلسطينية، تلك القدرة الوطنية الفلسطينية على عدم السماح بجعل الاقتصاد الوطنى الفلسطينى اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الاسرائيلى، فمع التسليم بضآلة الاقتصاد المتوقع للكيان الفلسطينى المحتمل، فإن التحدى الاكبر هو فى رفض الانصياع لشروط التبعية والهيمنة الاسرائيلية، وبناء نمط جديد للتنمية يتخطى كل العقبات ويتعامل بقوة مع كل ما من شأنه التخلص من تبعات فترة الاحتلال الطويل.

<<تساؤلات تنموية>>

ربما يكون المفيد لمعالجة هذه المسألة، هو الرجوع الى التفسير الاجتماعى لمهمة التنمية الاقتصادية ، فقبل البدء بمناقشة الزراعة والصناعة والتجارة والتمويل، يجب مناقشة التساؤلات التى لاتزال فى مجتمع ضعيف وقابل للاختراق فى ظل ظروف الاحتلال والافقار والاستيطان؟ كيف يمكن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية -إذا جاز التعبير- لتقوم بتحمل أعباء التنمية وفعاليتها؟ كيف يمكن معالجة العزلة المديدة للمجتمع الفلسطينى عن محيطه العربى والحيلولة دون انحلاله ونزق روابطه؟.

إن وضع هذه التساؤلات والاهتمامات الجوهرية ضمن سياق اكثر تحديداً قد يمكننا من صياغة استراتيجية ملائمة للتنمية الفلسطينية. غير انه يتعين على أى باحث أو مخطط أن يواجه الفرضية التى لا يمكن التهرب منها، والتى عبر عنها المفكر الاقتصادى الفلسطينى الكبير -يوسف صايغ- والتى لايشك فى صحتها أساساً أى من الباحثين، والقائلة بان التحول الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى للمناطق المحتلة لا يمكن بلوغه إلا فى ظروف السيادة الوطنية الكاملة، وربما لا يكون هذا شرطاً كافياً للتنمية الأصلية كما هو واضح من أن عدداً من الدول النامية التى حققت السيادة لم تحقق التنمية الاصلية، ولكنه لا شك شرط ضرورى لإحداث أى عملية جادة وصادقة للنمو.

وعلى ضوء ذلك يتعين علينا التعرف على المحددات الاساسية للدولة الصغيرة، ثم تنتقل منه الى مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الراهن فى مجال التطبيق على الحكم الذاتى بالتعرف على الواقع الاقتصادى الحالى فى كل من الاراضى المحتلة واسرائيل على حد سواء، رغبة فى الوصول الى الاجابة المطروحة.. والتى تتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكيان الفلسطينى الوليد، واسرائيل؟ وبداية لاهد من الاشارة الى مجموعة من الموصفات التى يتعين توافرها فى «الدولة الصغيرة» حتى يمكن لها أن تبقى، وتنمو وتتطور، ومن أبرز هذا الموصفات والعوامل:

أ - حجم الدولة ومدى امتداد حدودها. فطبقاً للحجم يتحدد حجم الموارد المتاحة لها، ومن ثم توافر الحد الأدنى من القدرة على البقاء الاقتصادى نتيجة ضمان الموارد الاساسية، كما يرتبط بهذا الجانب قدرة الدولة على توزيع المنتج.

ب - حجم السكان والطاقة الاستيعابية للأرض، ويشكل هذا الجانب عاملاً دعماً لقدرة الدولة، على ضوء ما تجسده من توافر كفاءات ومهارات، وهو ما يعرف بقوة العمل.

ج - كيفية استخدام الامكانيات الفعلية المتاحة، حيث أن سوء استخدام الموارد، يمكن أن يؤدي الى صعوبة تعزيز النمو، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل لعام للدولة وفق قطاعات اقتصادية واجتماعية واضحة، قد يؤدي الى اهدار ساهمة الموارد في بناء القدرة الاقتصادية للدولة.

د - الاداء الاقتصادي. ممثلاً في حجم الانتاج، والموارد المتاحة والمنح التدفقات المالية الخارجية، إضافة الى حجم العمالة وقدراتها ومستوى تكنولوجيا السائدة، حيث أن حجم الانتاج والمستوى التكنولوجي، يحددان تكلفة انتاج والقدرة على المنافسة، وعلى ضوء ذلك لابد أن يكون معدل النمو اقتصادي، معادلاً - على الأقل - للمعدل المحقق في الاقليم المحيط بالدولة صغيرة، وإلا تخلف اقتصادها وفقد قوته النسبية، فيصبح بذلك عرضة للسيطرة من بل منافسيه.

<قوة العمل الفلسطيني ومشكلاتها>

يمثل الوضع في المناطق المحتلة، بالنسبة الى اقتصادي ومفكرى التنمية، ندياً قاهراً، ففي العالم الثالث، حيث توفر أغلب الحكومات حداً أدنى من السيادة لمى الموارد التي يمكن حشدتها في ظل هذه السيادة، تتمثل مهمة التنمية اقتصادية والاجتماعية عموماً وبالمفهوم الضيق للتعبير في تخصيص الموارد نحو ايات مطلوبة، وتمكنت البلدان الاقل تطوراً وبمساعدة منظمات التنمية الدولية بإشراف اجهزتها الحكومية، من صياغة برامج معقولة للتنمية وجندت من أجل ذلك وارد والطاقات البشرية اللازمة لتنفيذها. والتي يمكن تحديثها في الحالة فلسطينية في إطار عاملين، هما: قوة العمل والتمويل.

فعلى سبيل المثال، فإن هدف الاستخدام الكامل لقوة العمل، والذي يعتبر نصراً ثابتاً في معظم خطط التنمية التي تتبناها البلدان النامية، يحتاج الى إعادة

تحديد جذرية في ظروف الاراضى المحتلة، فهل ينبغي تشجيع الاستخدام لقوة العمل، حتى وإن كان معظم العاملين الجدد في سوق العمل ينتهون عملياً كعمال هامشيين بمهارات متدنية في الاقتصاد الاسرائيلي؟ ومالذي يعنيه «الاستخدام الكامل» ضمن مفهوم البنية الاقتصادية المشوهة التي يتميز بها اقتصاد الاراضى المحتلة؟ كذلك، فإن هدف تعظيم الانتاج والدخل يتطلب إعادة النظر في مثل هذه الظروف. هل أن مجرد الدخل العالى الذي تخلقه مثلاً فعاليات المقاولات الاسرائيلية الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعطى ما يكفى من التبرير لاعتباره أفضل من الفعاليات الاقتصادية للصناعة الصغيرة التي تنتج دخلاً أقل، غير أنها تعزز في اعتمادها على المواد الأولية؟ إن هذه التساؤلات تتضح أبعادها بصورة أكبر، لو اقتربنا من معالجة قوة العمل الفلسطينية من حيث حجمها، وتأثيراتها، وبعض المشكلات المتعلقة بها.

فيالنسبة لقوتها، فقد تراوحت تقديرات حجمها، ما بين ٣١٢ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٩١ طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، أما تقرير الائتلاف لعام ١٩٩٢، فيشير إى أن هذا الرقم يبلغ ٣٣٢ ألف نسمة، وإذا اخذنا في الاعتبار عودة بعض العمالة الفلسطينية من الخارج، فمن المتوقع أن يرتفع حجم العمالة بحوالى سبعين ألف فرد حتى نهاية العقد الحالى.

ومع التسليم بأن هذا الرقم قد يبدو ضخماً في مجال الحسابات الاقتصادية الخاصة، حيث يعادل ٢٥ مليون دولار سنوياً، إلا أن التعمق وراء تكوين قوة العمل الفلسطينية، مقارنة باجمالى عدد السكان في الاراضى المحتلة، يبرز عدة نقاط:

أ - ارتفاع نسبة الإعالة، لارتفاع نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم أربعة عشر عاماً، فأقل. وقد قدرت هذه النسبة بحوالى ٥١ في المائة من اجمالى عدد السكان في قطاع غزة، مع تساؤل النسب الخاصة بمراحل العمر الانتاجية، ونفس الوضع بالنسبة للضفة الغربية، وأن كانت الى حد أقل.

ب - باستعراض المراحل العمرية والتقسيمات الجنسية، الخاصة بقوة العمل الفلسطينية، سوف نجد أن هناك مراحل يتزايد فيها عدد الاناث لصالح الشباب من الذكور، مما يؤثر على فاعلية قوى العمل في الداخل، وإن كان يعرض هذا الغياب نسبة التحريلات المالية الواردة من الخارج إلى داخل الاراضى المحتلة.

ج - مع ارتفاع عدد السكان في كل من الضفة والقطاع وبالتالي ارتفاع

الكثافة السكانية، فضلاً عن تزايد الاعالة عن هم دون سن العمل، وخاصة في مناطق المخيمات، فإننا نجد الانعكاسات الحادة لظاهرة البطالة حيث ترتفع الكثافة السكانية، ولذلك تكون الظاهرة أكثر وطأة في منطقة مثل قطاع غزة على سبيل المثال، والذي يتركز به نسبة ٦٣٪ من اللاجئين، مما ينعكس على الممارسات السياسية لسكان القطاع وتحولهم الى ما يشبه القنبلة الموقوتة في وجه سلطات الاحتلال، مما جعلها أكثر المناطق المحتلة عنفاً في مواجهة الجيش الاسرائيلي.

يضاف الى المظاهر السابقة لقوة العمل الفلسطينية، ظاهرة الاهتمام بالتعليم المتوسط - الجامعي- وكذلك الدرجات العلمية المتخصصة، مع عدم توافر القاعدة الانتاجية والخدمية القادرة على توليد وتوفير فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه العمالة، ولذلك نجد أن العمالة غير المدربة والتي تتميز بانخفاض أجورها وقبولها القيام بالاعمال الشاقة، تجد طريقها الى سوق العمل داخل اسرائيل، أو في المشروعات التابعة لسلطات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم لا يوجد ارتباط طردى بين سنوات التعليم أو الدرجة العلمية، وبين أوجه العمل أو النشاط الاقتصادي الذي يقوم به المواطن الفلسطيني داخل الاراضى المحتلة، مما يخلق بعداً اضافياً لظاهرة البطالة، وهي العمل- إن وجد- في غير مجال التخصص.

<< البعد الوطنى للعماله الفلسطينيه >>

لكن هذه المظاهر المتعددة لقوة العمل الفلسطينية، ربما تحمل في مجموعها ما يمثل وضعاً سلبياً يتعين تغييره، لكن اسرائيل تدرك أن هذا التغيير ربما تتاح له الفرصة الحقيقية بقيام سلطة وطنية فلسطينية، وسيادة حقيقية على الأرض والموارد والقرار السياسى ..

وحتى نحين هذه المرحلة، فإن . العماله الفلسطينيه قتل مازقاً متعدد الجوانب لسلطات الاحتلال، فالسكان العرب - داخل المناطق المحتلة قبل عام ١٩٤٨ أو بعد ١٩٦٧، يتزايدون بمعدل يتجاوز معدل الزيادة السكانية لليهود فمعدل الهجرة اليهودية لاسرائيل من جانب يهود الاتحاد السوفيتى وبعض دول أوروبا الشرقية، بدأ في التناقص عن تلك المعدلات التى ظهر عليها في منتصف الثمانينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أو قبل انهياره.

ولذلك كان ارتفاع نسبة الفلسطينيين فى داخل الاراضى المحتلة، السبب الحقيقى وراء تراجع اسرائيل عن قرار ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب ما يمثلته هذا القرار فى حالة صدوره اختلالاً واضحاً لصالح الهوية الفلسطينية، وتهديدها فى الوقت نفسه، لما يسمى بـ «نظرية التميز العرقى اليهودية».

ولذلك، ليس هناك أدنى مبالغة، بأن القبول الاسرائيلى بترك قطاع غزة والاتساع منه بأى ثمن يقف وراء عامل الكثافة السكانية العربية على النحو الذى يتسارع به ويتفوق كثيراً على معدل الزيادة الطبيعية اليهودية. وقد بدأ هذا المأزق لسلطات الاحتلال بصورة جلية واضحة فى قطاع غزة، فالكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة البطالة، جعل القطاع معبأ بالعنف فى وجه سلطات الاحتلال، مما دفع اسحق رابين الى التصريح اكثر من مرة، بأنه يتمنى أن يستيقظ من نومه ذات صباح ويجد قطاع غزة- بكل ما فيه ويمثله- قد غرق فى مياه البحر!.

لكن هذا العامل، المسبب للقلق والعنف والتوتر للاحتلال، هو بمثابة سلاح ذو حدين بالنسبة للدولة الفلسطينية الوليدة، وخاصة خلال فترة الحكم الذاتى، حيث أن اموال البشرية ثروة اذا احسن استثمار قدراتها، وتنوع مستوياتها التعليمية وكفاءاتها الفنية، إلا أنها فى ذات الوقت تحدى يتعين مراعاة الدقة والموضوعية فى قياس حجمه وتأثيره، خاصة عندما تتسع الفجوة بين الامل والواقع، وبين الطموح والتحديات...

«الاقتصاد الفلسطيني، بين واقع التبعية وآمال التنمية»

التنمية للدول حديثة الاستقلال ضرورة حياة ... ذلك هو المبدأ أو الغاية التي استقرت عليها جهود الشعوب والنظم طوال حقبة الستينات وقبلها الخمسينات، فقد شهدت سنوات هذين العقدين تصاعد موجة التحرر الوطنى والسعى حثيثا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل ...

تلك الحقيقة التى عبرت عنها جهود تنمية، صارمة ومخلصة، فى العديد من بلدان وأقطار العالم الثالث، تمثل ضرورة جوهرية لتلك الدول خلال الحقبة الراهنة، فبدون مواصلة عمليات التنمية واستحداث اساليب جديدة، وتحقيق معدلات أعلى للنمو، فإن التراكمات المالية التى أحدثتها عمليات التنمية خلال العقود الماضية، فانها مهددة بالتآكل والذوبان، بل أن الأخطر من ذلك هو تلاشى البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية لعمليات التنمية، تحت وقع ضربات الاقتصاد العالمى واحتكاراته الدولية، وهو الأمر الذى ينتهى بالتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الرأسمالى وانهايار آمال النمو.

هذه الحقائق التى تتصل بواقع التنمية فى الدول المستقلة، وتلك التحديات الهائلة التى تواجهها، تمثل تحدياً مضاعفاً أمام اقتصاد يقع تحت طائلة الاحتلال وسيطرة مؤسساته السياسية والعسكرية على آلياته ومكوناته، وحسبنا التطلع الى النموذج الفلسطينى أو الحالة الاقتصادية الفلسطينية ليتبين لنا على الثور كم هى تلك التحديات، وما هى أبعادها الراهنة والمستقبلية وآثارها على عمليات التنمية الفلسطينية.؟

فشمة اعتراف لدى جمهور الباحثين فى قضايا الاقتصاد الفلسطينى على حدة القيود التى يصطدم بها أى برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل الظروف القاسية فى الاراضى المحتلة، فيوسف صايغ -المفكر الفلسطينى الذى أسهم بدراسات رائدة عن الاقتصاد الفلسطينى -يجد أن «تنمية ذات معنى وأثر لا يمكن بلوغها ولا حتى السعى اليها، تحت ظروف التبعية- تبعية الاستئصال والاقتلاع- فإن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق رؤية صايغ، لا تستطيع إلا المحافظة

على مستوى متدنٍ من الانجاز الاقتصادى». ففى مثل هذه الظروف لا يمكن البدء بتصميم خطط وبرامج مرسعة للتنمية.

لكن ثمة وجهة نظر أخرى، ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاراض «المحتلة ليست خياراً يمكن القبول به أو الاستثناء عنه، لكنها -أى التنمية- ضرورة، فاسرائيل خطت لتخطيط البنية التحتية للفلسطينيين وتتنكر لحقهم فى التنمية، ولهذا يجب أن تجابه باستراتيجية للمقاومة والتنمية.

<<الاقتصاد الفلسطينى .. الملامح والتحديات>>

ولكى تصاغ تلك الاستراتيجية، التى تستهدف التنمية مع استمرار المقاومة يتعين علينا، بحث الواقع، لى نستشرف المستقبل، وهذا لن يتحقق لنا دون معرفة ملامح الاقتصاد الفلسطينى ومراحل تطوره.

ولذلك سنجد أن التطورات التى شهدتها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧، وحتى توقيع اعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣، قد مرَّ عبر ثلاث مراحل أساسية، كانت ذات صيغة سياسية بالدرجة الاولى، إلا أن تأثيرها فى الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كان ذا بعد كبير وعميق، بحيث أصبح من المتعذر فصل العلاقة المتشابكة بين ما هو سياسى وما هو اقتصادى.

بل أن من الامور المثيرة للانتباه، أن يكون الواقع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧، والسياسات الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية حياله، من أبرز العوامل التى يمكن أن نفسر بها البعد الاقتصادى الباعث على التحرك السياسى، والذى تبلور فى توقيع اعلان المبادئ، وهو الأمر نفسه الذى ينطبق على الجانب الاسرائيلى، فالباعث عند كلا الطرفين يكاد يتشابه الى حد كبير.؛

على أى الأحوال، وعلى ضوء تلك العلاقة المتشابكة بين سلطة الاحتلال ومحاولات التنمية الفلسطينية، يمكن تقسيم التطورات التى شهدتها اقتصاد الضفة والقطاع الى ثلاث مراحل أساسية:

* المرحلة الاولى، وهى تشمل تلك الفترة منذ الاحتلال فى عام ١٩٦٧ الى ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر عام ١٩٨٧، وتتخللها أحداث حرب

أكتوبر ١٩٧٣.

* أما المرحلة الثانية، فتبدأ من نهاية عام ١٩٨٧، وحتى أحداث الغزو العراقي للكويت، وما ترتب عليهما من تطورات.

* أما الفترة منذ عام ١٩٩٠ وحتى بداية ١٩٩٣ فهي المرحلة الثالثة، والتي شملت الحصار السلبي والإيجابي، لما بعد حرب الخليج الثانية، على صعيد الواقع الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة، وردود الفعل الإسرائيلية إزاء ذلك ورد الفعل الفلسطيني إزاء ردود الأفعال الإسرائيلية، مما أوجد نوعاً من الحلقة المفرغة، التي يرى البعض أن اتفاق إعلان المبادئ قد كسرها بينما يرى البعض الآخر أن الاتفاق أدى إلى تغيير في الأفعال وردود الأفعال، فقط لا غير.

ولذلك سوف يكون تركيزنا على هذه الفترة، حيث أن نتائجها تشكل الواقع لراهن، كما أنها شهدت في بدايتها اندلاع أعمال الانتفاضة وما حملته معها من تحولات على صعيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وقد ترتب على أحداث تلك الفترة -الانتفاضة وحرب الخليج- مشكلات متعددة بدت واضحة في مجال التجارة الخارجية، وظروف العمالة وتساعد البطالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، نتيجة عودة أعداد كبيرة من العاملين في الخارج.

فقد أدى كلا الحدثين إلى التأثير على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني من خلال توسع إسرائيل في تطبيق سياسة حظر التجول والاعتقال الإداري، إضافة إلى مصادرة الأراضي وهدم المنازل، وقد بلغ عدد الأفراد الذين اعتقلوا خلال سنوات ما بعد الانتفاضة ١٥,٢٤٠ ألف مواطن فلسطيني، كما أن حظر التجول حال دون مباشرة الأفراد لأعمالهم، فتأثرت الزراعة بداية، ثم امتدت النتائج إلى باقي قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، يضاف إلى ذلك مصادرة ٣٥٩,٨٠٦ الب دونم، وإزالة ٢,١٩٣ ألف منزل، ٣٨ في المائة منها لأسباب تتعلق بالانتفاضة.

لكن هذه التحديات والمشكلات التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني لأسباب تتعلق بالمواجهة الفلسطينية لسلطات الاحتلال، أضيف إليها عاملين، أو حدثين يتعلق بالخارج:

أولهما: تراجع الطفرة النفطية عند منتصف الثمانينيات، فقد تبين أن

اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق قدراً يذكر من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي لم يسمح لها بانجاز التغيرات البنيوية المطلوبة للتنمية السليمة، ففي القطاع العام تدهورت البنية التحتية بسبب غياب الاستثمار بينما شلت المؤسسات العامة بسبب قلة الموارد، والاهمال المتعمد أو العداء الصريح من قبل سلطات الاحتلال، ففي كلا المنطقتين -الضفة والقطاع- ضعف القطاع الزراعي، بينما جرى استثناء مناطق واسعة من الاستغلال الاقتصادي ولهذا انخفضت العمالة الزراعية انخفاضاً سريعاً، كما عم الركود القطاع الصناعي، وحدث تدهور ملحوظ في العديد من الفروع الأساسية، أما الحدث الثاني؛ فيتعلق بالاثار الاقتصادية المباشرة لحرب الخليج وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية بالنسبة للدول العربية عامة والاراضي الفلسطينية المحتلة خاصة، حيث أن اثرها لم يقتصر على عودة الآلاف من الفلسطينيين الى الاراضي المحتلة نازحين من الدول الخليجية، بل امتد إلى مجال التجارة الفلسطينية مع الدول العربية، فقد اغلقت بعض الأسواق العربية في وجه المنتجات الفلسطينية، مما جعلها نهياً مباحاً للإجراءات الاسرائيلية الخائقة لأي محاولات تصدير للخارج، فضلاً عن تعثر أو نضوب التدفقات المالية من قبل الفلسطينيين العاملين في العديد من الدول الخليجية، وبذلك تراكمت الاثار السلبية للتطورات على الساحة العربية، مع الاثر التراكمي للقيود التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطيني في اعقاب اندلاع الانتفاضة.

وفي ظل هذا المنعطف الذي شهده عام ١٩٩٠ نتيجة غزو العراق للكويت وما أعقبة من تداعيات، انخفضت الصادرات الفلسطينية، إلى اسواقها العربية التقليدية بنسبة ٣٠ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٩، حيث لم تتجاوز ٢٨,٣ مليون دولار، ثم عادت للانخفاض مرة أخرى فلم تتجاوز نسبة ٥٪ من مجموعة الصادرات الفلسطينية في عام ١٩٩١، وكانت هذه النسبة تبلغ ٤٣,١ في المائة عام ١٩٦٨، ٢٦,٦ في المائة ١٩٨٦.

<<محاولات فلسطينية للتنمية>>

برغم هذه التحديات الهائلة فإن ثمة محاولات بطولية، لقيام اقتصاد وطني برغم عنف الاحتلال، فالمجتمع العربي الفلسطيني داخل اسرائيل، أي داخل الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨- تنامي عدده أربع مرات بين ١٩٤٨ و ١٩٨٦، وبرغم

العوائق العديدة، نجح فى تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية باستمرار، وفى سنة ١٩٥٤ كان عدد خريجي الجامعات محدوداً جداً، ولكن فى عام ١٩٨٤ بلغ العدد المتراكم من خريجي الجامعات ٩.٠٠٠ خريج.

أما فى قطاع غزة فإن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية كانت ولا تزال دائماً أكثر قسوة والآفاق أكثر كآبه عن مثيلتها فى مدن الضفة الغربية، فمصادرة الاراضى لاغراض الاستيطان اليهودية، والتنامى السريع للسكان فى شريط من الارض مزدهماً أصلاً، بالإضافة الى ندرة الموارد الطبيعية، طرحت تحديات هائلة لبراعة أكثر من نصف مليون من السكان ولقدرتهم على مواجهتها، فبالرغم من أن صناعة صيد السمك فى قطاع غزة تفتقر الى التسهيلات المرفئية وتعانى من القيود الشديدة على فعاليتها، فإنها قدرة استثنائية على التكيف والتطور، كذلك فقد أدى تحريم إقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على الزراعة التقليدية للحمضيات فى غزة والقيود المعطلة لتسويقها الى تدهور هذا القطاع الذى كان مزدهراً قبل الاحتلال، ورغم ذلك فإن قطاع غزة قد استمر فى تسويق حمضياته بجهد المزارعين أنفسهم، حتى وإن كان حجمه أقل.

أما فى الضفة الغربية، فإن الفرص التنموية أفضل بصورة نسبية، فقد ظل الفلسطينيون يتمسكون بحقهم فى متابعة فرص التعليم، فبرغم عداء السلطة المحتلة، تم تأسيس خمس جامعات تستوعب حوالى ١٠.٤٠٠، وقول هذه الجامعات من مصادر فلسطينية وعربية، كما انه برغم التدهور الواسع للمستويات الأكاديمية وللتسهيلات التعليمية فى نظام المدارس الحكومية (وهى تحت مسؤولية سلطات الاحتلال) استطاع الفلسطينيون وبجهودهم الذاتية إيقاف التدهور من خلال زيادة دعمهم للمدارس غير الحكومية بالكيفية نفسها. ونتيجة لشح الاستثمار فى المرافق الصحية، انخفض عدد الأسرة بالمستشفيات لكل ألف من السكان، فمن ٢٦ سريراً عام ١٩٧٤ الى ١٨ سريراً عام ١٩٨٥، لكن من خلال العمل التطوعى والاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر التحويلية الذاتية، استطاعت المجتمعات الفلسطينية إقامة العديد من المستشفيات المتوسطة والصغيرة التى تخدم قطاعات واسعة من سكان المدن والارياف.

أما على صعيد التجارة الخارجية للاراضى المحتلة، فإنه مع السعى لزيادة الصادرات الى الاسواق الخارجية، فإن هذه الجهود لم تثمر فى هادئ الأمر نتائج يعتد

بها. بل انها مالت الى الانخفاض، إلا أن القيمة الحقيقية والتطور الايجابى الذى شهدته الاراضى المحتلة فى الضفة والقطاع على صعيد العلاقات الخارجية، يتمثل فى المنهج الجديد الذى سارت عليه المعونات المقدمة من الخارج، وبخاصة من قبل المجموعة الأوروبية، فبسبب وجود مؤسسات وهياكل ادارية وسياسية، وقادة عمل شعبى أفرزتهم حركة الانتفاضة فإن هذه المعونات وجدت القنوات التنموية التى يمكن أن تضخ بدورها فى بنية الاقتصاد الفلسطينى، ببناء العديد من مؤسساته التحتية، مثل تحسين الخدمات زبناء المستشفيات والمدارس وتوفير الحصص التموينية، واعالة اسر الشهداء والمعتقلين، فضلاً عن توفير المناخ الملائم للتمويل الذاتى لعمليات الانتفاضة.

<<مثلث المقاومة>>

على هذا النحو، تبدو ملامح استراتيجية جديدة تفرض نفسها فى الارض المحتلة، فواقع الاحتلال يوجهه العسكرى والقمعى جعل من الانتفاضة عملاً يومياً مشروعاً، لكن هذه الحركة المقاومة لايتأتى لها الاستمرار دون توافر الضلع الثانى من مثلث المقاومة، وهو محاولة بناء اقتصاد بديل، برغم محدوديته وضعفه المرحلى، فإن بذرة الاستقلال وقطع سبل الارتباط والتبعية بالاقتصاد الاسرائيلى يمثل الضلع الثالث فى هذا المثلث المقاوم والمجاهد ...

«الرؤية الاسرائيلية لقيام (نافتا) شرق أوسطية»

لا يمثل الاختراق الاقتصادي الاسرائيلي لاقتصاديات ما بعد الحكم الذاتي خطراً مباشراً فحسب، ولكنه يجسد ذلك التصور القديم لمفهوم الشرق الأوسط، بكل ما يعنيه من سيطرة لقوى وارادات من خارج المنطقة، على قوى ودول ونظم تمثل في مجموعها الارادة العربية، والمفهوم العربي، والنظام العربي ..

فالاقتصاد بات بديلاً عن الحرب، والهيمنة بالتفوق في تحقيق معدل اكبر للتنمية، والاستحواز على قدر أكبر من الاسواق، أصبح هو اللغة السائدة في الخطاب السياسي الغربى عامة، والاسرائيلي بصفة خاصة. فإخضاع الارادة العربية بالاقتصاد أقل تكلفة وأقل مخاطرة من حسابات القوة والحرب والقتال، فالاولى، هي القبول بالمشروع الصهيوني دون عنف وبهدوء وبغير صخب، أما الثانية، أى الحرب والقتال، فإنها محاولة للارغام والقهر وهو ما لاتقبله الشعوب، بل تقاومه وترفضه، وتخلق في المقابل ارادة لا تقبل التطويع أو التسليم ..

الصراع القادم، هو استمرار لصراع مضى، ولكن بوسائل أخرى وفي ساحات مواجهة تختلف عن سابقتها، ويحضرنا هنا أن محمد حسنين هيكل، عبر لسنوات خلت عن اختلاف جوهرى بين العرب والغرب في تحديد هوية هذا المنطقة من العالم، وجوهر هذا الاختلاف كما رآه هيكل، هو فى التركيز العربى على التاريخ والثقافة للبرهنة بوجود أمة عربية، وفى التركيز الغربى على الجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط»، ومفاد هذه المقولة، أن الفكرة الاولى مشروع حضارى سياسى متكامل، أما الفكرة الثانية فهي خلق وضع يفترق العرب فيه احداهم عن الآخر، ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم، حتى تغيب هويتهم وتضيع حضارتهم، فمع القيام المحتمل «للسوق الشرق أوسطية» نشهد بطبيعة الحال انتصاراً هائلاً لاشك فيه لمفهوم الغرب ومشروع اسرائيل بشأن المنطقة ..

ولذلك، فإن هاجس، ومخاوف قيام تلك السوق لا يمثل تحدياً خارجياً اضافياً للعرب بقدر ما يشكل فى جوهره عملية حاسمة للفضح وكشف العجز العربى خلال العقود الماضية عن صياغة أى نوع من الاسواق العربية المشتركة، فقيام السوق

الشرق أوسطية المنتظرة ليس مسخاً للهوية العربية فحسب، بل سيفجر بالضرورة التناقضات العربية خارج البيت العربي، فالنظام العربي وبرغم ما حمل من نواقص وثغرات خلال العقود الماضية -فانه سيصبح مع قيام النظام الشرق أوسطى، أحد موروثات الماضى ..

لكن هذه التصورات وتلك الهواجس، لم تعد أحلام أو أوهام أو أفكار، بل هى دراسات ومشاريع واجبة التنفيذ، ولازمة التحقيق.

<<تصورات باقامة «نافتا» شرق أوسطية>>

فشمة دراسة رائدة أنتجها فريق عمل اردنى/فلسطينى/اسرائيلى خلال سنة ونصف، ونشرت نتائجها فى مطلع صيف ١٩٩٣، وقبل شهر واحد من الاعلان عن اتفاق اوسلو، والدراسة هى أول دراسة مشتركة للفرقاء الثلاثة، بقيادة امريكية حازمة، تمثلت بكبار الاقتصاديين من جامعى هارفارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا (ام أى تى)، وبينما لا تنفى هذه الدراسة الرغبة فى السيطرة على اقتصاديات المنطقة، وخاصة مصر وسوريا كمرحلة أولى، فانها تركز على سيناريو اساسى، هو السيناريو المثلث الاضلاع: اسرائيل/الاردن/ فلسطين، فهى تنطلق من مبدأ مقايضة السيادة الاقتصادية للكيان الفلسطينى بعدد من التنازلات الاردنية/الفلسطينية التى تشجع «المواطن الاسرائيلى» على القبول بالتخلى ولو الشكلى عن الاراضى المحتلة ولذلك تدعو الدراسة الى تحقيق ثلاثة أهداف كانت موضعاً لاتفاق الاقتصاديين المشاركين.

١ - قيام نوع من «السيادة الاقتصادية الفلسطينية».

٢ - حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

٣ - هيمنة اقتصاديات السوق على الكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة.

وتدعو هذه الدراسة وفق الاهداف الثلاثة المعلنة، الى قيام صندوق يعنى بالتنمية والتعاون بين الاطراف الثلاثة بحيث تندمج الاقتصادات الثلاثة وتتكامل، ويرى أصحاب هذه الدراسة أن هذا التكامل ممكن «خلال أشهر» بين اسرائيل وفلسطين، انطلاقاً من وجود هذا التكامل أو بالدقة التبعية بين الاقتصاد الاسرائيلى والفلسطينى فى ظل الاحتلال وبضرورة استمراره بعد الانسحاب، ولذلك فهم يحذرون

بشدة من امكانية وضع نقاط جمركية بين الاطراف الثلاثة، أو السماح برسوم جمركية محدودة ولفترة انتقالية قصيرة جداً.

وبالمقابل تدعو هذه الدراسة الى عودة العمال الفلسطينيين الى السوق الاسرائيلية بسرعة وانما بأعداد محدودة لا تتجاوز الحد السابق للانتفاضة وربما أقل منه/ مائه الف عامل على سبيل المثال/، كما تدعو الى غض النظر عن «التجارة غير الرسمية»، أى تلك التى تدخل الاردن وفلسطين/ بينما هدفها الفعلى هو الاسواق العربية الاخرى، وتؤكد الدراسة على أهمية التعاون السريع فى مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف، أما صندوق التعاون فامواله مصدرها الاطراف الثلاثة انفسها.

ولازالة المخاوف من ضعف بنية الاقتصاد الفلسطينى وهشاشة مكوناته، فثمة محاولات تستهدف ابراز جوانب القوة فى بنية هذا الاقتصاد باعتباره الواجهة الاولى للتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى.

فاذا كانت التشوهات فى الهيكل الاقتصادى الفلسطينى قد تعمقت مع طول المعاناة وسنوات الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، وماساحبها من تفتيت للملكية، وضآلة حجم المساحة الى اعداد السكان، وماتنطوى على ذلك من ضآلة الموارد الطبيعية، إلا أنه يبقى دور الموارد البشرية، ممثلة فى السكان بالضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة اللاجئين من سكان المخيمات، فطبقاً لأحدث دراسة اجريت فى هذا المجال، وجد أن نسبة التعليم العالى أعلى ما يكون بين سكان المخيمات الفلسطينية، مقارنة بباقى سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨، علماً بان مستوى التعليم فى الاراضى المحتلة، بعد مرتفعاً مقارنة بغيرها من المناطق والدول العربية الاخرى.

يضاف الى ذلك طبيعة الارتباط والهوية الوطنية الفلسطينية فيما بين الفلسطينى المهاجر الى الخارج، ووطنه فى الارض المحتلة، حيث يوجد بين هؤلاء المهاجرين قدرات بشرية ذات مهارات فنية ومستويات علمية متقدمة، ومن ثم يمكن أن يساهموا فى تقديم خبراتهم، إن يعودوا بذواتهم للاستقرار فى مناطق الحكم الذاتى، وإن كان بأعداد محدودة.

وبالنسبة للعمالة شبه الفنية، التى عملت فى القطاع الصناعى الاسرائيلى، أو المشروعات الفلسطينية التى كانت تتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلى من الباطن، فانها تشكل هى الاخرى، رصيلاً من العمالة الماهرة، التى يمكن أن توفر المزيد من

الأساليب الانتاجية المتقدمة، فى المجالات المختلفة.

ولا ينبغي -وفق بعض الدراسات الفلسطينية- أن نسقط من الحسيان طبيعة التطورات التى شهدتها الاقتصاد الفلسطينى فى الاراضى المحتلة فى اعقاب اندلاع الانتفاضة، سواء بالنسبة لتعميق مفهوم الاعتماد على الذات، أو بالنسبة لتطور مفهوم المساعدات الخارجية، فلم تأخذ هذه التطورات صورة قبيحة ممثلة فى تقليل الاعتماد على الصادرات الاسرائيلية، وزيادة الانتاج الوطنى الفلسطينى والمساعدات المالية الغربية، وكفى، ولكنها قثلت فى بروز دور المؤسسات الطوعية الخاصة، مثال تلك الخاصة بالتعاونيات الائتمانية، المجالس المتخصصة فى مجالات السياحة، السكان، الصناعة والصحة الى جانب غرف التجارة الفلسطينية المشتركة.

وتشير هذه الدراسات، بصفة خاصة الى التغير فى نهج التعامل مع المساعدات الخارجية، وذلك عن طريق تقديمها الى الفلسطينيين مباشرة من المؤسسات والهيئات الاقتصادية العالمية، وتوظيفها فى مؤسسات وقنوات فلسطينية وطنية.

<<المخطط الاسرائيلى .. وأهدافه الشرق أوسطية>>

لكن هذه التصورات الفلسطينية، والتى تستند على وقائع حقيقية يتهدهدها التخطيط الاسرائيلى، الذى يدرك عوامل القوة فى الاقتصاد الفلسطينى بدراسته لعناصره المختلفة، لكن الاطماع الاسرائيلية اكبر من التعامل مع اقتصاديات نامية ومحدودة ومكبلة كما تجسدها حقائق الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فالمخطط الاسرائيلى أوسع من حدود العلاقة الثنائية المشتركة مع الاردن وفلسطين، فهو يرى من توثيق روابط العلاقة الثلاثية مدخلاً لبناء هيكل جديد لاقتصاديات المنطقة، فمن الحجج التى استعملها رئيس الحكومة الاسرائيلية اكثر من مرة، دفاعاً عن اتفاق اوسلو امام الكنيست هو أن السلام سيسمح لاسرائيل برفع مستوى صادراتها من ١١ الى ٢٠ مليار دولار سنوياً قبل سنة ١٩٩٥، ومن الحجج الاخرى المستعملة بكثرة اشارات يكتنفها الغموض الى اسواق الخليج واسواق المغرب العربى والتطبيع معها، وهو ماكان يستحيل حدوثه لولا الاتفاق مع منظمة التحرير، فالاسرائيليون يعتبرون أن للاتسحاب ثمناً يتعين على الفلسطينيين أن يدفعوه فى المجال الاقتصادى. فاسرائيل تجنى سنوياً حوالى مليار دولار تصدير واعادة تصدير نحو الاراضى المحتلة

وهي مصّرة، لا على إبقاء هذا الرقم فحسب، بل على ارتفاعه أيضاً وعلى إدماج السوق الاردنية به لاحقاً.

الصورة في ذهن اصحاب المخطط الاسرائيلي، هي صورة جديدة من «النافتا»، أى اتفاق التبادل الحر في شمال امريكا (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك) بمعنى الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال، غير أن الاقتصاديين الاسرائيلين، يطالبون أيضاً بضمانات اضافية تستهدف تعزيز وسط الهيمنة الاقتصادية الحالية، ومن جانب آخر اختراق الاسواق العربية من خلال العلاقة الفلسطينية الاردنية بالاقتصاد الاسرائيلي، ويرتكز هذا التخطيط الاسرائيلي على إلحاق كلا الاقتصادين، باقتصاد طموح لا يخفى أهدافه أو مآلعه، وللدلالة على ذلك يمكن الوقوف عند هذه الحقائق:

* هناك أولاً، فرق هائل في حجم الاقتصادات الثلاثة، بمعنى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلي يفوق نظيرة الاردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠ مرة، ولو أخذنا بوجهة نظر الاقتصاديين الذين يؤكدون أن نظام التبادل الحر ينفع الاطراف الضعيفة فيه (كما ينسر تقبل المكسيكيين اجمالاً لفكرة النافتا) فلا ريب أن نظاماً كهذا سيقوى أيضاً الامكانات الرأسمالية في الدولة الاقوى.

* هناك خلل ثان في توزيع الناتج على السكان، وهو نتيجة واضحة للخلل السابق، فهو أقوى في اسرائيل ٦ مرات منه في الضفة والقطاع، وأكثر من ١١ مرة في اسرائيل منه في الاردن، وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية تعود على الاردن وفلسطين من قيام نظام التبادل الحر، فالسؤال يبقى قائماً: ألن يسعى الطرف الاقوى / اسرائيل / على الاقل للحفاظ، وفي الأرجح لتحسين مستوى معيشته بحيث يبقى عالياً؟، ثم هناك سؤال آخر: ماهي بالضبط الفئات الاجتماعية في الاردن وفلسطين التي ستستفيد من هذا النظام بعد إقراره: هل ستكون المنافع عامة أم سيستأثر بها الوسطاء المنخرطون في هذا النظام على حساب عامة الشعب؟

<<مخاوف وهواجس وتساؤلات>>

تلك المخاوف، وهذه التساؤلات التي تطرحها العلاقة الاسرائيلية مع جارتها: الاردن وفلسطين، لاتنبع من ضعف بنيه الاقتصاد الفلسطيني الوليد، ولا لعجز الاقتصاد الاردني في بعض جوانبه ولكن ثمة جوانب اجتماعية وسياسية ينطوى عليها المشروع الاسرائيلي، فضيق سوق العمل الفلسطيني والاردني بالقوة العاملة فيه، والامكانيات المتاحة في المقابل لدى الاقتصاد الاسرائيلي ستخلق على المدى القريب، وقطعاً على المدى البعيد قوة اجتماعية ضاغطة على القرار الفلسطيني في حالة العجز عن توفير فرص عمل مناسبة وسريعة لقوة عمل تتميز بالخبرة والكفاءة فضلاً عن طبيعتها الشابة صغيرة السن، والتي ستسلك مسلكاً عنيفاً في حالة تعثر ايجاد مجالات عمل كافية.

لكن الاكثر خطراً هو القفز على الحواجز العربية المعتادة، والوصول الى أسواق ما كان لها أن تكون مفتوحة على النحو الذي سيكون .. وفي هذه الحالة، فان الاقتصاد العربي لن يكون هو المستهدف فحسب، فالهوية العربية سينالها التشوية، والنظام العربي سيكون أحد تركات الماضي البعيد ١٩٠٠،

«الباب الرابع»

إسرائيل ومشروعات السيطرة الاقتصادية

الفصل الأول: - النظام العربى، وتحديات السوق الشرق
أوسطية

الفصل الثانى: - الأهداف الاقتصادية للسلام الإسرائيلى

الفصل الثالث: - إسرائيل ونظرية الردع الاقتصادى

الفصل الرابع: - إسرائيل من حلم السيطرة الاقتصادية إلى
آفاق الهيمنة الاستراتيجية

«النظام العربى، وتحديات السوق الشرق أوسطية»

عند توقيع منظمة التحرير واسرائيل على الاتفاق الاقتصادى بينهما فى نهاية ابريل عام ١٩٩٤، فان كلمات وزير المالية الاسرائيلى جاءت معبرة تماماً عن تلك التصورات الصهيونية بقيام شرق أوسط جديد، وهى فى العرف الاسرائيلى، سوق شرق اوسطية جديدة، تمثل النقيض الموضوعى لتلك التصورات العربية التى سادت فى الفكر السياسى العربى، خلال العقود الماضية، لقد تحدث الوزير الاسرائيلى، ووصف الاتفاقية الفلسطينية/ الاسرائيلية، بـ «الاستثمار الجيد»، وقال: أن الامر يتعلق باتفاق جيد يحافظ على المصالح الاقتصادية لاسرائيل ويسمح للفلسطينيين بتطوير اقتصادهم، انه بداية حياة مشتركة جديدة بين الشعبين مختلفة كل الاختلاف عن الماضى. ثم يصل ابراهيم شوهاط الى مرتبط الفرس، فيقول: إن العلاقات الاقتصادية التى ستنتج عن هذا الاتفاق بداية لشرق أوسط مختلف، ومؤشراً لعلاقات مستقبلية مع الدول العربية، نحن على اعتاب حقبة جديدة، وشرق أوسط جديد ...»

وفى حقيقة الأمر فان كلمات المسؤول الاسرائيلى تشير ذلك السؤال الجهرى: من سيوظف من؟ وما هو موقع العرب من سوق جديدة عجوزاً عن صياغتها منذ زمن؟ إن نشوء أية سوق مشتركة، كما يلاحظ المفكر الاقتصادى المصرى محمد محمود الامام، هو بناء نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعى وحضارى واحد، وتصور معين للمستقبل، فأين اسرائيل من هذا كله؟!

ويشير المفكر العربى فى قضايا الاستراتيجية، أمين هويدى، السؤال بصورة أخرى، وبمحتوى جديد، فيقرر حقيقة موضوعية هامة مفادها، أن اسرائيل لا تمثل سوقاً كبيرة لكى تمتص جزءاً من الانتاج الزراعى أو الصناعى العربى، علاوة على أن البلدان العربية تمتلك الأرض الواسعة والمصادر المائية والأيدى العاملة الرخيصة، و«فوائض الأموال»، والنفط .. فماذا سوف تقدم اسرائيل للاقتصادات العربية فى مقابل ذلك؟!

ولعل هذه المفارقة الواضحة، وذلك التفاوت فى الأداء والتوجه يحوى فى ثناياه رداً على تساؤل: من سيوظف من؟!

فإسرائيل تمتلك بالمقابل، الخبرة التقنية (التكنولوجية) المتقدمة، والتفوق النوى والمعلوماتى، والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية واللوجستية مع أمريكا والعالم الغربى عموماً. بما سوف يسمح لها باختراق الاقتصادات العربية والقضاء على «الخطيط العربى المتصل» وإعادة هيكلة تلك الاقتصادات فى إطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق قانون النمو غير المتكافئ، ويزيد من عمليات «تدويل» الاقتصاد العربى والحقاقة بالاقتصاد العالمى من موقع متخلف، فى غياب رؤية عربية وإرادة سياسية فاعلة ..

«تصورات اسرائيلية وأوضاع عربية»

لقد كانت اسرائيل المبادرة دوماً فى طرح التصورات حول آفاق «اقتصادات السلام» سواء من منظور التنمية الاقتصادية أو التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط، وفى هذا السياق، نرى -على سبيل المثال- أهمية الأفكار التى طرحها البروفسير الاسرائيلى /حاييم بن شاهاار/ فى مؤتمر عقد بجامعة تل أبيب فى منتصف الثمانينات، وشارك فيه صانعو القرار السياسى، واكاديميون ورجال أعمال، لقد ناقش /بن شاهاار/ الفرص والمخاطر، والمنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها «السلام العربى/ الاسرائيلى» من منظور اقتصادى، وبالطبع من منظور اسرائيلى.

تنطلق الدراسة المذكورة من أن القضايا الاقتصادية يتوقع أن تلعب دوراً هاماً فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع بين اسرائيل والعرب، ذلك أن العوامل الاقتصادية، مثل نقص المياه، قد تولد صراعاً وقبلة عقبة أمام العلاقات السياسية السلمية، وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية، وقد تبقى اتفاقية السلام «مجرد ورقة» حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها بخلق مصالح دائمة فى السلام. وتتوقع الدراسة الاسرائيلية أن يزيد الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل بنحو ٢٢٪ خلال أقل من عشر سنوات من السلام بالمقارنة مع تقديرات النمو مع استمرار الاوضاع السياسية المضطربة كما كان قائماً آنذاك.

ولذلك تقدر هذه الدراسة نسبة الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار فى اسرائيل بتقديرات عالية لم يعدها «المستوطن الاسرائيلى»، ويرجع هذا النمو المتوقع الى خفض الاتفاق العسكرى وتحرير موارد أكثر للاستثمار

والنمو، وتحرير جانب هام من قوة العمل الموظفة للعمليات العسكرية، وجذب الاستثمار الاجنبي بما يخفض تكلفة رأس المال، وتوسع التجارة الاقليمية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو، واقامة مشروعات تطوير البنية الاساسية وغيرها.

يبد أن الدراسة ذاتها تحفل بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصالح اسرائيل، واهدار المصالح العربية الحيرة على نحو خطير، مثل الدعوة الى إمداد اسرائيل بمياه النيل «الرخيصة»، واقامة خط للغاز الطبيعي من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب اسرائيل، وإعادة تشغيل خط البترول السعودى الى حيفا بدلاً من صيدا، ومقايضة منتجات الصناعات الاسرائيلية بالمصنوعات التقليدية المصرية.

لكن الطموح الاسرائيلى فى أداء دور قائد ومهيمن على اقتصاديات المنطقة، تعاضم بعد توقيع اتفاق غزة/ أريحا، فمثلاً يؤكد/ دان جيلرمان/ رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية انه فى «إطار السلام يمكن لاسرائيل أن تصبح سنغافورة الشرق الاوسط، ويمكن أن تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها، ويتصور رجال الاعمال أن تصبح اسرائيل مركزاً مالياً فى الشرق الاوسط ...

ويتلخص منطق اسرائيل فى المكاسب البعيدة والقريبة التى تتوقعها والتى تتراوح بين «أن اسرائيل لا تريد أن تكسب بضعة كيلو مترات وتخسر فى المقابل اسواقاً عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار» وفقاً لتصريح منسوب لأحد المفكرين الاقتصاديين بحزب العمل.

ويضيف شيمون بيريز الى ذلك البعد الاقتصادى تلك التكلفة المتعلقة باعباء القتال والحرب، فيذكر أن أعباء التسليح أشد خطراً على اقتصاد اسرائيل من شن هجوم عسكرى على أى من الدول العربية، ويتطلع بيريز الى قيام مشروع مارشال جديد لبناء شرق أوسط جديد بتمويل ذاتى من المنطقة، ومطالبته بانشاء شوق مشتركة فى الشرق الاوسط. والسير على درب النور الاسيوية السبعة والسوق الاوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

لكن هذه التصورات الاسرائيلية، والوضوح فى الهدف يقابلها على الصعيد العربى مشكلات واقعية ترقى الى مستوى التحديات، وستمثل ثغرة فى حالة التباطؤ فى تداركها. أولها: غياب التبادل التجارى العربى/ العربى، فبينما ارتفعت

التجارة البينية بين ١٩٨٣ / ١٩٩١ بنسبة ١٤٪ داخل الاقليم الآسيوى، ارتفعت بنسبة ٢٤ بالمائة داخل اوروبا، فان التجارة العربية المتبادلة بقيت على حالها التعيسة، لامتزيد عن مستوياتها المتدنية، وأحيانا تنقص، ولكن فى الأغلب لا تتجاوز نسبة التبادل التجارى مانسبته ٧ بالمائة أو ٨ بالمائة من مجموع التجارة الخارجية لأى بلد عربى معين، لذلك يختلط هاجس الاختراق الاسرائيلى مع شعور عميق بالإخفاق، إذ نحن على أهبة مشاهدة تجارة اقليمية بينية متزايدة محركها هو اسرائيل نفسها، بينما بقيت التجارة الخارجية العربية لعقود طويلة أسيرة علاقاتها الثنائية الدولية بالدول الغربية المصنعة.

ثانيها: تلك التحديات التى تتعلق بغياب التنسيق العربى تجاه التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، فتقتضى تحديات «النظام الشرق أوسطى» الرافد والمفروض عنوة، إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة: «الاتحاد الاوروبى» مجموعة دول الباسفيكى، للحصول على اكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، إذ أن تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة العربية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، يتيح للاقتصادات العربية درجات اكبر للمساواة وحرية الحركة. ولذلك يجب تعزيز العلاقات الاقتصادية للمجموعة العربية مع البلدان المتقدمة فى عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل وغيرها من البلدان التى يمكن أن تلتقى مصالحها الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) مع مصالح اقتصادات المجموعة العربية، كذلك لابد من تأمل فكرة تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع بلدان «الفضاء المتوسطى» أى الجنوب الاوروبى، بحيث لا تقتصر تلك العلاقات على البلدان العربية بالشمال الاقربى، بل تمتد لتشمل مصر وبلدان شرق المتوسط العربية، إذ أنه فى ظل هذه الترتيبات يمكن الحد من «الدور الاسرائيلى» على الصعيد الاقتصادى فى المنطقة العربية، والتخفيف من القيود والشروط السياسية الامريكية/ الاسرائيلية

« نفى هوية النظام العربى »

ثمة مفارقة واضحة بين تصورات اسرائيلية تسعى بقوة الى إرساء قواعد واسس مادية فى أرض الواقع العربى، وبين تصورات عربية تسعى الى ملاحقة تطورات تندفع بقوة لنفى النظام العربى، ونفى الهوية العربية، فبينما تنجح اسرائيل فى جر أطراف عربية للمشاركة فى بناء مشروعها، فأن المحاولات العربية تظل أسيرة إجتهاذات فردية، أو أفكار أكاديمية تصطدم كل يوم بإرادات سياسية تقترب من المشروع الشرق أوسطى أكثر من انتسابها للمشروع العربى، ففى ظل هذه المفارقة المؤلمة، وفى إطار هذا الاختلال الخطير فى ميزان القوى العربى / الاسرائيلى، فان اسرائيل لن توافق على تنازلات مرضية للعرب فى مجال الأرض الا اذا تلقت مكافأة اكبر فى مقابلها على جانب القضايا الاقليمية، بما فيها ترتيبات الامن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية، بمعنى تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استعادة الاراضى المحتلة مما يؤدى ضمناً الى نفى لذاتية النظام العربى. وخضوعه لشبكة الروابط الاقليمية الجديدة والى سوق يتم نسجها فى ظل نظام شرق أوسطى جديد على النحو الذى أوضحت الاسرائيليون.

ولعل العودة الى تصميم اطارين متوازيين للتفاوض العربى / الاسرائيلى فى ظل صيغة مدريد، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الاراضى المحتلة فى مسارات «التفاوض الثنائى» بانتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربى حول الترتيبات الاقليمية «الشرق أوسطية» الجديدة فى مسار «المفاوضات المتعددة الاطراف» اذ أن بنية «المفاوضات المتعددة الاطراف» قد جرى تصميمها وتشغيلها لكى تفضى الى اطار مؤسسى جديد يتجاوز «بالنظام العربى» المهترئ مؤسساته وآلياته، ويخضعه لشبكة جديدة من الروابط والنظم الوظيفية الفرعية التى تحتل اسرائيل فى طارها موقعاً متميزاً وقابضاً ...

<<الأهداف الاقتصادية للسلام الاسرائيلي>>

عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط تحت شعار «الأرض مقابل السلام»، وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨، كان واضحاً منذ البداية بان مقولة «الأرض مقابل السلام» لم تكن تعكس واقع وحقيقة ميزان القوى الدولى والاقليمى، وإذا اردنا تحديد شعار المؤتمر بصورة واقعية لوجب استبداله بشعار «السلام مقابل التطبيع الكامل»، وذلك أن العرب فى خريف عام ١٩٩١ لم يعد بإمكانهم تهديد أمن اسرائيل، حتى تعطيهم الارض مقابل أن يعطوها السلام ... بل أن الأقرب الى الواقعية والصحيح، وما تشير به موازين القوى، هو أن اسرائيل كانت هى القادرة على تهديد أمن العرب، وعلى ضوء ذلك فهى القوة القادرة على منح السلام مقابل أن يطبعوا علاقاتهم معها فى كل المجالات ..

كذلك فالصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة، لم تستفك فجأة على ضرورة إدراك الحق العربى المتمثل فى قرارى مجلس الأمن واحقاقهما، بل الصحيح أنها وجدت الظرف الدولى والاقليمى مواتياً لاعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط، وإعادة صياغتها بما يتناسب مع النظام العالمى الجديد ويحقق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى.

وعلى ضوء ذلك الميزان المختل للقوى الاقليمية والدولية، تم استعادة مشاريع التسوية المطروحة منذ ربع قرن، واكسابها شرعية دولية جديدة عبر عنها مؤتمر مدريد بالياته (المفاوضات الثنائية، والمفاوضات المتعددة الاطراف). ومن أجل تحقيق هذه المصالح التى طرحها النظام العالمى الجديد بقوة، كان مطلوباً أن تزول (وتزال) جميع العقبات أمام هذه الغاية الأهم وذلك الهدف الاعلى .. ومن أجل ذلك كان من الضرورى تفكيك نظام، وإحلال نظام اقليمى جديد بدلاً منه، ولتحقيق هذه الغاية وجب البحث عن حل للصراع العربى. / الاسرائيلي بعد أن اصبح عقبة، فيما كان فى مرحلة سابقة مصدر إفادة ونفع.

ولذلك تبدو وقائع اللحظة الراهنة بكل مواصفاتها، اننا أمام مواجهة محتملة بين نظام عربى تفرضه أوضاع طبيعية وعناصر أصيلة غير طارئة أو مفتعلة، بين نظام شرق أوسطى، تفرضه عوامل خارجة عن المنطقة، لاتستهدف تحقيق مصالح دائمة بين

أقطار النظام العربى، بقدر ما تسعى لتحقيق الاهداف العاجلة للمشروع الصهيونى الغربى، الذى تعثر خلال المرحلة التاريخية السابقة، ويجد ضالته الآن وفرصته فى التحقيق والتجسيد بالاختلال الحادث فى موازين القوى الاقليمية والدولية ...

«المدخل الفلسطينى للمشروع الاسرائيلى»

ولكى تتضح هذه الحقائق، ويتحقق المشروع الشرق أوسطى فى صياغته الجديد، فان المدخل الفلسطينى، هو الخطوة المناسبة الواجب اتخاذها، ووضع الصراع كله بعد ذلك على أرضيته الاقتصادية، ولذلك لم يكن غربياً أو مدهشاً إن يأتى الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى محكوماً بعوامل اقتصادية نجد أن اثنين من اربعة ملاحق للاتفاقية/ اتفاقية ١٣ سبتمبر ١٩٩٣/ يتعلقان بالتعاون الاقتصادى فى اطار ثنائى، وهو الاطار الفلسطينى/ الاسرائيلى، وفى اطار اقليمى أى الشرق الاوسط ..

وقد تعرض الملحقان لأهم المجالات الاقتصادية للصراع المطلوب تأميمه وانهاؤه، والتعاون المستهدف تطويره بين اطراف اقليمية لا يجمعها سوى التناقض والتنافس والاختلاف ..

وهكذا، فان برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى/ الاسرائيلى فى اطار ثنائى، تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياه وهى قضية صراعية، وتشمل التنمية الاقتصادية المشتركة كهدف للتعاون، وتمتد الى توسيع السوق الاقليمى وجذب الاستثمار الدولى مجالاً للتنافس والصراع فى ظل مناخ جديد ..

ولذلك فان جوهر التسوية الراهنة هى تحقيق المصالح الاقتصادية للشركاء الاقوى والاطراف اصحاب الكلمة الفاصلة، فالاتفاق يعلن بوضوح تأسيس كيان اقتصادى جديد، هو الكيان الاسرائيلى/ الفلسطينى وبالتعبير التجارى وبالمفاهيم الاقتصادية، فان المشروع الوافد هو بمثابة اعلان تأسيس شركة قابضة عملاقة، تتعامل مع جميع أنواع النشاطات الاقتصادية، وفى كافة المجالات، فى ما بين الشريك المميز وصاحب الاكثريه الساحقة من الأسهم، أى اسرائيل، وبين الشريك الأصغر/ فلسطين/ مالك النسبة الصغيرة من الأسهم. وهو فى هذه الحالة الشريك الفقير بامكاناته المادية، ولكنه الغنى باتصالاته، وما يؤمن للشركة من مجالات العمل الواسعة مستقبلاً، واللافت للنظر أن الاتفاق يخضع جميع النشاطات الاقتصادية

والاثنائية والاجتماعية الفلسطينية والمشاركة (أى الفلسطينية/الاسرائيلية) لسلطة هذه الشركة القابضة باكثرية اسهمها وادارتها الاسرائيلية، فيما تبقى القضايا الاسرائيلية خارج سلطة هذه الشركة.. ولاتيات هذه الحقيقة يكفينا إلقاء نظرة على البند السابع، الفقرة الرابعة من اتفاق غزة/ اريحا.. فيقول النص: «... من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادى حال انشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحرى فى غزة بنك تنمية فلسطينى، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أرض فلسطينية، وسلطة ادارة مياة فلسطينية وأى سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التى ستحدد صلاحياتها ومسئولياتها».. كذلك ينص البند الحادى عشر على مايلى: «... اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تطوير وتطبيق، ضمن روح تعاونية، البرامج المشار اليها فى البروتوكولات المرفقة فى الملحق الثالث والملحق الرابع...».

والملحق الثالث هو «بروتوكول التعاون الاسرائيلى/ الفلسطينى. فى البرامج الاقتصادية والتنمية» ويشمل كل وجوه التنمية الاقتصادية، من ماء كهرباء وطاقة ومال ونقل وتجارة محلية واقليمية وصناعة والعمل والضمان الاجتماعى وتنمية الطاقات البشرية ومراكز الابحاث وبنوك المعلومات وحماية البيئة والاتصال ووسائل الاعلام وأى برامج أخرى ذات اهتمام مشترك»...

وإذا نحن ربطنا ماسبق باستمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل، وهو أمر لايرجد مايمتعه ولا يتوقع ذلك فى القريب المتطور، لو جدنا أن الموجة الاخيرة (١٩٧٩ - ١٩٩٢) قد أدت عملياً الى ارتفاع مستوى البطالة فى اسرائيل من نسبة ٤,٨ بالمائة سنوياً سنة ١٩٨٨ الى حوالى ١١ بالمائة سنة ١٩٩١، مما يعنى أن الحكومة الاسرائيلية ستسعى بصورة طبيعية، كما هو الحال الآن فى مختلف دول أوروبا الغربية، لحماية عمالتها الوطنية تجاه الوافدين، اكثر من ذلك فان مستوى البطالة الاسرائيلية يمكن ربطه بالذات مع الدعوات المتكررة لاقرار مهاد حق المهنيين (اطباء، مهندسين، صيادلة، اساتذة) بالعمل حيثما شاءوا وفقاً لقانون التبادل الحر، وإذا تم هذا الربط أمكن تصور حال تصدر فيه فلسطين عمالة غير متخصصة، وخصبة الثمن نحو السوق الاسرائيلية، بينما يقيم فى فلسطين (وريا فى الاردن) آلاف من اللائىض المهنى المتخصص الذى لايجد له عملاً فى اسرائيل فى مجالات الصحة

والهندسة والتكنولوجيا والتعليم ..

وإذا تم الغزو الاقتصادي المصحوب بقوة العمل الاسرائيلية الى السوق الفلسطينية ثم الاردنية، فليس هناك ما يمنع من فتح أسواق العمالة العربية الاخرى أمام الموجة البشرية الاستيطانية الاسرائيلية ..

<<البعد العربي فى السوق الشرق أوسطية>>

ولذلك فان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لا يحصر اهتمامه فى البرامج الاقتصادية ومواضيع التنمية داخل الكيان الاقتصادى الاسرائيلى /الفلسطينى، بل يتسع ليشمل أيضاً القضايا الاقتصادية والتنموية فى المنطقة ككل، وهذا هو الأهم، فالهند الثانى عشر عنوانه: «الارتباط والتعاون مع مصر والاردن» ويقع على ما يلى: «... سيقوم الطرفان بدعوة كل من الاردن ومصر للمشاركة فى تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم ..» كما يقع الهند السادس عشر تحت عنوان «التعاون الفلسطينى/ الاسرائيلى المتعلق بالبرامج الاقليمية» وينص على ما يلى: «... ينظر الطرفان الى مجموعة عمل المحادثات المتعددة الاطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» وبرامج اقليمية وبرامج أخرى...»

لكن هذه التصورات والخطط التى تأخذ صياغات اسرائيل والمصالح الغربية، وذلك لاعتبارين:

أولاً: لأن تجاربنا التنموية فشلت -فى اغلبها- فى تأمين الحد الأدنى من التنمية المستقلة، ولذلك فان امكانية تحقيق هذا الاستقلال الاقتصادى، ستكون شبه منعدمة فى ظل النظام الشرق أوسطى الجديد، لأن تبعية الاقتصاد العربى ستزداد بنسبة كبيرة فى ظل ما يحضر للمنطقة، ولأن الاقتصادات العربية ستشكل بالفعل هوامش واطراف النظام الاقتصادى الجديد، وستزداد تهميشاً فى المستقبل، كلما زادت وتيرة التدخل الاقتصادى للشركات الصناعية العملاقة ..

ولذلك فالنظام الجديد سيقضى تماماً على الأمل فى التحكم فى الموارد والطاقت الاقتصادية العربية فى المستقبل ولوقت طويل جداً. وإذا تحققت الحسارة على صعيد

السيادة الاقتصادية، فاننا نقول حتماً بفقدان السيادة السياسية، اذ لسيادة سياسية بدون سيادة اقتصادية تحميها وتحصنها ...

أما الاعتبار الثاني، الذي يمكن أن تحدثه السوق الشرق أوسطية، فانه يكتسب خطورته من واقع العلاقة التنافرية السائدة في السوق العربية، فان كلنت السوق الجديدة، تعنى اقتصادياً عملية استفراد اسرائيلية ببعض الاسواق العربية، فإنها ليست مفاجئة بل تأتي تتويجاً لعدد من الخطوات التي كرس مؤخراً الاتجاه التنافري بين الاقتصادات العربية، فالتجارة البينية العربية / أى التبادل التجاري العربي / بقيت على حالها دون زيادة التجاري بين الدول العربية بينما اذدادت مع دول العالم الصناعى فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان..، واذا اضفنا الى هذه الحالة التنافرية ما تشكله هجرة الارصدة المالية العربية الى الخارج لتبين لنا حجم التردى الذى يعانى منه الاقتصاد العربى، فالمنطقة، ونعنى هنا الدول العربية فقط، لا تستطيع سنوياً اجتذاب اكثر من مليارى دولار من الاستثمارات غير الوطنية، أى أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا ...

«معنى السلام الاسرائيلى»

وهكذا تبدو ملامح الصورة، ويتحدد معنى السلام الاسرائيلى، فهو فى الحقيقة بعث لمشروع اقتصادى جديد، يأتى من حيث الأهمية قبل الجانب السياسى والجانب الأمنى والدفاعى، فالواضح من كل الظواهر أن قلب النظام الجديد وعقله ونقطة الجذب فيه ستكون اسرائيل، بمساعدة الفلسطينيين- وفق التخطيط الصهيونى- فهدونهم، أى بدون الفلسطينيين، لن تتمكن اسرائيل من أن تعبر الى عمق المجالات الاقتصادية العربية، اسرائيل إذاً فى هذا المناخ ستشكل قلب الاعصار الاقتصادى القادم الى المنطقة، وسيكون الاردن ومصر البلدين الاقرب الى النظام الجديد، وسيشكلان (وفق ماينبئ به الاتفاق وحسب ما يرغب فيه) الحلقة الأولى والاقرب من الحلقات الدائرة فى فلك هذا النظام الجديد .. ولم يكن اختيار الاردن ومصر اعتباطياً، فالاردن هو الشريك الأقرب الى (الكيان/ الشركة) الجديد، وعبر الاردن ستفتح أبواب العراق الزاخر بالامكانيات الكامنة والثروات الهائلة.. كذلك ستفتح أبواب الخليج العربى الذى تدق اسرائيل ابوابه بقوة. وعبر الهواة المصرية، فان المشروع الاسرائيلى للهيمنة على اقتصاديات الشرق الأوسط، سيأخذ بعده الافريقى فعبر مصر ستفتح

أبواب الشمال الأفريقي كله، بما يمثله من مخزن هائل من الأيدي العاملة الرخيصة، وبما تمثل من أسواق استهلاك واسعة، كذلك لا يمكن إغفال موقع مصر المميز، معنوياً وسياسياً وثقافياً ودينيّاً، فى العالم العربى والإسلامى وفى إفريقيا ..

على هذا النحو سيكون النظام الإقليمى الجديد، بمثابة هجمة استعمارية جديدة، تعيد الى الأذهان حملات النهب الإقتصادى الأوروبى فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر لبلدان الشرق الأدنى والإقصى ..

لكن العلامة الفارقة، أن الشرق الأقصى لم يعد مفتوحاً لموجات النهب، فقد تقدم وتطور بحيث أصبح منافساً للمستعمر الأوروبى بل وشريكاً له فى أحيان كثيرة... لكن يبقى شرقنا العربى الذى يراود له أن يكون كما كان، موطناً لأمة لا تحسن الدفاع عن ثرواتها وحقوقها، وتقبل بسهولة وروح طيبة ما يفرض عليها من مشاريع، حتى لو كانت إسرائيل هى قلب هذا المشروع، فالهدف الاستراتيجى الواضح عند الغرب وعند إسرائيل على السواء، هو ربط الإقتصاد العربى بمصالح إسرائيل، قلب النظام الإقليمى الجديد، ونقطة الجذب فيه، ومركز السيادة والسيطرة على باقى أطرافه ... ١٤،

«اسرائيل ونظرية الردع الاقتصادي»

فى أعقاب حرب أكتوبر قاد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق/ هنرى كيسنجر/ قادة حملة ضد النفط العربى، وضد القوة المالية العربية، حيث أثبتت القوة الأولى إرتباطها بالأهداف العربية العليا، وأشارت الثانية، أى المال العربى، أنها مرشحة لأداء دور يتناسب مع تأثيراتها فى ساحة المال العالمى ...

وبعد ابتعاد كيسنجر عن صياغة سياسات القوة الأولى فى العالم، لم تبتعد تلك النغمة بل تعاظمت، وإن كان تعاظمها يتمثل فى مجموعة من الاجراءات والسياسات التى من شأنها إجهاض أى قدرة عربية على استخدام كلا السلاحين: النفط، والمال.

لكن البعد الاخطر فى الخطاب السياسى الغربى ضد العرب أنه استخدام مفردات جديدة، وفى الوقت الذى إتهم كيسنجر العرب بانهم يستخدمون النفط من أجل قضايا التحرير، على نحو ما جسدت حرب أكتوبر، فإن مفردات الخطاب السياسى الغربى الراهن هو ربط عوامل القوة العربية بظاهرة ما يسمى بـ «تصادم الاصولية الاسلامية»، حيث شكلت وفق الفهم الغربى ثلاثية جديدة هى: النفط/ القوة/ العنف، ولذلك رتب الفكر السياسى الغربى مجموعة من التصورات والاجراءات الكفيلة بردع العرب اقتصادياً، ولذلك فمن الضرورى، وفق خططهم، فرض مجموعة من القيود والوصايا على حرية استعانتهم بهذه الاموال وتلك القوة أى إجهاض العرب اقتصادياً.

لكن هذه الحملة التى تأخذ مساحة واسعة من الخطاب الاعلامى والسياسى فى الغرب، تأخذ بعدها الاقليمى باحياء نمط جديد من أنماط نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرية، فهى تذهب فى صياغتها الجديدة الى القول بان «اسرائيل هى الدولة الحضارية الوحيدة فى هذه المنطقة من العالم، وهى الدولة المتفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وهى التى تستطيع بواسطة تفوقها العسكرى أن تحفظ السلام فى الشرق الاوسط، وأن تؤمن -وهذا هو الأهم- استمرار تدفق النفط العربى الى العالم الخارجى وضبط إستعمال المال العربى ضمن حدود «مصلحة» باستعمال القوة العسكرية اذا لزم الأمر»..

وتلك الصياغة تهدو بمشابة رد فعل- وأن أخذ في تحقيقه أكثر من عقدين من الزمن- لإحياء نظرية الردع العسكري الاسرائيلى، بعد ما تسببت حرب أكتوبر في إنهييار بعض جوانبها والفشل الذريع في قدرتها على فرض تسوية، وذلك على الرغم من كل الملاحظات العسكرية التى ظهرت خلال الحرب أو التى كانت قائمة وقت وقف إطلاق النار.

إلا أن هزيمة القدرة العسكرية لنظرية الردع الاسرائيلى لا يعنى أن العرب ربحوا المعركة، وإن كانوا قد ربحوا جولة، خاصة على صعيد العمل العسكري، لكن العدو ورغم ذلك لم يسلم بالهزيمة بهذه السهولة، ولذلك فالغالب أنه راجع نفسه وأقنع حلفائه، خاصة الولايات المتحدة، بضرورة التخلي عن نظرية الردع العسكري، لتحل محلها نظرية السلم الاسرائيلى، التى يمكن تلخيصها بما يأتى «مقايضة الارضالعربية المحتلة بالتعاون الاقتصادى مع العرب، وتحقيق الهيمنة الكاملة على المقدرات الاقتصادية والسياسية للمنطقة.»

«الاطار الدولى لنظرية الردع الاسرائيلى»

ولكى تحقق نظرية الأمن الاسرائيلى ميلادها الجديد، فانها تستند على الاطار الدولى، الذى يتفق فى أهدافه مع المصالح الاستراتيجية المباشرة، فعملية بناء المستقبل الاقتصادى للمنطقة تلقى دعماً قيادياً وأساسياً من الولايات المتحدة، ليس فقط باعتبارها «راعية لعملية السلام»، وليس بوصفها «القطب القائد فى النظام العالمى الجديد»، وإنما- وهذا هو الأهم- تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية، التى اكتسبت مكانة مركزية فى إدارة الرئيس بيل كلينتون، حتى أن وزير خارجيته وصفها بأنها ترقى الى قضايا الأمن القومى الأمريكى، حيث تحدث وارن كريستوف أمام لجنة العلاقات الخارجيتى مجلس الشيوخ الأمريكى، وفى اعقاب توقيع غزة/ اريحا قال: يأتى فى رأس الأولويات الست للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية موضوع: الأمن الاقتصادى، الذى يرتبط بمصالحنا الحيوية فى الشرق الاوسط...» / جريدة الحياة اللندنية فى ١١/٤/١٩٩٣).

ولذلك ففى الوقت الذى تحرص واشنطن على تثبيت الوجود القوى لاسرائيل بالمنطقة وتحقيق الاعتراف العربى بها وتوطيد التحالف الاستراتيجى الأمريكى معها، وهى أهداف ثابتة للسياسة الأمريكية، تسعى الولايات المتحدة- من منظور اقتصادى

استراتيجى- الى دعم «عملية السلام» فى الشرق الاوسط لتحقيق أهداف أخرى وأهمها تأمين الوصول غير المقيد الى النفط الخام والغاز الطبيعى، وهو ما هدده الحروب العربية/ الاسرائيلية، ويهدده عدم التوصل الى سلام مستقر، فضلاً عن تحقيق هدف عاجل يتمثل فى إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وخاصة التمييز ضد الشركات الامريكية التى تتعامل مع اسرائيل لتوسيع الصادرات الامريكية الى المنطقة، وإعادة بناء اقتصاديات الشرق الاوسط فى إطار بناء سوق شرق أوسطية تقوم على أساس تحرير التجارة والاستثمار بما يخدم مصالح الأعمال الامريكية بتوسيع الفرص أمامها، وقد نضيف هنا، أن العلاقة الشرق أوسطية الجديدة من شأنها تضيق الخناق على النظم «الناوثة» للولايات المتحدة فى العراق وليبيا وإيران، ولذلك فالدعم الاقتصادى للاتفاق الفلسطينى/ الاسرائيلى يحقق فى بعض جوانبه تقليص الأسباب المولدة لقوى التطرف «المهددة» للمصالح الامريكية ..

أما المجموعة الأوروبية، أو دول الاتحاد الأوروبى، فانها تشكل البعد الدولى الثانى، الذى يوفر الأرضية المناسبة لانتلاق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى، فالأهداف المباشرة لدول الاتحاد الأوروبى بدت واضحة من متابعة نشاطها المؤثر فى لعب دور الوساطة مع دول الخليج العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم العون الاقتصادى للكيان الفلسطينى الجديد، وتظهر المصلحة الاقتصادية الأوروبية وراء ذلك، حيث تمثل علاقات التبادل لاقتصادى مع الدول العربية ركناً هاماً فى شبكة العلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبى، إذ تبلغ الواردات العربية أكثر من ٤٠٪ من الواردات العربية الاجمالية خلال الفترة ما بين منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات وفى المقابل فان دول الاتحاد الأوروبى تعتمد بصورة كبيرة على واردات النفط العربى وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ فى عام ١٩٩٢ وتسعى الى زيادة حصتها فى صادرات الغاز الطبيعى من الشرق الاوسط، والتى بلغت خلال عام ١٩٩١ الى نسبة ٨,٨٪ من اجمالى صادرات الغاز الطبيعى العربى للعالم. وعلى ضوء ذلك اعلنت الجماعة الأوروبية اعتزامها تنفيذ خطة تنمية على مدار خمس سنوات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وأوضحت «أن الجماعة الأوروبية تهدف من وراء ذلك الى العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط، وذلك من أجل تحقيق إدماج اقتصادى قائم على أسس تنمية، وطرحت دول الاتحاد الأوروبى وثيقة

توضح تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط تضم كل اطرافه، وعلى رأسها اسرائيل، وذلك بالربط بين المستقبل الاقتصادى بالمنطقة باستحالة التفكير فى فرض أى حرب عربية اسرائيلية، بتحويل المشروعات الاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة الى روادع اقتصادية من شأنها دفع العرب الى القبول بالحل الوسط، واستبدال الاهداف السياسية المتعلقة بالتحرير الى المشاركة الاقتصادية مع الطرف الأخرى، أى اسرائيل، ثم قيام دول المجموعة الاوربية «باقناع اسرائيل بالتنازل» عن بعض الاراضى المحتلة فى مقابل توفير أسواق اقتصادية أوسع، لم تستطع نظرية الردع العسكرى أن تحققها خلال العقود الماضية ..

<<هواجس عربية وروادع اسرائيلية>>

لكن هذه التصورات الامريكية والاوربية ستكرس فى حالة قيام السوق الشرق اوسطية، بعلاقاتها التنافرية، القائمة على فرض قوانين التبعية، ستكرس ردتى فعل مختلفتين تماماً فى مسألتى الهوية، فقد يحمل التنافر المؤسسى الى تكوين استقطابات ثقافية وافرله للمنطقة، تسرع من تآكل الفكرة العربية، كما حدث فى نمو الهوية الثقافية والسياسية الاوروبية فى نصف القرن الحالى بناء على قيام السوق الاوروبية المشتركة. ولذلك فقد تودى العلاقات التنافرية بين دول الشرق الاوسط الجديد» الى رد فعل أقسى، بسبب انخراط الاطراف العربية كل من جانبه فى علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذلك مع اوربا وذلك مع تركيا أو غيرها، فضلاً عن تبعية الجميع للولايات المتحدة.

لكن هذه العلاقات التابعة لغالبية الدول العربية، ربما تحدث فى المقابل ما هو أخطر، وذلك بحدوث رد فعل قومى أو بروز وتصاعد الموجة الاصولية الاسلامية، وهى موجات ربما تعيد للفكر الغربى عامة والعقل الاوروبى خاصة، تلك الموجة القومية العنيفة التى شهدتها بعض الاقطار الاوروبية غذاه توحد المانيا والخوف من هذا التوحد من هيمنة العملاق الاقتصادى الالمانى على مصائر أوروبا، مما دفع البعض الى التوقع مجدداً داخل إطار الدول القومية أو النزعات القطرية، وقد برز ذلك بوضوح فى فرنسا مثلاً، حيث فوجئت النخبة السياسية الفرنسية، وهى مؤيدة فى غاليتها للمشروع الاوروبى الموحد كما عبرت عنه معاهدة ماستريخت، فوجئت هذه

النخبة بمعارضة شعبية واسعة اشترك في قيادتها اليمين الفرنسي والحزب الشيوعي وبعض رموز الديجولية، وقد أدت هذه المعارضة الى حصول المشروع الاردني على تفوق ضئيل في وجه معارضيه، لاتزيد نسبته أى نسبة هذا التفوق عن واحد بالمائة.. أمام هذا الاحتمال الوارد حدوثه عربياً فان نظرية الردع الاقتصادي الاسرائيلي تقوم بدورها الحالي، حتى لايتسنى لقوى الرفض العربي إستعادة دورها المفقود وصياغة مشروعها القومي أو الأصولي المقاوم لخطط التسوية.

وتهزز الخطوات الاسرائيلية على نحو واضح بارساء شبكة متكاملة من التعاملات تستهدف تعزيز التشابك الاقتصادي بين اسرائيل، ودول المنطقة، وتثقل الخطوة الأولى في تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» عقب توقيع اعلان المبادئ الفلسطينية/ الاسرائيلي لبحث العلاقات الاقتصادية المتبادلة، وتشير التصورات الاسرائيلية المعلنة الى أن اسرائيل الى إنفتاح كامل وتعاون وثيق يكون نموذجاً للانفتاح والتعاون في الشرق الأوسط، وعشية توقيع اعلان المبادئ اكدت وجهة النظر الاسرائيلية مصلحتها من ابراز مخاوفها، فقد ذكرت «انه من مصلحة اسرائيل أن تركز على تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة في الاراضى المحتلة بأسرع ما يمكن، بحيث يكون لنا في جوارنا شريك اقتصادى مأمون العواقب، بدلاً من أن نجد بجوارنا برميل باورد»!!

وتثقل الخطوة الثانية الهامة، في تشكيل «لجنة اقتصادية مشتركة» فور توقيع اعلان المبادئ الاردني/ الاسرائيلي للتعاون في مواجهة المشاكل الاقتصادية المشتركة مثل مكافحة التصحر في المنطقة والاستخدام «العادل» لمياه حوض الاردن وغيرها، بالإضافة الى تطوير وسائل النقل والمواصلات المشتركة، والربط الكهربى الاقليمي، وتدفق الاستثمارات وتنشيط التجارة والسياحة.

أما الخطوة الثالثة والأهم: فقد تثقلت في تأكيد رئيس البنك الدولي على صحة التصورات الاسرائيلية، للربط بين عملية السلام وتمويله للمشروعات في الشرق الأوسط، واعلانه الأولوية للمشروعات الاقتصادية الاقليمية التى من شأنها تعزيز الروابط بين اقتصاد اسرائيل واقتصاد كل من الاراضى المحتلة والاردن كخطوة أولى، يتبعها الخطوة الأهم ببناء اقتصادى أشمل وأوسع يشمل دول المنطقة وفي القلب منها اسرائيل، وذلك بتطوير شبكة الطرق التى تربط دول المنطقة، وبناء مشروعات عملاقة لنقل الغاز من الجزائر والخليج الى أوروبا، وإشراك اسرائيل في غالبية مشروعات توزيع

<<مرحلة جديدة، ونظرية اسرائيلية جديدة>>

على هذا النحو تبدو ملامح نظرية جديدة للامن الاسرائيلى، فبقدر ما كانت نظرية الأمن بمفهوما العسكرى هى فرض السيطرة على المنطقة بقوة السلاح وامكانية الردع، فان النظرية الحالية التى تشهد المنطقة الخطوات الأولى من ميلادها، تركز على نفس المفهوم من الردع، ولكن بوسائل أخرى، بوسيلة التفوق الاقتصادى، وفرض قوانين التبعية الاقتصادية، وتطويع الارادة العربية بفتح أسواقها للمنتجات الاسرائيلية، وضمان تدفق الاستثمارات العربية داخل قنوات وشرايين الاقتصاد الاسرائيلى..

ولكى تحقق نظرية الردع الاقتصادى الاسرائيلى أهدافها، فانها حريصة على اكساب نظريتها الجديدة، كل الخصائص الدولية التى تتفق مع مكونات النظام العالمى الجديد، الذى يبرز فيه الدور السياسى المهيمن لواشنطن، والدور الاوروبى الذى ارتبطت مصالحه الاقتصادية بالمنطقة ..

لكن ثمة فارق هائل بين نظرية الأمن الاسرائيلى بمعناها العسكرى، ونظرية الردع الاسرائيلى بجوهرها الاقتصادى، فالأولى، وخلال العقود الاربعة الماضية، ساهمت فى صلابه الارادة العربية وحرصها على انجاز أهداف التحرير، أما الثانية، فهى إقناع العرب، أو تحديد النظام العربى، بان ضمانات بقاءة تقتضى التسليم بقوانين الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية على الاقتصاد العربى ...

«اسرائيل ... من حلم السيطرة الاقتصادية الى آفاق الهيمنة الاستراتيجية»

برغم ما تحمله فكرة الشرق أوسطية من بريق وضجيج، فإنها تحمل كل مواصفات اللحظة الخاطفة أو الحدث المفاجئ، فالفكرة وإن كانت من اجتهادات الفكر الاستعماري في الأربعينات والثلاثينات، فإنها لم تستطع الصمود عند سنوات الخمسينات، فقد أدرك النظام العربي، وخاصة في اجتماع رؤساء الوزارات العربية عام ١٩٥٤، أن ثمة ضرورة موضوعية واستراتيجية لبناء نظام بديل للفكرة الشرق أوسطية، وكانت كلمات الرئيس عبد الناصر^(*) - الذي ترأس هذه الاجتماعات - أن الأمة العربية تملك من المقومات السياسية والاقتصادية والحضارية ما يمكنها من بناء نظام اقليمي عربي يستند على كل العوامل التي تؤهلها بأن يؤدي دوراً استراتيجياً ومحورياً في العالم..

ولم تكن أفكار عبد الناصر اجتهادات مفكر، أو حالم بامنيات محلقة في الفضاء أو شطحات سياسية استوجبتها المرحلة التاريخية، لكنها كانت بمثابة استنهاض لعوامل النهضة الوطنية والقومية والتعامل مع الأمة العربية كقوة استراتيجية لها كل مقومات الاستمرار والوجود والمواجهة - إن لزم الأمر - ولذلك فعندما أمم قناة السويس، كان النظام العربي الوليد في لحظة إختبار، خرج بعدها أكثر قوة، فقد تبلورت الفكرة القومية على نحو بالغ الوضوح وشهدت سنوات الخمسينات الصعود القوي لحركة القومية العربية، وقامت أول وحدة إندماجية في التاريخ العربي بين مصر وسوريا، ولعبت الجامعة العربية دوراً رائداً في التعبير عن طاقات النظام العربي وآلياته ..

في تلك السنوات كان من طبائع الأمور أن يصل الصدام بين حركة القومية العربية والمصالح الاستعمارية الى ذروة المواجهة السياسية والعسكرية، لكن ما بدا مؤكداً برغم ضجيج المعارك وصخب القتال وغبار المواجهة، أن فكرة النظام الشرق أوسطى قد توارت الى الظل، وأختفت وراء الكواليس، وافتقد الناطقين بكلماتها أي

* انظر: عبد الناصر والنظام العربي: قسم الملاحق في نهاية الكتاب.

أسس موضوعية لدعائهم، بل أن الفكرة فى حد ذاتها لم تكن مطروحة على أى نحو فى مفردات الخطاب السياسى العربى، فالسائد حينذاك، هو: الأمة العربية، والوطن العربى، والقومية العربية، والوحدة العربية، بل أن عبد الناصر أشار فى وثيقته الرئيسية/ ميثاق العمل الوطن الصادر عام ١٩٦٢ - الى أن الخلاقات العربية بين هذا النظام أو ذاك هو دليل حيوية الامه العربية وأحد البراهين القوية على وحدتها فالخلاقات هى فى أحد وجوهها الاجتهاد حول تحقيق أهداف واحدة ..

وهكذا بدت الفكرة الشرق أوسطية غائبة عن الساحة، ساحة الممارسة والفعل وحتى الفكر، لكن الفكرة ظلت حبيسة أفكار واجتهادات ساسة الغرب والحركة الصهيونية وبعض المشايخين لها من أمة العرب!!

<<ثمن الشرق أوسطية>>

ولذلك فان الترتيبات المتسارعة التى تشهدنا المنطقة لقيام النظام الشرق أوسطى على أنقاض النظام العربى، تبدو فى أحد وجوهها إحلال ما هو طارئ وغريب محل ما هو موضوعى وأصيل وثابت، ومن هنا يمكن القول بان الفكرة الشرق أوسطية وإن كانت لها فرصة التحقق والتجسيد على المدى القصير أو المتوسط، فان مستقبلها على المدى البعيد والتاريخى تحيط به الظلال، فالحركة العربية، وإن كانت تعاني من أوجة ضعف واهنة أو حالية، فان المستقبل والتطور مكتوب لها، فمقوماتها- على نحو ما اكده الباحث والاكاديمى العربى. د.أحمد يوسف أحمد- مازالت باقية، ومن الصعوبة بمكان أن يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلاقات العربية/ العربية الرسمية، فالواقع أن النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الأحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها مازال حتى الآن يمثل حالة المواطن العربى العادى حتى فى تلك المناطق التى يقال بحق أن العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع فى مواجهة إنتعاشات أو ولايات أخرى أضيق منها أو أوسع فالفكرة العربية وأن كانت غائبة عن ساحة التجسيد السياسى، فانها تقاثل العنصر المحورى والركيزة الأساسية لهوية أى شعب، فأى كانت الشرق أوسطية مغالية فى امكانياتها المادية من إبهار إقتصادى أو تهديد عسكرى، فانها خليط من قيم وثقافات ولغات وطباع، وهى عوامل كامنة داخل بنية النظام الوافد، قادرة عند أى مواجهة أو خلاف حول إقتسام

المصالح أن تفجر أى شكل من أشكال التنسيق أو العمل المشترك، فالاهداف فى كل الحالات هى أهداف مرحلية والغايات هى مجموعة من المصالح المتعارضة والأطماع المتبادلة ..

ولذلك ستبدو الصيغة الشرق أوسطية، الفاقدة لاسس موضوعية، ستبدو كياناً يقوم على تناقض المصالح، واستخدام القوة- إن تعارضت الاهداف- فى فرض ارادة الأقوى على الشركاء الأضعف المشاركين فى النظام الاقليمى الجديد، النظام الشرق أوسطى. ذلك أن اسرائيل الداخلة فى المعادلة الاقليمية الجديدة، ليست قوة عادية على الصعيد العسكرى، فالشعور العربى يدرك دلالات قيام قادة اسرائيل بالتفاوض مع واشنطن وغيرها لتنمية قدراتهم العسكرية لدولتهم فى الوقت الذى تزعم فيه التزامها بصيغة السلام الشامل مع العرب، كذلك فابناء الشعب العربى يزددون بهواجس الإنسحاق عندما يقارنون تراكم اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية مع التدمير المنظم دولياً للأسلحة/ الأقل قيمة بكثير/ فى العراق، أو حين يسمعون أنباء التعاون الاسرائيلى/ الصينى فى المجالات الاستراتيجية، أو عندما يتنبهون للنتائج المؤلة التى ألحقها انهيار «الصديق» السوفيتى بقدرات اكثر من دولة عربية، أو عندما تتكون لديهم صورة واضحة عن مدى التقدم التكنولوجى الاسرائيلى الذى يضعه المفكر الأمريكى/ برنارد لويس/ فى قمة المعطيات المكونة للشرق الأوسط الجديد. والذى دفع بأحد أساتذة جامعة تل ابيب للتأكيد بأن اسرائيل أقرب عملياً لليابان وبريطانيا منها لأى بلد عربى.

وتزداد هذه الهواجس بالخطر، عندما يلاحظ المواطن العربى ما تحمله دلالات هجرة عشرات الالوف من العلماء الروس والاوكرانيين من أتباع الدين اليهودى الى اسرائيل، بحيث يعد اساتذة الفيزياء والكيمياء والعلوم النووية بعشرات الالوف .. هنا تطرح هذه المخاوف والهواجس ذلك السؤال المنطقى: أين العرب من كل هذا الكم والنوع فى التقنية والتكنولوجيا؟ وأين منهم عشرات الرؤوس النووية التى وضعتها اسرائيل فى ترسانتها والتى لا يبدو أنها لاتفكر بالتخلي عنها يوماً؟!

إن تداعى هذه التساؤلات وتلك المخاوف تبرهن على متانة وقوة العلاقة بين الحلل العسكرى/ التكنولوجى، وقيام السوق الشرق أوسطية، ويمكن بالواقع تخيل نتائج أسوأ للعرب من خلال تلك العلاقة، فعند اسرائيل امكانيات واسعة لتصدير

عناصر معينة من هذه التكنولوجيا كما هو حاصل حالياً مع الصين والهند أو بعض الدول الأخرى، من خلال مبيعات السلاح العادية أو عمليات نقل تكنولوجيا متقدمة قد تحتفظ دول الغرب المصنعة على نقلها إلى بعض الأطراف. ولنا أن نتخيل، وهو أمر ليس ببعيد، إلى قيام إسرائيل ببيع سلاح إلى أطراف عربية أو إلى عملية نقل تكنولوجيا محدود إلى هذا الطرف العربي أو ذاك بهدف مكافأته على موقفه المتعاطف مع إسرائيل؟!

وإن حدث هذا الاحتمال، واعتقادي أن احتمال قيام السوق الشرق أوسطية سيقوى كثيراً من حدوثه، فنتائجها هي تحول تدريجي لإسرائيل من موقع العدو الشامل لجميع العرب إلى حكم في نزاعاتهم، ثم إلى مرجع لبعضهم ضد البعض الآخر؟!

آنذاك يكون التطبيع قد وصل إلى حدوده القصوى، إذ لا تكون إسرائيل طرفاً مقبولاً من العرب فحسب، بل تصبح أيضاً طرفاً مرغوباً بالصدقة معد والتحالف بشروطه، بحيث يتم الإستقواء به ضد أي طرف عربي آخر من خلال إدماجه الضمني أو المعلن في صلب الخلافات العربية وضمن ميزان القوى الداخلي في المنظومة العربية، ولا تقول داخل النظام العربي، فعندما يحدث ذلك، يكون هذا النظام أحد ذكريات الماضي العربي البعيد ...

«مخاطر .. عسكرية واستراتيجية»

ولكن ما علاقة هذا الخلل التكنولوجي والعسكري بـ «سوق الشرق الأوسط»؟ وهل ثمة رابطة بين الردع الاقتصادي والردع العسكري؟ ..

أن العلاقة التاريخية للصراع في المنطقة، قامت على أن العرب قاوموا هذا التفوق المتعدد الوجوه من خلال نفية من خلال رفض الاعتراف به وبإسرائيل أساساً، والآن جاءت آلام المخاض، آلام الواقع المر؛ فالتطبيع الاقتصادي على وشك التحقيق مع دولة لم يستطع العرب انتزاع أي تنازل منها للتخفيف من عبء إنعدام التوازن الاستراتيجي معها، قد تقوم إسرائيل بتخفيض عدد الجيش أو باختصار مدة الخدمة العسكرية لمواطنيها، ولكن لا مؤشرات البتة على أنها ستبادر من جانب واحد إلى ردم الفجوة التكنولوجية مع العرب. أو إلى أنهم قادرون على إرغامها على سد هذه الهوة مقابل تسوية وضعها القانوني والاقتصادي في المنطقة، حتى أن الحكومة المصرية حاولت من خلال لجنة الحد من التسليح في إطار

المفاوضات المتعددة الاطراف وضع الترساة الاسرائيلية المتطورة، خاصة في مجالها النووي، في حسابات الميزان العسكري للمنطقة، لكن تفتت العملية التفاوضية كما اراد لها مضمونها على ثنائية في مسارات أربعة، وعلى مفاوضات متعددة في لجان خمس، وعدم حضور مصر المفاوضات الثنائية، وغياب سوريا عن المفاوضات المتعددة وهشاشة التنسيق بين الاطراف العربية في هذه أو تلك، تجعل من عملية مقايضة ردم الهوة الاستراتيجية مقابل اتفاقات صلح عملية شبه مستحيلة...

ولا تقف المطالب الاسرائيلية عند حدود توسيع الفجوة التكنولوجية بينهم وبين العرب، ولكن ترتبط المخططات والتصورات الجديدة لاقامة «نظام شرق أوسطى اقتصادى جديد» بتخفيض حجم الاتفاق العسكري على القوات التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن بشكل ملموس، مما يعنى تأكيد التفوق العسكري الاسرائيلى على سائر البلدان العربية، ولاسيما بلدان «المواجهة»، ذلك يحدث في ظل غياب أى إجراء لنزع السلاح النووي الاسرائيلى، إذ أن تخفيض الاتفاق العسكري على القوات والأسلحة التقليدية في كل من مصر وسوريا والاردن يجردها من مصدر القوة الوحيد الذى يحقق لها بعض التوازن الاستراتيجى مع اسرائيل، بينما تعتمد اسرائيل في تفوقها العسكري على ترسانه نووية تزيد على مائتى رأس نووى وعلى امكانيات التفوق الجوى كأساس للردع الفعال في نزاعاتها مع العرب...

«الهيمنة الاستراتيجية»

على هذا النحو تبدو الصورة، فإذا كان البعض لا يتخوف من «هيمنة اقتصادية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فإن الخطر القائم والقادم هو حدوث «هيمنة استراتيجية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فإذا استبعدنا قيام «سوق شرق أوسطية» في المدى الزمني المنظور، فإن مفاوضات السلام الحالية لابد أن تنفضي -من خلال الآلية التسرية للمفاوضات- متعددة الأطراف- الى نشوء مجموعة من الانظمة الوظيفية العربية: البنية، الهيئة، المشروعات الاقتصادية الإقليمية، الأمن، تكون اسرائيل طرفاً هاماً وفاعلاً هاماً في معادلاته، ومنحصره هذه العملية التفاوضية طويلة المدى، انه داخل كل نظام من هذه النظم أو الانساق الفرعية سيكون هناك عداد محدود من الاقطار العربية يرغم بالمشاركة مع اسرائيل، مما يعنى أن تقل اسرائيل في داخل كل نظام فرعى وطنى أو اقليمى سيكون أعلى مما لو شاركت مجمل الاقطار العربية في تلك الانظمة الوظيفية... مما يعنى في

نهاية الأمر تحقيق السيادة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية ... وهنا يكمن الخطر، كل الخطر المستقبلي على العرب، ولعله لم يعد هناك عذر كبير لأحد لم تتضح له معالم الصورة ومكامن الخطر في عصر ليس فيه مكان «للمغفلين والجهلة»!، على حد تعبير شيمون بيريز في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد ...

«الباب الخامس»
مشروع عربى للمقاومة

الفصل الأول:- تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق
أوسطى

الفصل الثانى:- مشروع مقترح للنهضة العربية

<<تحديث النظام العربى لمواجهة الخطر الشرق أوسطى>>

برغم إنتساب النظام العربى الى عوامل وعناصر ثابتة، تبدأ باللغة والفكر والثقافة، وتلتقى عند المضالاح الاقتصادية والاستراتيجية، برغم ذلك فان المشروع الشرق أوسطى/ الواقى والمفروض/ يملك عناصر قوة لا يستهان بها، ولا يجب التقليل من أهميتها فى إطار المعادلات الجديدة التى تفرض على المنطقة .. فثمة خطران كبيران يلقىان بظلالهما على حسابات القوة ومنطق التفاوض، وبالقسط سوف يسهما بصياغة ملامح النظام الشرق أوسطى الجديد.

<<خطران>>

* أول هذه الاخطار ما مثله الترسانة النووية الاسرائيلية من تأثير على المرحلة القادمة، من حيث صياغة ملامحها وتحديد أهدافها ومن هو المنتصر خلالها، فلم يعد يختلف إثنان على أن نفى اسرائيل تصنيعها لرؤوس نووية لا يقنع أحداً، وإن كان هناك اليوم من إختلاف فهو على حجم تلك الترسانة النووية لا على وجودها أصلاً. فبينما لا يزيد «جغرى كيب» عدد الرؤوس المقدر على ٥٠ أو ٦٠، يرفع المعهد لادن للدراسات الاستراتيجية الرقم الذى تملكه اسرائيل الى مائه، بينما يرى «سيمور هيرش» فى كتابه «الغيار شمشون» أنه يجب مضاعفة هذا الرقم لأن عدد الرؤوس أكثر من ٣٠٠ رأس نووى، ولا يختلف إثنان على أن اسرائيل قد طورت ما يكفى من التكنولوجيا الحمل هذه الرؤوس نحو أهدافها، فالعديد من طائراتها قادر على قتل رؤوس نووية، ثم انها طورت صواريخ أرض/ أرض يمكن تسليحها برؤوس نووية مثل صاروخ لانس (١١٠ كم) وأريحا (٥٠٠ كم) ومؤخراً صاروخ أريحا ٢ (١٥٠٠ كم) وأخيراً صاروخ أرو وليس هناك من إشارة واحدة الى أن اسرائيل قد أوقفت أو يمكن أن توقف فى المستقبل عملية تطوير قدراتها النووية، وخطورة هذا التفوق النووى على العرب، أنه يكبل القدرة القتالية العربية الى أقصى حد، فمروء هذا الخلل النووى، يتواجد ويتجسد تدهور مماثل فى ميزان القوى العسكرى العام بين العرب إجمالاً من لحدى اسرائيل من خلال تهديدها بالمواجهة،

حيث أن هذا التهديد لم يعد فعلاً بالنظر الى تملك اسرائيل لسلح اللعظة الاخيرة، ولتفردا فى ذلك، فان لاسرائيل إمكانات للردع ليست متوفرة عند العرب، والردع النووى فى اصلة دفاعى- كما يجمع مفكرو الاستراتيجية الحديثة- لكن فى حالة نشرة يكتسب كل المواصفات الهجومية، بمعنى أنه يضع الاطراف الاخرى فى موقع دفاعى دائم بالنسبة الى مصالحهم الكبرى، وهو أيضاً يؤدى الى مضاعفة تأثير الردع بالوسائل التقليدية، وقد أسهم امتلاك اسرائيل للسلح النووى فى عجز العرب عن خوض حرب واحدة ضدها خلال عقدين من الزمن -بينما سمح لها هذا التملك على توسيع رقعة تدخلاتها بالوسائل التقليدية وعلى جعلها أسرع وتيرة وأكثر حسماً، على النحو الذى بدأ فادحاً بضرب المفاعل النووى العراقى، أو التدخل العسكرى الدائم والواسع والمتكرر فى جنوب لبنان، حتى بلغ الأمر احتلال عاصمة عربية فى حرب ١٩٨٢، دون حدوث رد فعل عربى لانقاذ بيروت من محتتها ..

* أما الخطر الثانى، فهو عناصر التفوق الاقتصادى الذى تملكه اسرائيل فى المواجهه المقبلة مع «خصومها»، فالحسابات الاقتصادية تشير الى أن حجم الاقتصاد الاسرائيلى يتفوق بالمقارنة مع حجم دول «الطوق»، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الاخرى ذات الدلالة (مثل: الدخل القومى، والدخل الفردى، والمديونية الخارجية والاحتياطات النقدية الخارجية والودائع المصرفية والتركيب الاقتصادى القطاعى، ونسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى، ونسبة التعليم والحالة التكنولوجية .. الخ، هى عوامل وعناصر لصالح اسرائيل فى الغالب، ونسب كبيرة .. وإذا أضفنا الى هذه العوامل والمؤشرات الاقتصادية بعض عناصر القوة الاقتصادية الاسرائيلية لتبين لنا حجم الخطر القادم:

١ - فالمجتمع الاسرائيلى المدنى يتمتع بنسيج مؤسساتى وقانونى وإدارى حكومى يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية، فالمنافسة بين اسرائيل والدول العربية ستكون بالفعل منافسة بين دول وانظمة واقتصادات تختلف اختلافاً غير بسيط فى مستوى تطورها وحدائتها وتقنياتها.

٢ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة حكومية قوية، من حيث خلق الأجواء المناسبة لها، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة، تفوق فى اهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها.

٣ - تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية/ بجانب تمتعها بالدعم الحكومى/ بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تقدر فروعها وأصولها فى مختلف

أنحاء العالم، كما تعود جذورها الى عشرات السنين أو مئاتها فى بعض الاحيان، الأمر الذى لا يتوفر حالياً للمؤسسات العربية، وفى هذا المجال فنحن لا نستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة الامريكية بتفوق اسرائيل الاقتصادى على مجموعة الدول العربية خلال فترة السلام العربى/ لاسرائيلى، كما التزمت بتفوقها العسكرى على الدول العربية مجتمعة طوال مراحل الصراع العربى/ الاسرائيلى ..

<<إطار للمواجهة>>

مهما تحدثنا عن «الأبعاد الاقتصادية» للنظام الشرق أوسطى والتأثير الذى يحدثه التفوق النووى الاسرائيلى، يظل «البعد الثقافى والحضارى» للصراع هو البعد الحقيقى المائل فى العقل العربى حول موضوعات جوهرية، مثل الهويات المستقبلية والسوق المفروضة على طموحات الشعوب العربية ، إذ يذهب بعض المحللين الغربيين الى القول بأن وضع الوطن العربى فى المستقبل سوف يشبه/ فى أحسن الأحوال/ وضع دول أمريكا اللاتينية بوصفها مجموعة من البلدان التى تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك فى شكل وحدة ذو كيان سياسى مشترك، وهنا بالتحديد تكمن التحديات الحقيقية للنظام الشرق أوسطى المقترح بالنسبة الى المستقبل العربى.

كذلك هناك «البعد الثقافى» لصراع مرحلة ما بعد السلام، فاذا كانت اسرائيل تود الدخول الى المنطقة العربية اقتصادياً، فانها ضد «التطبيع الثقافى» لأن معظم قيادات وكوادر الدولة «الدولة العبرية» يعتبرون أنفسهم إمتداداً للغرب فى المنطقة، وقد عبر عن ذلك غالبية مفكرىها وساستها، فهم يرفضون الارتباط بثقافات المنطقة، ويطرحون بديلاً عنها الارتباط بعالم دول البحر الابيض المتوسط، عالم الغرب وثقافته ..

فى مواجهة هذه التحديات، فان العقل العربى مطالب بطرح صياغات فكرية جديدة من شأنها مواجهة التحديات القادمة، فماذا عسانا فاعلون؟.

لن يتحقق النجاح للفكرة العربية فيما نسعى اليه، إلا بخروج العقل العربى من اسار و«قمقم» الأيديولوجيات والشعارات، الى حيز العلم، فالفكرة العربية قد نتجح وقد تفشل كغيرها من التيارات القومية فى العالم، وأنها لا تثل تعبيراً عن

أمة موجودة بل مشروعاً لايجاد أمة، وبالتالي فإنها فعل لإرادة ذاتية وإعية، ومشروع رهن ينبغى تجسيده وتحقيقه، تماماً كما هى «السوق الأوسطية» التى يراد لها أن تقوم.

بمعنى آخر، انه يجب التعامل مع فكرتى «النظام العربى» و«النظام الشرق أوسطى»، بأنهما متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقيق والتجسيد، أنهما مشروعان تتحدد قيمة وجودهما فى التاريخ والمستقبل، بأنهما مشروعان أراديان متنافسان، ومن الطبيعى أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر، ومن الطبيعى أن يميل العربيون للأول منهما لا للمشروع الشرق أوسطى، ولكن تعلق أصحاب المشروع العربى بالمفهوم العربى على حساب المفهوم الشرق أوسطى لا يعطى المشروع الأول أى حظ اضافى بالنجاح إلا بقدر العمل الجاد على تحقيقه، وبالتالي فان وجود الأمة العربية ليس هبة أزلية أو دائمة، أنها من الآن فصاعداً يجب التعامل معها - أى الأمة والقومية العربية - بوصفها مشروع يتعين تحقيقه، واحتمال من الممكن تعثره وفشله، تماماً كما السوق هى مجرد احتمال وفكرة تسعى بكل السبل وشتى الوسائل الى التحقيق والنهوض!

«تحديث المشروع العربى»

من حقائق ودواعى التطور، أن الفكرة أى فكرة، لاكتسب أهميتها دون ارتباطها برؤية تحديثية، قادرة على تحويل الأفكار والتصورات الى حقائق مادية ملموسة والى واقع يعيشه الناس وينعمون بمكاسبه وإنجازاته ..

فمنذ قيام محمد على ببناء مصر الحديثة، واكسابها مواصفات عصرية لم تنقطع الحملة الغربية المعادية ضد العرب، ودون العودة الى الملفات التاريخية القديمة، تبقى ملامح حركة النهضة العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، فمع نهوض الفكر القومى وصعود القومية العربية ارتبطت النهضة الفكرية بحالة تحديثية شاملة مما استوجب تربص الغرب الاستعمارى بها، ويمكن الإكتفاء بالاشارة الى ثلاثة أحداث تاريخية لنذكر أن المواجهة الغربية للشرق العربى لم يكن مبعثها الصعود النظرى للفكرة العربية فحسب، ولكن لاقتنائها بحركة تحديث وتطوير ... فحملة السويس على مصر الناصرية، وحملة حلف شمال الاطلسى والجيش الفرنسى على ثورة الجزائر التحررية، والتآمر الغربى والامريكى على إجهاض النتائج العسكرية لحرب أكتوبر ١٩٧٣، هى حملات متعددة لعدو واحد اتفق على

إجهاض التجربة العربية الحديثة، فالغرب شن حملاته على هذه النماذج الثلاثة، وعلى غيرها، لأنه اعتبرها، وعن حق، مهددة لمصالحه الحيوية، فقد امتلكت عناصر وأسباب التحديث والنهضة والتنظيم والتفكير والتقنية، ما يكفى لأن يكون تهديدها للمصالح الغربية- بوسائل مقبولة وسلمية- أمراً لا يطيقه الغرب، وينبغي أخذه بالحسبان، فإن تم الفشل فى تطويعه فينبغى تدميره .. وهو ما حدث بالفعل بتحريك إسرائيل بشن حرب يونيو ١٩٦٧، أو إجهاض سلاح النفط العربى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو فرض التسوية المشروطة على العرب، كما أسفرت وقائع ما بعد حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١.

ولذلك فحداثة المشروع الشرق أوسطى هو مكنم الخطر، ولذلك يتعين بناء المشروع العربى على أسس من الحداثة والتطور، فالتمسك بما يسمى إجمالاً بالتراث العربى فى الوحدة والثقافة لا يكفى للمواجهة القادمة، فالمشروع الشرق أوسطى سيكتسب المزيد من القوة إن كانت مواجهته قائمة على فكرة الإنتواء على الذات، وعلى الهوية التقليدية- وعلى التاريخ المعاد كتابته بألوان وردية، إن طرح البديل العربى، لمشروع السوق الشرق أوسطية، لن يتقدم إلا بتمسك أصحاب المشروع البديل بوسائل تتفوق على «السوق» حداثة وعقلانية ونظرة حازمة نحو المستقبل بدلاً من التغنى بالماضى

«مشروع مقترح للنهضة العربية»

تبدأ مرحلة النهوض العربى المفقود بالبحث عن وسائل جديدة لتحقيق الأهداف والغايات القديمة، فإذا كانت الامة الواحدة والوحدة العربية هى الأهداف التى اعلنتها الأمة العربية فى منتصف الخمسينات وظلت متمسكة بها برغم عشرات الستينات وتراجعات السبعينات، فان الوسائل المقترنة بمرحلة مقبلة هى الواجبة التغيير والتحديث والتطوير ..

فالفكر يظل فكراً طالما لم تشمله الوسائل بيد الابداع والتحقق والتنفيذ، والغايات والأهداف تظل أمنيات جميلة عند الساسة والمفكرين والشعب مالم تجد الطرق الصحيحة والواقعية لتطبيقها وتجسيدها وتوفير الضمانات الكفيلة بنجاحها .. ولذلك فان عناوين التمسك بالأهداف والغايات القومية، التمسك بالحدثة، ومن عناوين التمسك بعملية التحديث: التجربة العربية الراهنة والنهضة المستعادة، تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الأيديولوجية والحكم على أية سياسة أو على أى حاكم لا بمعايير الخطب الرنانة من القضايا الكبرى التى يسعى الحكام دائماً جرنائها، بل بمقاييس عادية متعارف عليها، كنمو الناتج المحلى والقومى، ومستوى البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، والفائض فى التجارة الخارجية وانخفاض حجم الديون الخارجية، ومستوى التصنيع، وسرعة انتقال التكنولوجيا وتأصيلها ويرتبط بعملية تحديث الوسائل، دعوة أخرى مماثلة بالتواضع فى تحديد الاهداف- دون التنازل عنها- وتوضيح الامكانات والاعتراف بالعوائق والصعوبات .. علنا نتصنّع آنذاك من الكف عن هذا التأرجح العقيم بين الأوهام الطوباوية والشعور المقيم بالعجز.

«دور جديد للجامعة العربية»

ليس هناك شك بان الجامعة العربية هى المؤسسة العربية الأولى المعنية بتجسيد الاهداف العربية، أو بمعنى آخر هى الوسيلة الاولى والأهم المطالبة بادخال التحديث المطلوب على مؤسساتها ولذلك فهى البديل المؤسسى التقليدى للسوق الشرق أوسطية..

لكن هذا البديل الموجود فعلاً على أرض الواقع كيف يواجه مشروع «السوق»؟
يكفى للإجابة على هذا التساؤل أن نذكر أولاً، بأن الجامعة لم تؤثر لا من قريب أو
بعيد في تطور الاقتصادات العربية خلال السنوات الماضية، فهي لم تؤثر في شيء
في أهم تطور اقتصادي بين العرب بعضهم تجاه بعض، أي إنتقال العمالة من بلدان
فقيرة الى أخرى ثرية، فهي لم تسهل هذه العملية، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة
المنتقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بعض بلدان الاغتراب. ثم أن
الجامعة ثانياً، لم تنجح يوماً في عملية تأسيس تبادل حر للسلع، ولم تنجح حتى في
تصديق الاتفاقات التي رفضها البعض، ووقعها البعض ثم لم يصدق عليها، ووقعها
البعض الآخر وصدق عليها ولكنه لم ينفذها!!

لكن برغم هذه السلبيات، فإن الجامعة هي الإطار العربي الوحيد القادر على
إحداث النهضة المؤسسية داخله، فهي برغم العثرات والمثالب المستمدة من الواقع
العربي، فهي الصيغة المقبولة من النظم العربية كافة، لأنها تملك من الوسائل
والصلاحيات ما يسمح لها بفرض سياسة ما على أحد النظم العربية، أو فرض
عقوبات سياسية أو اقتصادية عليه إذا أخل بصيغة التعاقد العربي أو أضر بالمصلحة
العربية العليا، ولا ينبغي حسابان قرار المقاطعة العربية الذي أصدرته الجامعة العربية
ضد مصر عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عقوبة بالمعنى الدقيق، فبسبب افتقاده
الحس السياسي والصدق في التوجه فلم يصب النظام المصري بأي ضرر، فضلاً عن
بقاء الروابط العميقة بين الشعب المصري وأشقائه من الشعوب العربية برغم حملة
المقاطعة الرسمية، مما أفقد القرار الصادر من اجتماعات قمة بغداد أي تأثير سياسي
ملحوس..

على أي الأحوال، فإن الأوضاع العربية الراهنة تختلف كل الاختلاف عن ذلك
المتاح المصاحب لعام ١٩٧٨، وهو عام قمة بغداد، فالرافضين للمعاهدة المصرية.
الاسرائيلية آنذاك يجدون أنفسهم اليوم سائرون في نفس الطريق لتحقيق نفس
الغاية، وهي الصلح مع اسرائيل، وإن كان بشروط أقسى وأمرأ؟

وعلى ذلك ينبغي البحث عن دور جديد للجامعة العربية في ظل هذا المتاح
الجديد، ولا نجد أفضل مهمة ملقاة على عاتق الجامعة سوى بناء السوق العربية
المشتركة، فهي الوسيلة الوحيدة القادرة على توحيد جهود الوطن العربي
وامكاناته الاقتصادية- وهو أحوج ما يكون اليوم الى وحدة الصف- وتوفر له

سهولة استعمال السلاح الاقتصادي كقوة ضاربة، ومن تطور المؤسسات الاقتصادية العربية على الوجه الصحيح لتتمكن في المستقبل من أن تواجه المنافسة الخارجية من أى مصدر جاءت منه وتدخل اتفاقات ثنائية مع الدول الاخرى أو التكتلات الاقتصادية الاخرى، تمنح وتمنع، لما يؤمن مصالح الوطن العربى الاقتصادية والسياسية على حد سواء.. ولا نجد أفضل من الوقت الراهن للبحث بجدية في إقامة السوق العربية المشتركة، فاتحاد كلمة العرب السياسية مهم جداً في الظروف الراهن، أما وحدة كلمتهم الاقتصادية فاهم بكثير، حاضراً ومستقبلاً...

« مهام عربية عاجلة »

ويأتى الموقف العربى الجماعى من المقاطعة العربية لاسرائيل كأحد الاختيارات الهامة لصدق التوجه العربى ووحدة كلمته على الصعيد السياسى والاقتصادى، فينبغى الاستثمار بالمقاطعة العربية، طالما أن المفاوضات مستمرة، وطالما أن هدف السلام العادل والشامل لم يتحقق بعد، بل ينبغى فى ظل المناورات الاسرائيلية أن تنفذ المقاطعة العربية وتحترم شروطها بدقة وانضباط والتزام اكثر بكثير مما كان قائماً قبل بدء المفاوضات، لانها ورقة الضغط الأهم فى عملية الصراع التفاوضى مع اسرائيل، وأيضاً بسبب جو التراخى الكاذب الذى تخلقه عملية المفاوضات.

ويجانب التمسك بشروط المقاطعة العربية ينبغى إبتكار وسائل وآليات منع التطبيع فى ظل ظروف السلام العربى / الاسرائيلى الجزئية، ذلك أن التطبيع فى ظل - هكذا ظروف- لن يقتصر على ما كنا نخشاه ونحاول منعه خلال مرحلة الصراع العربى / الاسرائيلى، أى دخول البضائع الاسرائيلية مباشرة الى الأسواق العربية، فى قناعتنا ان مجالات التطبيع الاكثر رواجاً والاكثر أهمية، وبالتالي الاكثر خطورة علينا، ستكون فى الغالب عبر مؤسسات عملاقة متعددة الجنسيات أو عبر مؤسسات كبيرة ذات شهرة واسعة أجنبية وغير اسرائيلية، أو عبر مؤسسات قابضة انشئت حديثاً من أجل أعمال التطبيع الجديدة يصعب معها كثيراً معرفة حجم المساهمة الاسرائيلية فيها.

أى انه علينا أن نطور مفاهيم ووسائل واساليب وشروط المقاطعة حتى تتلام مع ماهو منتظر من محاولات التطبيع فى ظل ظروف السلام الجزئى القائم اليوم والمرشح لأن يستمر طيلة فترة المفاوضات العربية / الاسرائيلية، وحتى تحقيق هدف السلام العادل والشامل، بمعنى أوضح فان المطلوب الآن إبقاء المقاطعة، وتشديدها،

ثم تطويرها لتواجه محاولات التطبيع الجديدة، كل ذلك كوسيلة ضغط فى المفاوضات العربية/ الاسرائيلية.

وتأتى المهمة العربية الثانية أمام الجامعة العربية، هى صياغة علاقات جديدة مع التجمعات الاقتصادية الدولية، فتحديات النظام الشرق أوسطى تستوجب إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة مثل: السوق الأوروبية الموحدة، مجموعة إقتصادات بلدان المحيط الهادئ «الباسفيك» إيبك، مجموعة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا التفضيلية فى مجالات التبادل التجارى واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وضمن هذا التصور، لابد من إستعادة دور بلدان «مجلس التعاون الخليجى» للتحرك ضمن اطار الجماعة الاقتصادية العربية والاسهام بدور فعال ومباشر فى السوق العربية المشتركة، بهدف تعزيز القوة التفاوضية العربية فى حقل العلاقات الاقتصادية الخارجية.

أما المهمة الثالثة والاخيرة، هى تنفيذ البرنامج الإنمائى الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى بصورة عاجلة، فبقدر ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية فى تلك المناطق، فإن الاختراق الاسرائيلى لاقتصادات الوطن العربى سيكون مؤكداً، فوفق المفاهيم العسكرية، فإن الاقتصاد الفلسطينى القوى سيكون بمثابة خط الدفاع الأول لمواجهة الاختراق الاسرائيلى، فمتانة هذا الاقتصاد وقوة بنيته ستكون مانعاً للغزو الاقتصادى فضلاً عن استعصائه بأن يكون تابعاً للاقتصاد الاسرائيلى. وعلى ضوء ذلك ينبغى وضع «البرنامج الإنمائى الفلسطينى ١٩٩٤ - ...» الذى بدأ العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشارك فى إعداده أكثر من تسعين باحث من داخل الاراضى المحتلة وخارجها، . وضعة موضع التنفيذ، وهو برنامج يأخذ فى حسبانته وضع أول خطة إنمائية فلسطينية تحدد الاستراتيجيات والاسس والبرامج التفصيلية لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة. فهذا البرنامج ينطلق من منظور استراتيجى الى بناء الاقتصاد الفلسطينى على صورة اقتصاديات دول آسيا الصغيرة الديناميكية مثل سنغافورة وهونج كونج، وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وفى اطار اقتصاديات السوق الحرة، وارساء علاقة مميزة مع الاردن فى كافة المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ثابتة.

<<استراتيجية عربية مرحلية>>

واضح ماندعو اليه هو أن نرفض نظرية السلم الاسرائيلي هذه كما رفضنا ونرفض نظرية الردع الاسرائيلي، حتى لو اضطررنا الى دخول الحرب في سبيل ذلك، كما فعلنا سابقاً، وفي عناد وتصميم، أربع مرات، مع الفارق الكبير أن الحرب ضد السلم الاسرائيلي هي حرب اقتصادية، لا عسكرية، وهي حرب نملك نحن، لا غيرنا، أمضى أسلحتها وأقواها وأحدثها، فتقرر نحن وحدنا متى نبدأ الهجوم، وأين نبدأ، وكم جبهة نفتح، ومتى نكشف هجومنا، ومتى «نوقف إطلاق النار» غير مضطرين الى الاهتمام الدائم الخائف بالجسور الجوية والبحرية لتنقل لنا السلاح الذي نحتاج اليه لمواصلة القتال، فما علينا إذن لكسب هذه الحرب، إلا أن نعد أنفسنا لها منذ اليوم، وأن نتدرب على إجادة استعمال أسلحتها المختلفة المتعددة والتي هي، كلها، في حوزتنا وملك أيدينا.

ولذلك يتعين علينا عدم الوقوع في شرك السلم الاسرائيلي الذي قد تزين لنا أكثر من جهة منافعه ومحاسنه ومكاسبه بألف لون ولون، بل نقول بان ندخل «مفاوضات السلام» وفي استعدادنا القبول بالصلح السياسى في مقابل تنفيذ قرارات مجلس الأمن كما نفهمها نحن، ومن ضمنها حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن من غير القبول بالصلح الاقتصادى في حال من الأحوال، ويبقى التعامل الاقتصادى سلاحنا الأقوى، الذى نشهره في وجه اسرائيل مادامت مصرة على الاستمرار كدولة عنصرية.

هكذا نرى أن تكون مرحلية الاستراتيجية العربية، وهكذا نرى الدخول في معادلات الصراع الجديد المفروض على منطقتنا .. علينا التمسك بالأهداف العربية العليا، وتحديث وسائلنا، حتى تكمل التجربة العربية الراهنة شروطها .. فبدون ذلك: أى التمسك بالغايات القومية والتحديث على كل صعيد لن تتحقق النهضة العربية المأمولة، وسيكون البديل «الشرق أوسطى» هو الصيغة المفروضة على الأمة العربية.. وهذا ما ينبغى مقاومته، بالنهضة والوحدة والتمسك باهدافنا العادلة ...

ملاحق الدراسة

ملاحق الدراسة

x لتدارك بعض الجوانب التي غاب عن هذه الدراسة، فقد رأيت إحاطة الكتاب بثلاثة دراسات نشرتها في فترات متباعدة فالأولى تتناول الجانب التاريخي لقيام النظام العربي، والثانية، تحدد اسهامات الرئيس عبد الناصر ودوره التاريخي في استنهاض نظام عربي مستقل، أما الثالثة، فتعرض لأهم قضايا النظام الشرق أوسطى كما عبر عنه مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في أكتوبر عام ١٩٩٤.

النظام العربي .. ومعركة الميلاد

استقر المجتمع الدولي في النصف الثاني من عقد الثمانينات على نظام دولي جديد، نظام يقوم على انقراض الحرب الباردة ونبذ اللجوء الى القوة في حل المنازعات الدولية.

وقد قامت دعائم هذا النظام على أسس جديدة من الشرعية الدولية، لم تكن موضع اتفاق أو تراضى حوال عقود متصلة من القرن الحالى، بل يمكن القول أنها كانت موضع نزاع وصراع، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انقسم العالم الى معسكرين متنازعين يعد أن شهد مرحلة مؤقته من التعاون فرضتها ظروف الحرب، تلك الحرب التى شهدت تحالفاً «براجماتياً» بين الاشتراكية والرأسمالية، لمواجهة خطر داهم جسدتها النزعات العسكرية الفاشية والنازية التى امتلكت قلب أوروبا فى نهاية الثلاثينات وبدأت تمارس تهديدها العسكرى على دول أوروبا بأسرها فى مطلع الاربعينات.

وبعد ان انتهت الحرب تم التدشين لبداية عصر الحرب الباردة، التى قننت أوضاعه اتفاقية «يالتا» والتى انطلقت من التسليم بحتمية التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية. وذلك على انقاض انهيار المانيا النازية وهزيمتها العسكرية. ولم يكن التسليم بالتناقض بين الشرق والغرب هو التسليم بوسائل تقليدية للصراع، فنظراً لامتلاك المعسكرين المتصارعين أسلحة الدمار النووى، فقد أصبحت الحرب المباشرة غير قابلة للتحقيق، وغدت الرغبة فى تعميم السلام الشامل حلماً غير قابل للتجسيد فى نفس الوقت.

وقد خلقت هذه المرحلة من الصراع الدولى نمط جديد للتعامل بين القوتين العظميين، فبين عدم القدرة على استخدام السلاح النووى فى الصراع العسكرى، وبين الرغبة فى بناء السلام وعدم القدرة على تحقيقه. تشكلت الخريطة الدولية؛ فبرز الصراع الأيديولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية على امتداد العالم، وفتحت ساحات وميادين جديدة فى آسيا وأفريقيا، فاشتعلت الثورة الوطنية فى أحراش إفريقيا

وغابات آسيا، ونهضت نماذج متعددة للاستقلال الوطنى والتنمية فى كثير من الدول الحديثة النمو، وأخذ الصراع الايديولوجى بين قطبى النزاع- أمريكيا والاتحاد السوفيتى- صيفاً شتى، كان أبرزها انقسام العالم الى معسكرين عسكريين هائلين، مما أحدث استقطاباً شاملاً على خريطة العالم. ووجدت حركات الاستقلال والشعوب المستقلة حديثاً أنها ليست بعيدة عن هذا الاستقطاب الحاد فى الصراع الدولى.

«العالم العربى فى قلب الصراع»

وكان عالمنا العربى فى قلب هذا الصراع لاعتبارات عديدة، ولأسباب تتصل مباشرة بامكاناته الهائلة وأفاقها المستقبلية.

× كانت الثورة الوطنية، وحركات التحرير بها قوج بمطالب الاستقلال الوطنى والعدل الاجتماعى والحريات السياسية.

× ولتوسط العرب قلب العالم، تأكدت مقولة نابليون عن الاهمية الاستراتيجية للعالم العربى فى الصراع الدولى، والتى زادت بفعل الاستقطاب الجديد فى التحالفات الدولية.

× ويتفجر الثورة البترولية الهائلة فى اكثر من موقع، من مواقع عالمنا العربى، دخل النفط كأحد عناصر الاهمية الاستراتيجية فى اقتصاديات العالم والطاقة المحركة به، خاصة فى العالم الغربى.

وفى منتصف الأربعينات ومطلع الخمسينات بدأ النظام الدولى فى التشكل، واحتلت المنطقة العربية مكانها البارز فى المخطط الاستراتيجى للغرب. وقد تحددت عناصره فى المهام التالية:

أولاً: اقامة اسرائيل فى قلب الوطن العربى، كنموذج للاحتلال الاستيطانى، لفصل مشرقه عن مغربه، والقضاء على أمل الوحدة بين شمويه، وأجهاض التنمية المستقلة فى اقطاره.

ثانياً: ربط المنطقة، ومحاصرتها بسلسلة من الأحلاف العسكرية والسياسية، والتعامل معها كجزء من «المخطط الشرق أوسطى» الذى يقوم على طمس التحايىز القومى العربى.

ثالثاً: تأمين المصالح الاقتصادية للغرب بطريقة التواجد المباشر، أو بخلق تحالفات

سياسية مع عدد من الكيانات والمؤسسات السياسية بالمنطقة، مما يعمق عوامل التجزئة، ويدفع الى الصدارة القطرية والاقليمية بدلاً عن الارتباطات القومية المشتركة. وبذلك يتحقق وفق هذا المخطط هدفين أساسيين.

الهدف الأول: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة الى الوحدة العربية، فتنبعاً لهذا التصور تصبح القومية العربية فكرة يحيطها الغموض، ان لم تكن غير ذات موضوع على الاطلاق. وقد برز في هذا المجال اتجاهان: اتجاه يتحدث عن «خرافة» الوحدة العربية، باعتبار العرب يتحدثون عن امة واحدة ولكنهم يتصرفون كدول قومية مستقلة، وهى دول تستند- وفق تصور الغرب- على خصائص قومية متميزة تجعل من تونس والعراق ومصر على سبيل المثال، قوميات متعددة لا يجمعها رابط مستقر، بقدر ما تفرق بينها عوامل الاختلاف والتحيز والاضطراب. واتجاه ثان يعترف بوجود القومية العربية باعتبارها مجموعة من الروابط الثقافية والتاريخية، ولكن لاعتبارات تتعلق بالنظم السياسية العربية فان أمل الوحدة يعد في حد ذاته غاية يتعذر الوصول اليها أو الاقتراب من تحقيقها.

الهدف الثانى: تبرير شرعية الوجود الصهيونى فى المنطقة، وفق هذا التصور فان المنطقة العربية هى خليط من القوميات والشعوب واللغات، وتصور قيام وحدة بينها هو ضرب من المحال ومن ثم، فان النتيجة المنطقية هى أن تكون لكل «قومية من هذه القومية دولتها الخاصة بها، وفى هذا الاطار تكتسب اسرائيل شرعيتها، باعتبارها احدى الدول القومية فى هذه المنطقة».

«ميلاد النظام الاقليمى العربى»

فى مواجهة هذه التحديات بدأ النظام العربى فى التشكل، والنظام العربى هنا لا يعنى الامة العربية أو القومية العربية، ولكنه يعنى تحديداً مجموع النظم السياسية العربية، ملكية أو جمهورية، رئاسية أو دستورية، وهى نظم اختلفت طبيعتها السياسية لأسباب تاريخية وحضارية تكونت وتحددت ملامحها وعناصرها عبر سنوات طويلة من الزمن.

والنظام العربى هو بنية النظم العربية مجتمعه، التى تربطها عناصر وحدة اللغة والتاريخ والحضارة، وهى عناصر منسوبة إلى الامة الواحدة، ولتوافر هذه العناصر فى

التجمع البشرى الذى يسكن منذ آلاف السنين هذه الرقعة الممتدة من الخليج العربى شرقاً حتى شواطئ الاطلسى غرباً، تشكلت الأمة العربية وترسخت عناصرها .

وفى مواجهة تحديات ما بعد الحرب العالمية الثانية وجدت النظم العربية التى حصلت على «استقلالها الشكلى»، أنها فى حاجة الى كيان مؤسس واحد يحافظ على الوجهه الرسمى لوجودها، ويدفع بعض مطالبها الاستقلالية للاستكمال والتحقيق، فبرغم حصول مصر -على سبيل المثال- على استقلالها عام ١٩٢٢ أثر ثورة ١٩١٩، إلا أن تصريح فبراير الصادر فى نفس العام قد سحب جوهر هذا الاستقلال وأفقده أى معنى من معانيه، ولذا ظلت الحركة الوطنية المصرية تناضل من أجل اعادة بعض المكاسب المهذرة لهذا الاستقلال واعتبرت نجاحها فى إبرام معاهدة ١٩٣٦ غاية المنى، وهى المعاهدة التى قضت بتجميع قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس، مع بقاء الهيمنة الفعلية للسفير البريطانى على المقدرات السياسية للبلاد .

وجاءت سنوات الحرب الثانية ليتأكد للحركة الوطنية المصرية أن بريطانيا أبرمت المعاهدة بسبب ترتيبات الغرب للحرب العالمية الثانية، وليس رضوخاً للمطالب المشروعة للحركة الوطنية المصرية، ولذا وجدت مصر فى أعقاب الحرب أن استقلالها مهدر وسيادتها منقرضة وقرارها السياسى غائب. وقد حاول واحزابها التقليدية تحسين الشروط التى جاءت بها معاهدة ١٩٣٦، ولكن محاولاتها المستمرة وُجِعت بالرفض من قبل الحركة الوطنية بفصائلها الشعبية التى وجدت فى محاولات تلك الأحزاب أنها مراهنه خاسرة تتم فى حلبة الاستعمار وسيادته، أصطدمت بالاحباط المستمر بسبب تنكر الاحتلال لوعودها التى أطلقتها فى سماء المنطقة عشية اندلاع الحرب.

ولم يكن الشأن المصرى وحده الذى يعانى من هذه الأزمة التى تتعلق بسيادته المنقوصة واستقلاله الشكلى، ولكن ازمة التحرر كانت شاملة، ومطالب الاستقلال فى المستعمرات البريطانية فى الخليج العربى، والفرنسية فى شمال أفريقيا كانت الموضوع الدائم للصراع والكفاح المسلح للفصائل الوطنية فى هذه الأقطار.

كانت النظم العربية تحتاج الى نظام أو اطار مؤسسى يعبر عن مطالبها فى نيل الاستقلال الوطنى أو استكمالها، اطار يكون بمثابة الكيان السياسى الواحد الذى يضم النظم العربية برغم اختلافاتها السياسية أو التاريخية، ويوجد ارادتها السياسية حول اتحد الادنى من المطالب الوطنية والقومية تجاه قوى النظام الدولى الجديد الذى أفرزته الحرب العالمية الثانية.

ولذلك فقد اتفقت الادارة السياسية للنظم العربية على اقامة الجامعة العربية فى مارس عام ١٩٤٥، أى قبل الاعلان الرسمى بنهاية الحرب العالمية الثانية بشهور قلائل، وقبل قيام منظمة الأمم المتحدة بما لا يقل عن عام. كان العالم فى سبيله الى صياغة جديدة، فقد سقطت دول المحور، واحتلت المانيا بقوات الحلفاء وضربت اليابان بأول سلاح ذرى فى التاريخ، وانهارت عصابة الأمم التى تشكلت فى أعقاب الحرب الأولى تحت قنابل الحلفاء وسقوط الآلاف من الضحايا على جانبي خطوط القتال.

وكان العالم العربى ساحة واسعة ممتدة أمام القوى الجديدة الصاعدة من انقراض الحرب، كانت بريطانيا وفرنسا تلحقا جراحهما برغم النصر الذى تحقّق، وغابت دول المحور عن ميدان الاطماع الاستعمارية بفعل الهزيمة الدامية، ولم يبق بين انقراض الحرب وانتهياراتها المتسارعة سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كانت الأولى مصدر التحويل الهائل لقوات الحلفاء الغربيين فى ميادين القتال، ولم يشارك جنودها فى الحرب إلا فى ساحات محدودة وفى السنوات الاخيرة من إسدال ستار النهاية على مسارح القتال، وكانت القوات السوفيتية الهائلة فى ميادين القتال ومسارحه الممتدة من موسكو فى أقصى الشرق إلى برلين فى أقصى الغرب، هى جواز مرور الاتحاد السوفيتى الى عالم القوى الأعظم عن جدارة واستحقاق.

ولم يغيب عالمنا العربى عن مخططات القوى الجديدة، بل لم يتعد عن سياسات وخطط القوى التقليدية، فقد راودتها احلام القوة التى تهشمت فى ميادين القتال. ولذلك فقد سارعت بريطانيا الى وضع سياسة جديدة لدول المستعمرات فى «الشرقين الاوسط والادنى»، وزادت قبضة العنف الفرنسية على دول شمال افريقيا، فبلغت ضحايا مظاهرات مدينة سطيف فى الجزائر عام ١٩٤٦ اكثر من أربعين ألف شهيد فى يوم واحد ٢١٠٠.

وتحالفت القوى الجديدة الباقية من ركाम الحرب ونيرانه، مع القوى التقليدية التى ادركت أن زمانها ينذر بالافول على قيام اسرائيل، كيانا غربياً فى قلب الجسد العربى، يمتص طاقاته المتجددة، ويلهب ظهر حركته الوطنية بسياط العنف والأرهاب. ولذلك لم يكن غربياً أن يتوافق اعلان قيام جامعة الدول العربية وميلادها، مع بيان الملوك ورؤساء العرب المجتمعون فى انشاص على توحيد الصفوف العربية لمواجهة موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، والتوجه الى بريطانيا ومناشدتها الالتزام بما جاء فى الكتاب الابيض الصادر عام ١٩٣٩ والذي حدد اعداد المهاجرين اليهود

ووضع مجموعة من القيود عليها.

كان النظام العالمى تتحد قواه الفاعلة، وكان النظام العربى تتشكل ملامحه. وكان النظامان يتخلقان فى ظل معركة جديدة يشهدها العالم بأسره. كانت القوى الصاعدة من انقراض الحرب تعيد صياغة العالم بفعل أطماعها المختلفة والمتعددة، وكان النظام العربى يتكون ويتشكل مدفوعاً بمطالب الاستقلال والعدل والديمقراطية.

وكانت مطالب الأمن وصون الأوطان من أخطار الغزو والاحتلال هى الحد الأدنى الذى التقت عليه إرادة النظم العربية، فاجتمعت على اتخاذ قرار الحرب فى فلسطين، واتفقت على اصدار ميثاق «الضمان الجماعى» عام ١٩٥٠ ليطرح لأول مرة، اتفاقية جماعية للأمن العربى.

«النظام العربى .. والاستقلال المنقوص»

كان النظام العربى آنذاك يتحرك صوب حدوده كأقطار تعاني مشكلات هائلة تنال من طبيعته استقلاله، فقرار الحرب فى فلسطين والذى شاركت فيه سبع من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة، وضعت تفصيلاته بين يدى قوى الاستعمار البريطانى، وسلمت القيادة العليا للجيش العربى الى الجنرال الانجليزى «جلوب» باشا. ١٢ وضمان الأمن الجماعى العربى كان صياغة متقدمة لواقع أمنى مُخترق حتى أعماق الأعماق، فالجيش العربى «قيادة وخطط وامكانيات» تتحرك وفق العقيدة القتالية الغربية، بل أن خطط العمليات كانت أجهزة الأركان البريطانية على علم بكل تفصيلاتها.

كان النظام العربى، كما عبرت عنه الجامعة العربية، هو نظام يدور فى فلك التفكير السياسى «الشرق أوسطى» أى التفكير الاستراتيجى الغربى تجاه المنطقة، وبرغم أن النظم العربية حاولت بناء نظامها الاقليمى تعبيراً عن ارادة عربية، إلا أنها بفقدائها الجوهر الحقيقى للاستقلال الوطنى أصلاً، جاء «نظامها المأمول» تجسيدا مباشراً لروابط التبعية ومقتضياتها المذلة.

فقد جاء فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية الموقعة فى ١٣ ابريل عام ١٩٥٠، مانصه «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة، اعتداء عليها جمعياً، ولذلك فانها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى تلتزم

تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة
بجمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع مآليها من وسائل بما فى ذلك استخدام
السلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام الى نصابها».

وبرغم أن هذه المعاهدة كانت تحمل فى مضمونها رؤية صادقة لمواجهة خطر قائم
سعل. جسده اسرائيل، فانها كانت غير ذات معنى فعلى إزاء هذه المواجهة
تتملة، القوات البريطانية كانت تحتل مصر والاردن والعراق تحت ستار معاهدات أو
أقيات ثنائية الأمر الذى كان يلقى بظلاله الكثيرة على جدوى هذه المعاهدة.

ولأن هذه المعاهدة كانت تمثل فى أحد جوانبها اهتمام النظام العربى بالعمل
ربى المشترك والاتفاق على قضايا أمنه، فانها قد مثلت خروجاً -ولونظرياً- عن
اق ومنهج التفكير «الشرق أوسطى» لقضايا الأمن بالمنطقة، ولذلك فقد سارعت
الولايات المتحدة فى الشهر التالى مباشرة لتوقيع المعاهدة، وبالتحديد فى ٢٥ مايو
عام ١٩٥٠، بإصدار التصريح الثلاثى حول سياسة الدول الغربية إزاء «الشرق
وسط» بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا.

كان أول بند فى التصريح الثلاثى يتضمن معارضة الدول الثلاث لسباق التسلح
، العرب واسرائيل، وأشار الى أن الطلبات المقدمة من البلاد العربية لشراء الأسلحة
لمواد الحربية الأخرى سينظر فيها فى ضوء «مبادئ ثلاثة هى: الأمن الداخلى،
الدفاع الشرعى، ودور هذه الدول فى الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها فى الدفاع
ن المنطقة».

وقد أحس النظام العربى أن المبادئ الثلاثة التى يتضمنها هذا التصريح تعطى
اسرائيل الحق فى التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة، فضلاً عما تمثله من
دخل صريح فى شؤونها الداخلية.

واجتمع مجلس الجامعة العربية فى ١٢ يونيو عام ١٩٥٠، وأصدر بياناً يرفض
فيه وصايا الدول الثلاثة على المنطقة، وأشار الى «أن مسئولية حفظ الأمن الداخلى
والدفاع الشرعى والحفاظ على الأمن الدولى يقع على عاتق الدول العربية وجامعة
الدول العربية»

كان النظام العربى بصدمة المبكر مع الرؤية الغربية لقضايا الأمن فى المنطقة
ينذر برغبة عربية للتميز والتحرر والاستقلال ، وكان النظام الدولى الذى أفرزته الحرب
الثانية يسعى بالحاح على تأمين عالمنا العربى فى مخططة الجديد، كان الاتحاد

السوفيتى هو الطرف الآخر فى المعادلة الدولية الجديدة، ولكنه كان الغائب عن الحركة الفعلية فى ميادين تتصل مباشرة بحدوده وامنه وسلامته، ولكنه بفعل جموده العقائدى الذى عبر عنه ستالين بفهمه الخاطئ لطبيعة الحركة الوطنية العربية، جعل الغرب هو الطرف الحى والفعال فى الصراع الجديد فى الشرق العربى الذى بدأت ملامحة تنذر بعواصف القادمة وصداماته المدوية.

وكانت المرحلة القادمة من بروز النظام العربى الجديد، تتوقف على مقدرة الأمة العربية وثورتها التحررية على التخلص من روابط التبعية وكسر حلقات الاذلال المضروب حولها، واقتحام المعارك بجسارة المقاتل، لا بخضوع المستسلم..

١٩٩٠/١٠/١٤

الدراسة الثانية

«عبد الناصر .. والنظام العربى»

فى عام ١٩٥٣ التقى وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس بالرئيس عبد الناصر. كان اللقاء فى القاهرة ، وكانت المناسبة استكشاف آفاق النظام الجديد فى مصر وأهدافه السياسية.

كان العام وقتها قد خرج من الحرب العالمية الثانية، اصبحت خريطة الصراع الدولى قد استقرت ، وانتهت قوى وبرزت قوى. وأصبح العالم منقسماً بين قطبين رئيسيين. الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وكانت ورائها وأمامها ساحة ممتدة من الدول حديثة الاستقلال أو المستعمرات المترامية الاطراف، وأصبح الصراع بين القطبين الرئيسيين هو المقدرة على استحوار مناطق نفوذ جديدة، واحتلال مساحات واسعة من ذلك الميدان.

كانت مصر هى واحدة من المواقع المؤثرة فى تلك الساحة الممتدة من اندونيسيا شرقاً حتى امريكا الوسطى فى أقصى الغرب، فهى بالمقاييس الاستراتيجية تتوسط عالمها العربى، معايير البشرية هى القوة الأكبر، وبالحسابات الاقتصادية كانت الأغنى فى عالم يتلمس طريقه الى الثروة البترولية التى بدأت تطفو على السطح فى أقصى الشرق من عالمها العربى.

كان دالاس يتحدث الى عبد الناصر وفى ذهنه كل هذه العناصر التى تجعل من مصر المفتاح الوحيد لعالم الشرق الجديد. ولكنه بخبرة السياسى المحترف وبأدراك ميكرو لطبيعة الصراع القادم مع الشرق الذى تأكد ببروز الاتحاد السوفيتى كقوة نووية منافسة للولايات المتحدة. كان يريد مصر. حليفاً جديداً للسياسة الامريكية، ومنظمة من مناطق النفوذ المأمولة. ونقطة وثوب وانطلاق لحصار الاتحاد السوفيتى وعزله عن العالم الجديد، عالم آسيا وأفريقيا.

ولم يتوقف إدراك دالاس عند هذه الرؤية الاستراتيجية العامة، فقد درس أوضاع مصر المستحدثة وهى تحت قيادة النظام الجديد. كان تحليله للنظام الجديد يقوم على تطويعه بفعل ثلاثة عناصر هى فى حقيقتها التحديات الماثلة أمام أى نظام وطنى، ينتهى الى عالمنا العربى:

× كان التحدى الأول يتمثل فى وجود اكثر من سبعين ألف جندى بريطانى فى قاعدة قناة السويس. يجسدون تراثاً ممتداً من السيطرة الاستعمارية بدأ فى أعقاب الاحتلال الأنجليزى لمصر عام ١٨٨٢، ووصل الى مابعد منتصف الخمسينات.

كان وجودهم فى قاعدة قناة السويس ترتبه معاهدة ١٩٣٦ التى أبرمها حزب الوفد عشية الحرب العالمية الثانية وفى اطار التحالف البريطانى، الذى أقتضته ظروف أوروبا المضطربة، فتوجهت بريطانيا للحركة الوطنية المصرية بدعاوى الاستقلال فى مقابل منح المزيد من التسهيلات العسكرية للجيش البريطانى فى مصر، تحسباً لنذو معركة قادمة تأكدت بصعود النازى الى السلطة فى برلين.

ووجدت الثورة أن قضية الاستقلال الوطنى لاقتل ضرورة للأمن الوطنى والقومى فحسب، ولكن عناصر الشرعية ومبررات وجود النظام الثورى ذاته تستمد من مدى النجاح فى تحقيق مطلب الاستقلال، وطرد المحتل من مصر.

× وتجسد التحدى الثانى فى وجود اسرائيل، كقاعدة أمامية للاستعمار الغربى فى المنطقة، وامتداداً شاداً لاسوأ ما فى الحضارة الغربية من عنصرية وعدوان.

ولم يكن الشروع الصهيونى بدعاويه السياسية وقتها تنطلى على النظام الجديد فى القاهرة، فبعد أن قامت «الدولة اليهودية» على جزء من الأرض الفلسطينية بفضل الدعم الغربى، وخلل الاستراتيجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية العربية فى نفس الوقت. اقتربت اسرائيل من خط جديد فى سياستها الخارجية تجاه العرب، يقوم على «دعاوى الصلح واقامة سلام جديد فى المنطقة»، ورأت أن النظام الجديد فى مصر ويفعل الضغط الذى يجسده التخلف والفقر سوف يتوجه فى سياسته الخارجية شطر «تل اببيب» طالباً السلام والصلح؟

يبد أن الانتظار قد طال، وأن المبادرة الاسرائيلية لدعاوى «الصلح والسلام» لم تأتى كما توقع ساسة اسرائيل.. وغاب عن هؤلاء الساسة أحد مبررات قيام الثورة هو قيام اسرائيل ذاتها، بل أن قيام الجيش المصرى باحداث التغيير فى القاهرة كان فى أحد الوجوه تعبيراً حاسماً عن أسباب الفشل فى فلسطين.

ولذلك كان التحدى الاسرائيلى متوقعاً للثوار فى القاهرة، وأصبحت ضرورات مواجهته أحد مبررات وجودهم.

× كانت التنمية هى التحدى الثالث. فعند ما قامت الثورة كانت الأزمة

الاجتماعية أهم بواعث انطلاقتها، فقد انقسم المجتمع انقساماً اجتماعياً حاداً، وبلغ الفقر والتدهور الاجتماعى أعلى معدلاته، وانفجرت الاضرابات الاجتماعية المطالبة بالخير والعمل والكرامة فى كل المدن المصرية، ووصف «على الشمس» رئيس البنته الأهلى، وأحد أعمدة النظام الملكى فى خطاب له فى ٢٧ مارس عام ١٩٤٧ الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بقوله: «إن حالة الاحتكار التى نشأت عن الحرب، أغرت بالمبالغة فى رفع الاسعار، فالاحتكار بما يحققه من أرباح فاحشة، وبما يقتضيه من أسعار عالية للسلع التى ينتجها مسئول عن ضيق السوق المحلى وإنكماشه، وعدم استطاعة الكثير من الجماهير المصرية أن تشتري ما تحتاجه من السلع الأساسية لارتفاع اسعارها».

وارتبطت معركة التنمية هنا بمعركة الاستقلال، فقد سيطر الاحتكار الاجنبى على اغلب الصناعات المصرية، وحال دون التطور الأقتصادى للصناعة الوطنية. وقطع الطريق على أى مشروعات للصناعات الثقيلة أو الحديثة. وأصبحت مصر بفعل عوامل القهر الاستعماري نموذجاً للتخلف برغم امتلاكها عناصر النمو والتقدم. ويسبب الانتماء الاجتماعى لعبد الناصر للطبقات الاجتماعية المقهورة فى المجتمع المصرى، أصبحت قضية التنمية ضرورة حياة، فضلاً عن ضرورات التحديث والنمو. ولم تكن مصادفة أن تكون كلمتى العزة والكرامة، اكثر الكلمات التى تتردد فى جنات خطابه السياسى فى حقبة الخمسينات باكملها. فقد أدرك استحالة التعايش بين الكرامة والفقر، وبين العزة والقهر.

دالاس وسياسة الاحلاف،

كان دالاس يدرك حجم هذه التحديات التى يواجهها الثوار الجدد، ويعرف أنها المعارك الحاسمة التى ستحدد مصيرهم السياسى بل ووجودهم المادى -بمعنى الكلمة ففشلهم فى مواجهة هذه المعارك يعنى سقوطهم المدوى، واغلاق ملف أى حركة للتحرير فى المنطقة، وكانت هذه التحديات هى المدخل الذى يمكن أن يضغط به دالاس على الثوار ومطالبهم الملحة فى الاستقلال والنمو. فما هو مطلبه، وماهى التصورات التى جاء بها؟

*جسد دالاس مطلبه الملحة فى قيام صيغة للتحالف الغربى فى المنطقة، كانت شمس الاستعمار البريطانى التقليدى قد بدأت تتجه نحو تجمع أشعتها وتغييب.

وبدا الدور الأمريكى فى أبهى صورهِ وأقوى تعبيراته السياسية والعسكرية. فقد وصل دالاس الى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣، وكانت معه ضمن أوراق عمله رسالة من وزارة الخارجية الأمريكية الى أفريل هاريمان مدير برنامج الأمن الأمريكى آنذاك، تقول بالحرف الواحد «ان هدف السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط يتمثل فى الحيلولة دون وقوع المنطقة فى أيدي الشيوعيين، سواء بالتخريب الداخلى أو بالغزو، والاحتفاظ بمواردها ومزاياها الاستراتيجية للعالم الحر» وينتهى التقرير أو الرسالة الى «التوجية بتقديم مساعدات عسكرية أمريكية على هيئة منح بمبلغ مائة مليون دولار لدول الشرق الأوسط». ويحدد التقرير الوسيلة التنفيذية لتحقيق ذلك فتقول «لكى يتم تحقيق تقدم ضد خطر الحرب الباردة، فان هناك اجراءات مطلوبة من شأنها أن تترك أثراً سياسياً فورياً. فلا بد من تدعيم الحكومات، ولا بد من تقوية إرادتها على مقاومة التخريب الشيوعى، ولا بد من التغلب على عدائتها للغرب، بحيث تحل محل هذا العداء استعداداً للتعاون مع الغرب وقبول النصائح والمساعدات الغربية».

«المواجهة بين عبد الناصر ودالاس»

تحدث دالاس الى عبد الناصر، وكان معه بجانب التقرير المقدم الى أفريل هاريمان، بياناً تفصلياً يتضمن طلب مصر بالرغبة فى تسليح الجيش المصرى بالسلاح الأمريكى. ورأى دالاس أن يكون حديثه الى عبد الناصر بتأكيد الوعود بأن الحكومة الأمريكية سوف تتعاطف مع مطالب الحكومة المصرية بشأن السلاح، وأنها ستساند المطالب المصرية بشأن مفاوضات جلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس وأنقل بعد ذلك الى الموضوع الأهم فى تفكيره. كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بمجموعة من النتائج أبرزها انهيار، أو بداية افول الدور الاستعماري للقوى التقليدية فى معسكر الغرب، واحتدام الصراع بين أمريكا والاتحاد السوفيتى. فلم يكن اتناق يالتا سوى التسليم بان هناك صراع قادم لامحالة بين الشرق والغرب، وأن مناطق النفوذ أحد ساحاته.

وبروح تبشيرية مسيحية، أخذ دالاس على عاتقه مهمة القيام بتلك «المهمة المقدسة» وهى حصار الاتحاد السوفيتى، وإنهاء دوره السياسى والعقائدى.. كانت هواجس الثورة الوطنية فى العالم الفقير تعصف به، ولم يكن الخوف من الشيوعية هو

الباعث الوحيد لتلك المخاوف. فتحدث دالاس عن الحاجة الى «أحلاف أمن مشتركة» أسماها في حديثه الى عبد الناصر بـ « منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط » وشدد على اهمية اشتراك مصر في هذه المنظمة.

وسأله عبد الناصر: لماذا يجب أن تنضم مصر اليها؟ ضد من ستدافع هذه المنظمة؟ فرد دالاس: ضد الاتحاد السوفيتي. ودهش عبد الناصر وقال متسائلاً: «ولماذا؟ ان الاتحاد السوفيتي يبعد عنا « ٥ » آلاف ميل ولم تقم قط مشاكل معه كما أنه لم يهاجمنا أبداً. ولم يحتل أرضنا إطلاقاً. ولم يكن له قط قاعدة في مصر بينما لا تزال بريطانيا في مصر قتل احتلالاً إستعمارياً منذ سبعين عاماً».

«اسقاط الاحلاف الاستعمارية وبناء النظام العربي»

خرج دالاس من القاهرة وقد أدرك أن عبد الناصر يرفض صيغة «الدفاع عن الشرق الاوسط» التي جاء بها من واشنطن قد أطاحت بأهم أركان تصوره الاستراتيجي للسيطرة على المنطقة»

كان تصوره يقوم على تحقيق عدة أهداف في وقت واحد.. إبقاء الاحتلال البريطاني في قاعدة قناة السويس، ولكن تحت علم دول الحلف وليس العلم البريطاني وحده؟! تحديد الاهداف الاستراتيجية للحلف بمحاصرة الاتحاد السوفيتي عسكرياً وسياسياً، فضلاً عن ملاحقة تيار الثورة الاجتماعية في دول آسيا وأفريقيا، وإسرائيل هي الهدف الأهم في هذا البناء الاستراتيجي، فالخطر ليس إسرائيل، ولكن الخطر هو الاتحاد السوفيتي. وفي إطار الحلف يمكن أن تحل مشاكل الصراع العربي الاسرائيلي باندماجها في منطقة الشرق العربي والتسليم بوجودها بالتراضي بدلاً من التسليم اغتصابها للأرض العربية قسراً.

ولم يقف عبد الناصر عند حدود الرفض لمشروع الغرب «الدفاع عن الشرق الاوسط»، ولكن قدم تصوره البديلا، الذي ينطلق من تحقيق الاستقلال السياسي للعرب، وبناء نظامهم الدفاعي المستقبل.

وفي مقابلة له نشرت في ابريل عام ١٩٥٤ يقول «أنك تسألني مرة أخرى عن الدفاع عن الشرق الأوسط، في رأينا أن الدفاع الاقليمي ليس شيئاً يكتب على الورق. إنني اعتقد حقاً أن كل الدول العربية تريد بناء دفاعاتها، وهي في اللحظة الراهنة، ضعيفة . وإذا ما تلقينا العون جميعاً، فأننا سنبنى قوتنا، وستكون هناك

تشكيلات استراتيجية تنطوي على فائدة لاصدقائنا. لن نستطيع بناء مثل هذه الدفاعات إلا بمساعدة أصدقائنا.

والمسألة تتخلص في آخر الأمر. من سيكون أصدقائنا؟»

لم يبرهن الغرب أنه الصديق الذي سيساعد في بناء النظام الدفاعي العربي، فالبعثة العسكرية التي أرسلها عبد الناصر إلى واشنطن برئاسة على صبرى لم تأت بالسلاح المطلوب، حتى ظن عبد الناصر طوال فترة وجود على صبرى في واشنطن دون نتيجة تذكر أن الشحنة الوحيدة التي سيرسلها الإمبركان إلى القاهرة هي على صبرى نفسه؟! والتحرك الأمريكي لن يتوقف عند حدود استطلاع رأي القاهرة في النظام الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط، ولكنه ترك القاهرة متوجهاً إلى بغداد وإيران وباكستان وتركيا، فبرغم أهمية القاهرة كواسطة العقد في النظام الدفاعي الغربي المأمول، فإن التفكير البديل كان يستهدف عزل مصر عن محيطها العربي.

وهنا دعا عبد الناصر إلى اجتماع لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة، وانهقد الاجتماع بالفعل في ٢٢ يناير ١٩٥٥ لمناقشة سياسة عربية موحدة لمواجهة «المشاريع العربية لبناء أحلاف عسكرية في المنطقة» كان أبرزها حلف بغداد وكان المؤتمر - على حد تعبير محمود رياض - «أول محاولة تقوم بها الحكومة الشورية في مصر لنقل المبادئ التي تؤمن بها في مجال السياسة العربية إلى حيز التنفيذ الفعلي، كان الهدف الأساسي الذي تسعى مصر إلى تحقيقه في المؤتمر يتخلص باختصار في محاولة تحقيق اجماع عربي حول سياسة التحرر من السيطرة الأجنبية في العالم العربي، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية بصفة خاصة».

وكان المؤتمر برغم عدم صدور بيان ختامي له - بسبب انقسام بعض الدول العربية خاصة العراق ازاء معاداة ورفض سياسة الأحلاف - هو تدشين للنظام العربي.

* فقد برز الدور القيادي لمصر داخل الأمة العربية، والذي دعا إلى وحدة العمل العربي المشترك كضمانة وحيدة في مواجهة الاحلاف العسكرية. والصدق التوجهات المصرية المعادية للاستعمار والداعية للتحرر محدث هوية «النظام العربي الجديد» بانه نظام يقوم على مبادئ الاستقلال الوطني للشعب العربي في مختلف أقطاره وليس على أساس الاهداف القطرية وحدها.

* ان الحرص على مناقشة الاستراتيجية العربية في اطار الجامعة العربية، كان تدعيماً لجهاز الجامعة العربية كأحد مؤسسات النظام العربي. فبدراسة جدول أعمال

المؤتمر يتبين أنه كان يتضمن ثلاثة بنود، أولها: مناقشة عامة، وثانيها: بحث السياسة الخارجية للدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك كبديل لسياسة الاحلاف، وثالثها: النظر فى الدعوة التى وجهها العراق وتركيا للدول العربية للانضمام للحلف المزمع عقده بينهما. وهى قضايا ظلت محوراً ثابتاً فى مؤتمرات العمل العربى المشترك طوال ما يزيد عن ثلث قرن، فبرغم اختلاف التحديات والاطار.

* ان النظام العربى الجديد، كان معنياً بدراسة استراتيجية واحد تجاه الاخطار الخارجية، والتعامل مع الجسم العربى باعتباره كياناً واحداً. فقد تحدث عبد الناصر أمام أول مؤتمر للعمل العربى المشترك «عن أهمية إتباع الدول العربية لسياسة خارجية موحدة، واكد أن سياسة مصر تجاه الدول العربية تنطلق من ضرورة التعاون الكامل فى كافة الميادين ودعم الجامعة العربية وتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك» وهى عناصر لاستراتيجية عمل عربى تجاه الغير، مع التسليم بان السياسة الخارجية الموحدة تقوم على عناصر التوحد والتكامل العربى.

* ولتعظيم الدور الوطنى الذى جسده التوجهات الناصرية، فقد اكتسب النظام العربى ملامحه القومية المعادية للاستعمار والنازعة الى الاستقلال لكافة الاقطار العربية، وليس لقطر بعينه.

ومع التسليم بدور الجامعة العربية -التي تأسست عام ١٩٤٥، أى قبل انعقاد مؤتمر الحكومات العربية بعقد من الزمان -فانها ظلت مؤسسه عربية معيرة عن نظام عربى لا يملك مقومات الاستقلال أو قواعد ثابتة للسيادة الوطنية والقومية، أو بصورة أخرى كانت تعبيراً عن نظام عربى تتنازعه عوامل التبعية وعناصر التخلف الاجتماعى والسياسى. ولذلك فقد اقترن الصعود الناصرى بامتلاك النظام العربى للرأس القائدة المؤثرة والموجهة، فعناصر القيادة القومية توفرت بكل صورها التاريخية والحضارية فى مصر، ولم يكن هناك عنصراً غائباً سوى القيادة التى تدرك دور مصر فى محيطها العربى، وأن تأكد هذا الدور فى مدى زمن أقل من شهر، فبعد أن تأكد الاصرار العراقى على الانضمام الى الحلف المركزى، فقد شنت مصر حملة واسعة ضد نظام الحكم فى بغداد، وامتلكت عناصر الحركة القومية كل مسببات قوتها وانطلاقها، ووجد نورى السعيد نفسه منذوباً ومنعزلاً عن الأمة العربية قاطبة. وسرعان ماوضع الشعب العراقى نهايته الدامية فى ثورة ١٤ يوليو /تموز ١٩٥٨.

* لقد استطاع النظام العربى طوال سنوات الخمسينات والستينات أن يؤدى دوره فى اطار دولى شامل جسده الحرب الباردة، وفى ظل صراع اقليمى بالغ العنف والحدة جسده الغزوة الصهيونية المعاصرة. ورغم ذلك فقد نجح فى تجاوز بعض المهام البارزة:

١ - أسقطت مشاريع الأحلاف الاستعمارية واحداً أثر الآخر فبعد سقوط مشروع «منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط» الذى قدمه دالاس، سقط مشروع أيزنهاور بملأ الفراغ الذى قدمه الرئيس الأمريكى فى أعقاب معركة السويس، ولم تمر شهور قليلة حتى سقط حلف بغداد سقوطاً مدوياً.

٢ - تم تحديث الوطن العربى بفضل تلاحم ثورة التحرر والاستقلال الوطنى، بثورة التنمية الوطنية المستقلة، التى كان من شأنها إطلاق قوى اجتماعية عربية ظلت مقهورة قروناً متصلة، وأصبحت تملك ثروات وطنها وتحدد مصير مجتمعاتها.

٣ - وضع حد للنزاعات العربية /العربية، والحيلولة دون تفجرها الى حرب اهلية عربية شاملة، فالصراع العراقى الكويتى عام ١٩٦١ كان ينذر بأشد الأخطار، وكان النظام العربى بقيادة عبد الناصر هو العاصم لانتفجاره وتحويله الى مسار العربى الصحيح، ونفس الصراع كان من المؤكد تفجره بين الجزائر والمغرب حول منطقة تندوف فى اقصى الغرب، والصراع بين المقاومة الفلسطينية والسلطة الاردنية عام ١٩٧٠ فى قلب الشرق العربى.

٤ - وبفضل تماسك النظام العربى، ضد الوجود العربى ذاته أمام عاصفة عدوان الخامس من يونيو حزيران عام ١٩٦٧، وكان مؤتمر الخرطوم فى أغسطس من نفس العام هو نماذج بارز للاجماع العربى فى رفض الهزيمة واثارها. وكان مقدمة حتمية للتضامن العربى الذى جسده معارك أكتوبر ١٩٧٣.

«النظام العربى والتحدى الراهن»

يجدر بنا أن نتساءل هنا: هل النظام العربى الراهن يملك مقومات صموده أمام التحديات العتية التى تواجهه الآن؟ وماهى جوانب العجز التى تهدد وجوده ذاته؟

هناك تسليم بان النظام العربى، كنظم سياسية قطرية، وامكانيات عسكرية واقتصادية قد شهد تطوراً كبيراً مقارنة بسنوات الخمسينات والستينات. ولكنه كنظام اقليمى فاعل افتقد عنصرى الوجود والفعل.

* كان غياب مصر واحتجاجها العشرى طوال حقبة السبعينات وأغلب الثمانينات، يعنى غياب القوة المؤثرة، والدور الحاسم فى الوجود العربى ذاته. وكانت المحاولات البديلة للأمرقع الشاغر والدور القائد، لا تزيد عن محاولات قنص لدور عمدته حقائق التاريخ والجغرافيا، فضلاً عن القوة البشرية المؤثرة، والدور التحديثى الذى لعبته مصر طوال عهود متصلة من تاريخ المنطقة.

* كان عبد الناصر هو العنصر الحاسم الغائب عن عالمنا الراهن. عالم اللحظة الراهنة والزمن المعاصر. ولم يكن عبد الناصر قائداً لمصر وحدها.

كانت قيادة عبد الناصر هى قيادة الجماهير العربية، ولم يكن خطابه السياس فى أى لحظة من لحظات التاريخ العربى الحديث يتخلى عن معنى العرب والعروبة، وقيم القومية وأحلام الامة الواحدة. وفى اكثر اللحظات حزناً وانكساراً لم يكن يملك مقدرة التخلّى عن أمل الوحدة العربية، وعندما كانت تشيد عواصف الأقلية البغيضة عليه، لم يكن يملك ترف اللجوء إلى تاريخه القطرى والتمسك بحضارة الفراعنة الأناذا. ولكن العروبة كانت معركته الراهنة. وحرب المستقبل فى آن واحد، تلك الحرب التى لم تفارق عينيه حتى لحظة رحيله. وبعد أكثر من عقد من الزمان مرا على لحظة غيابه. نحن أحوج ما نكون إلى قيادته، وإذا كان ما نقوله درياً من المستحيل، فنحن أشد ما نكون احتياجاً إلى نظاماً عربياً جديداً، يقوم على قواعد الاستقلال والعدل، ومبادئ التحديث والحرية.

١٩٩٥/١/١٥

الدراسة الثالثة

«الاهداف الاسرائيلية من المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا
المنعقد بالدار البيضاء فى ٣٠ اكتوبر ٩٤»

دعا العاهل المغربى الملك الحسن الثانى إلى ربط عملية السلام بقضية التنمية، وقال عشية بدء أعمال المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا بأن «السلام ليس وثيقة يتم التوقيع عليها فقط، فهو لن يتحول إلى شئ عملى إلا اذا رافقته عملية تنمية اقتصادية» وأكد العاهل المغربى الذى افتتح المؤتمر بمدينة الدار البيضاء وبرعاية الرئيسان بيل كلينتون والروسى بوريس يلتسين، أكد بأن «هذا اللقاء العالمى الذى ضم ٥٩ دولة سترك إنعكاسات تحسن الحياة اليومية لسكان المنطقة» والمؤتمر الاقتصادى الذى بدأ أعماله فى الثلاثين من اكتوبر ١٩٩٤ بالعاصمة الاقتصادية للمغرب إستهل باجتماع لجنته التحضيرية فى الثانى والعشرين من سبتمبر ١٩٩٤، لاستعرض مجموعة من المشاريع يستهدف إنجازها على المدى المتوسط والبعيد، يمكن تلخيصهما كما يرى العاهل المغربى فى اقامة مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا ووضع نظام لضمان الاستثمارات وانشاء بنك اقليمى للتنمية... فالمؤتمر جسد إلى حد بعيد تصورات الادارة الامريكية للمنطقة باقامة سلام يقوم على اسس اقتصادية، فقد وفر الرئيس الامريكى بيل كلينتون دعماً مباشراً للجهات المنظمة للمؤتمر، هما: مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وهو مؤسسة غير حكومية يوجد مقرها فى نيويورك وتهتم بقضايا العلاقات الدولية وشارك فى أعمالها مجموعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين وأبرز وزراء خارجيتها فضلاً عن مساهمات عدد كبير من رؤساء وزارات بعض الدول الصناعية الكبرى. اما الجهة الثانية التى حظيت بدعم الادارة الامريكية فهى المنتدى الاقتصادى العالمى الذى يأخذ من منتج «دافوس» بسويسرا مقراً مسئولى الشركات والحكومات ومكاتب الخبرة الاقتصادية الدولية وعقد آخر اجتماعاته بمشاركة امريكية واسرائيلية وفلسطينية ومصرية فى ابريل عام ١٩٩٤.

«شيمون بيريز، وهندسة الشرق الأوسط»

وإذا كانت المساعي الأمريكية قد استهدفت البحث عن صيغ للسلام الاقتصادي للمنطقة، فإن إسرائيل استهدفت بمشاركتها القوية في أعمال هذا المؤتمر القاء ثقلها لتحويل المشاريع المطروحة على جدول أعماله لصالحها، فوزير الخارجية الإسرائيلية «شيمون بيريز» والذي كان أول الحضور إلى الدار البيضاء حمل في جعبته تصوراً متكاملاً للشرق الأوسط الجديد يقه في كتابه تبلغ صفحاته أكثر من ١٧٠ صفحة، وحدد أفكاراً ومشاريع اقتصادية مرفق بها العشرات من الخرائط التفصيلية لهذه المشاريع، والتي تتجاوز ١٣٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها الأولية ٢٥ مليار دولار تغطي السنوات الخمس الأولى... ويتطرق بيريز في كتابه إلى إقامة مشاريع بين إسرائيل والدول العربية كبناء الموانئ والمطارات وربط الشبكة الكهربائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية وتأسيس بنك اقليمي مشترك برأسمال قدره ٣٥ مليار دولار يتم تمويله من بعض الدول العربية وأسهمات محدودة من اليابان وبعض الدول الأوروبية، ويكن على غرار ما أسماه بيريز بالبنك الأروبي للإنشاء والتنمية الذي تأسس لإعادة بناء اقتصاد أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد الوثنى...

ولكى يستكمل وزير الخارجية الإسرائيلية خطته، فإن الولايات المتحدة ألقت بوزنها وثقلها وراء مطالبه، فقد دعا وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في كلمته أمام وفود الدول المشاركة إلى إنهاء المقاطعة العربية تجاه إسرائيل، بصورة كلية ودون إبطاء قائلاً: «إن الغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل منذ «٤٧» عاماً، بات ضرورة لها ما يبرها، فمؤتمر مدريد فتح الطريق إلى السلام، فلنعلن هنا وخلال هذا الأسبوع، إن مؤتمر الدار البيضاء سيفتح الطريق إلى الروابط الاقتصادية والنمو» واستكمل كريستوفر تقديم مبرراته لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل. قائلاً: أن مدريد قضت على المحظورات بشأن الاتصال السياسية بين إسرائيل والعرب. فلنضمن أن تقضى الدار البيضاء على المحظورات بشأن التعاون بين القطاع الخاص على كلا الجانبين: «الإسرائيلي والعربي...»

ولكى يستكمل كريستوفر دعوته، فإنه وعد المشاركين من أبناء المنطقة بجائزة السلام، فتوقع في حالة إبرام اتفاقات اقتصادية عربية / إسرائيلية، أن تشهد منطقة الشرق الأوسط عهداً جديداً من النمو الاقتصادي لم تشهد له مثيلاً خلال هذا القرن!...

«توزيع الأدوار بين بيريز ورايين»

لكن المستقبل الاقتصادي للمنطقة الذي «بشر» به كريشتوفر استكمل شقه السياسي، رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد وجد من مشاركة ٢٥٠٠ مندوب يمثلون بعض الدول العربية والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، والعديد من الدول الاسيوية الاسلامية واليابان، وجد من هنا التجمع فرصة نادرة، لم تتح له من قبل، ليعيد تأكيد مزاعمه بان القدس عاصمة أبدية وموحدة لاسرائيل، ويطرح لأول مرة على مؤتمر كرس لصياغة بناء اقتصادي جديد للمنطقة، معركته الحالية ضد ما أسماه قوى التطرف المعادية لمسيرة السلام وخاصة حركة المقاومة الاسلامية حماس داخل الاراضى العربية المحتلة، وقوات المقاومة اللبنانية التابعة لحزب الله....

هكذا اتضح تقسيم الأدوار بين اعضاء الوفد الاسرائيلي الذي ضم نصف اعضاء الحكومة الاسرائيلية، فبينما اكد رابين ثوابته السياسية، تقدم وزير خارجيته لابرار الدور الاقتصادي لاسرائيل والذي خطط له منذ اكثر من عشر سنوات فقد نجح شيمون بيريز في طرح فكرته بانشاء سوق «شرق اوسطية جديد» كما جاءت في كتابه الذي صدر منذ عام، فالمؤتمر يعتبره بيريز تنويعاً لجهوده في التنسيق بين مجلس العلاقات الخارجية الامريكية بنيويورك، ومنتهدي الاقتصاد العالمي بمنتهج دافوس في سويسرا وهما الجهتان المنظمتان لمؤتمر الدار البيضاء علي نحو ما أسلفنا واللتان تهنتا كتاب وزير الخارجية الاسرائيلية للترويج لفكرته بوضع الشرق الاوسط أمام مرحلة جديدة من الاستثمار الدولي في منطقة تصنف دولياً بأنها من اكبر مناطق العالم استهلاكاً، ولذلك دعا بيريز أمام المؤتمر إلى إقامة سوق مشتركة في المنطقة تضم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا على غرار السوق الأوروبية وانشاء بنك اقليمي للتنمية يقوم بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لبناء مشروعات مشتركة عربية واسرائيلية ودولية، يكون لاسرائيل نصيب الاسد منها، بسبب ما يراه بيريز من دور مركزي تضطلع به تل ابيب في النظام الاقليمي الجديد للمنطقة...

ولذلك فقد خرج مؤتمر الدار البيضاء بمجموعة من السياسات تدور حول تعميم مبدأ حرية التبادل التجاري بين دول المنطقة والتفكير جدياً في انشاء بنك التنمية واقامة روابط عميقة بين غرف التجارة بالشرق الاوسط، مع تاسيس هيئة للسياسة الاقليمية تشمل دول المنطقة، وهي مجموعة من النتائج والاهداف تتطابق مع الرؤية الاسرائيلية، وتقترب من التحقيق بسبب غياب الموقف العربى الموحد، واقتداد صحيفة

للتنسيق الاقتصادي بين الدول العربية منذ أكثر من عقد من الزمن...
لكن الشهور العالية لمؤتمر الدار البيضاء لم تسفر عن تحقيق بعض جوانب
المشروع الاقتصادي الاسرائيلي للمنطقة، فقد تحفظت بعض الدول النفطية على مشروع
بنك تنمية الشرق الاوسط، والتزمت غالبية الدول العربية بقوانين المقاطعة العربية
بدرجاتها الثلاثة، وأدراك البعض أن هذا القرار لن يرى النور إلا بصور قرار عربي
جماعي وفي اطار جتمعة الدول العربية...

لكن هذه المواقف العربية الایجابية لا تخلو من بعض تصورات قصيرة النظر،
محدودة الرؤية. وجدت أو توهمت أن فتح كافة الجسور مع اسرائيل هو طريق السلامة
والنمو والتطور، فبدت حركتها أشبه «بالهرولة واللهات» نحو سراپ يتعد كلما
اقتربنا منه» ولذلك فالدهوة الامريكية / الاسرائيلية لعقد المؤتمر الاقتصادي بالعاصمة
الارودنية عمان في اكتوبر عام ١٩٩٠، هو في أحد أوجهه تجسيد لتلك المشاريع
الاسرائيلية التي أفرزها مؤتمر الدار البيضاء. واستعصى تنفيذها خلال عام مضى...

٩٥ / ١ / ١٤

«مصادر الدراسة»

أولاً: المصادر العربية:

- د. فؤاد مرسى: الاقتصاد السياسى لاسرائيل: دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٣
- جميل مطر، د. على الدين هلال: النظام الاقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- سمير جبور: مخططات اسرائيل الاقتصادية، فى ضوء معاهدة الصلح المنفرد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت: ١٩٨٠
- دان تشيرجى: امريكا والسلام فى الشرق الاوسط: دار الشروق: القاهرة ١٩٩٣
- د. محمد عبد الغزير ربيع: المعونات الامريكية لاسرائيل: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠
- د. على الدين هلال: امريكا والوحدة العربية: المركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٩
- حازم هاشم: المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصرى: اسرار ووثائق: دار المستقبل العربى، القاهرة: ١٩٨٦
- د. محمود سمير أحمد: معارك المياه المقتلة فى الشرق الاوسط: دار المستقبل العربى: القاهرة ١٩٩١.
- محسن عوض: الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨
- ادوار سعيد، ابراهيم أبو لفد وآخرون: الراقع الفلسطينى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- اليعاز رشبيد، أورى زمير وآخرون: اسرائيل عام ٢٠٠٠: تصورات اسرائيلية: دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٦
- لطفى الخولى: مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى عام ٢٠٠٠: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- جيوفرى أرنسون، وآخرون: سياسة اسرائيل فى المناطق الفلسطينية المحتلة اشراف خالد العاهد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: نيقوسيا / قبرص
- يورام بيدى، وأمتون نوبياخ: المجمع العسكرى/ الصناعى فى اسرائيل:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٨٥.

- ناهض منير الرئيس: رجال الدولة الأحياء في الكيان الصهيوني، مؤسسة الخدمات الطباعة: بيروت ١٩٨٦

- د. تيسير الناشف: الاسلحة النووية في اسرائيل: المؤسسة للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠

- نافع الحسن: مصداقية الردع النووي الاسرائيلي: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٨٨

- الكسندر شولش وآخرون: الفلسطينيون عبر الخط الاخطر: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع: القاهرة ١٩٨٦ ترجمة

محمد هشام.

- أحمد صدقي الدجاني، أحمد يوسف أحمد، وآخرون: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت

١٩٩٤

- د. فؤاد مرسى: مشروع خليل / بيريز: دار الثقافة الجديدة: القاهرة: ١٩٨٦

- محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرين: ورقة في حوار: دار الشروق، القاهرة ١٩٩٤

- أمين هويدي: الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت ١٩٩٢

- مجدى شندى: المياه، الصراع القادم في الشرق الأوسط: سلسلة كتاب اكتوبر: دار المعارف: القاهرة ١٩٩٢

- د. نظام محمود بركات: الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت

١٩٨٨

- جيفرى أونسبن: واشنطن تخرج من الظل: السياسة الامريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦: تقديم محمد سيد أحمد: ترجمة سامى

الرزاز: مؤسسة الابحاث العربية: بيروت ١٩٨٧

- آلان غريش، دومينك فيدال: الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة: ترجمة ابراهيم العريس: دار قرطبة، وشركة الارض للنشر: ليماسول، قبرص

١٩٩١

- زيفنيو بريجنسكى: بين عصرين: امريكا والعصر التكنترونى، ترجمة وتقديم: محبوب عمر: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٠
- محمود أمين العالم: الماركسيون المصريون والقضية العربية: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٨.
- محمد حسن: مصر فى المشروع الاسرائيلى للسلام: دار الكلمة: بيروت ١٩٨٠.
- د. عبد الملك خلف التميمي: الاستيطان: الاجنبى فى الوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٣
- وليم كوانت، جورج بول، آخرون: السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- يولا البطل: الاتفاق العسكرى فى اسرائيل خلال ٣٥ عاماً: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٤
- شمعون بيريس: الشرق الأوسط الجديد ترجمة، محمد حلمى عبد الحافظ: الاهلية للنشر والتوزيع.
- خالد عايد: الاستعمار الاستيطانى للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ - ١٩٨٤: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت ١٩٨٦
- مايكل بريتش: نظام السياسة الخارجية لاسرائيل: ترجمة مركز البحوث والمعلومات: القاهرة (لندن: جامعة اكسفورد للنشر ١٩٧٢)
- د. يزيد صايغ: الصناعة العسكرية العربية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٢
- د. ابراهيم ابراش: البعد القومى للقضية الفلسطينية: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧.
- عبد الرازق الفارس: السلاح والخبز: الاتفاق العسكرى فى الوطن العربى دراسة فى الاقتصاد السياسى: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٣
- د. أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية / العربية ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧

- د. اسامة الغزالي حرب: مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٧
- د. حيسن أبو النمل: الاقتصادى الاسرائيلي: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٨
- د. جورج العبد، زياد أبو عمرو، هادولددك، وآخرون: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت عام ١٩٨٩
- د. حسن نافعة: مصر والصراع العربى / الاسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٨٤.
- اللواء طلعت مسلم: التعاون العسكرى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ١٩٩٠

ثانية: دراسات باللغة الانجليزية:

- 1-Israel and Egypt: (alecture delivered in tel Aviv university) may- 1981
- 2-Yair Evron: The Israel Egypt treaty Prospts For Economic Cooperation:
jerusalem Peace Paperds: 1979
- 3 -David Horowitz and Rita Hinden: Economic Survey of Palestime with Special Referenc to the Years 1936 and 1937: Tel Aviv: Economic Research
Im stitute of the Jewish Agency For Palestime, 1938
- 4 -Nadav Safran: Arab Politics: Peace and War: Orbis: Vol,17 no, 2, Summer 1974.

ثالثة: دراسات باللغة العربية:

- محمد سعد أبو عامر: الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى: السياسة الدولية العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤
- د. طه عبد العليم: مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط،

- السياسة الدولية: المصدر السابق.
- د. عبد المنعم المشاط: قمة الدار البيضاء الاقتصادية: السياسة الدولية في العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥
- منصف السلمى: اعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب «السياسى» ومصالح «الاقتصادى»: المستقبل العربى، العدد ١٩٣، مارس ١٩٩٥: مركز دراسات الوحدة العربية.
- د. أحمد يوسف أحمد: العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطى»: المستقبل العربى، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤
- د. غسان سلامة: أفكار أولية عن السوق الاوسطية: المستقبل العربى، المصدر السابق
- د. محمود عبد الفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات - المحاذير - أشكال المواجه: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- الياس سابا: الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة: المستقبل العربى: المصدر السابق.
- زئيف شيف: المكسب الاستراتيجى لإسرائيل والاردن: ردود فعل على المعاهدة الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، بيروت.
- يوسى بيلين: الطريق إلى وادى عربة قمر بلندن: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق
- وثائق معاهدة السلام الاردنية / الاسرائيلية: مجلة الدراسات الفلسطينية: المصدر السابق.
- محمد سيد أحمد: جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط، الاهرام، ٢٥ / ٣ / ١٩٩٣.
- محمد سيد أحمد: القومية والشرق أوسطية: الاهرام ١٥ / ٢ / ١٩٩٣.
- اعداد: جاسم الحمادى: غزة / أريحا أولاً، من أوصلو إلى واشنطن، وثائق ونصوص اتفاق الحكم الذاتى الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ١٣ / ٩ / ١٩٩٣، الناشر: سلسلة كتاب الشرق «١١» الدوحة/ قطر.

كتب صدرت للمؤلف

- ١ - الثورة الفلسطينية: التاريخ، الواقع، المستقبل: دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.
- ٢ - نظرية الأمن الاسرائيلي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، دار ابن زيدون ودار الرسام: بيروت ١٩٨٦.
- ٣ - مصر والمسألة القومية، بحث في عروبة مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣.
- ٤ - بعض قضايا الاستراتيجية العربية: دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٣.
- ٥ - قاموس الناصرية: دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥
- ٦ - تجديد الفكر المقاوم: نحو نظرية للأمن العربي، دار الفكر دار الرسام، بيروت ١٩٨٨.
- ٧ - الأيديولوجية والأمن: دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية القادمة، دار باثا للدراسات والابحاث، القاهرة ١٩٩٣
- ٨ - مصر والمسألة الديمقراطية، دار الرسام، دار ابن زيدون، بيروت ١٩٧٨
- ٩ - قادة الفكر العربي: عصر النهضة العربية ١٧٩٨ / ١٩٣٠، دار اسعاد الصباح، القاهرة ١٩٩٣
- ١٠ - قادة الفكر العربي: عصر الليبرالية العربية ١٩٠٠ / ١٩٥٢، دار الاداب ، بيروت، تحت الطبع.
- ١١ - على أبواب القرن القادم: سلسلة كتاب الاهالي، القاهرة، تحت الطبع.
- ١٢ - العرب: بين تحديات الحاضر وآفاق القرن القادم: دار الموقف العربي، القاهرة تحت الطبع.

هذا الكتاب

فى مؤلفه الجديد، يتناول الكاتب والباحث العربى/ صلاح زكى أحمد، موضوع «النظام الشرق أوسطى».. ذلك الوافد الجديد على منطقتنا، فيتتبع برؤية علمية موثقة نشأته فى الخطاب السياسى الغربى منذ مطلع القرن الحالى، مصاحباً الهجمة الاستعمارية الاستيطانية التى هبت على شرقنا العربى.

ومن خلال حركة الصدام التاريخى فى منتصف الخمسينات بين النظام العربى والمفاهيم الشرق اوسطية، تبلورت قسما وملامح نظامنا العربى، فتحققت له مواصفاته الاستقلالية بتوافر شروط نهضته وتحرره، فبات الصدام مؤكداً خلال عقد الستينات... فالآمال العربية آنذاك اتسعت فشملت وطننا العربى بأسره، وانطلق الخطاب القومى ليحتل مكانه المرموق فى عالم آسيا وأفريقيا.. وعندئذ كانت مؤامرة يونيو ١٩٦٧م.

واليوم.. يعود الصدام فيتجدد، فالنظام الشرق اوسطى، الوافد الغربى على ديارنا، يأتى فى ركاب مشروع امريكى/ صهيونى شامل للمنطقة، وهو الامر الذى يعطيه المؤلف المساحة الاكبر من بحثه، فهو يركز على المخطط الاستعمارى الجديد، وذلك الذى يستهدف الاجهاز على النظام العربى، باقامة مشروع اقتصادى بديل، والغاء الهوية العربية الاسلامية الحضارية لامتنا.

انها مواجهة اشد خطورة عن كل ماعهدها طوال المراحل السابقة من مواجهات، لذلك يتعين علينا وضع الحدود الفاصلة فى مرحلة اختلطت فيها المفاهيم، وغابت الحقائق وراء حجب كثيفة من الغيوم...

دار العالم الثالث